التحركات العشائرية في جنوب ووسط العراق تجاه الدولة العثمانية في الفترة 1808-1872م

2023

رسالة الماجستير

قسم التاريخ

Mohammed Saad KADHIM

المشرف

Dr. Öğr. Üyesi Mohamad Alı ALAHMAD

التحركات العشائرية في جنوب ووسط العراق تجاه الدولة العثمانية في الفترة 1808–1872م

Mohammed Saad KADHIM

المشرف

Dr. Öğr. Üyesi Mohamad Alı ALAHMAD

بحث أُعد لنيل درجة الماجستير في قسم التاريخ

بمعهد الدراسات العليا بجامعة كارابوك في تركيا

كارابوك

اذار/2023

المحتويات

المحتويات 1
صفحة الحكم على الرسالة (باللغة التركية) 4
DOĞRULUK BEYANI 6
تعهد المصداقية 7
شكر وتقدير 8
الإهداء 9
الملخص 13
ÖZET 14
ABSTRACT 15
معلومات سجل الأرشيف 16
ARŞİV KAYIT BİLGİLERİ 17
ARCHIVE RECORD INFORMATION 18
قائمة الاختصارات 19
فرضية البحث 20
أهمية البحث 20
أهداف البحث 21
مشكلة البحث 21
المنهجية المتبعة 22
الدراسات السابقة 22
المبحث الأول: التعريفات والمفاهيم: العشائر والولاة والإدارة العثمانية: 36
المطلب الأول: مفهوم العشيرة والولاة والإدارة العثمانية 36

المطلب الثاني: التركيبة الاجتماعية لعشائر العراق.....45
المطلب الثالث: سياسة الدولة العثمانية تجاه عشائر الجنوب في العراق.....48
المبحث الثاني: التطورات العشائرية من الناحية الاجتماعية والسياسية.....51
المطلب الأول: الموقف السياسي للعشائر العراقية.....57
المطلب الثاني: العشائر البدوية ومشاكلها ومواقفها السياسية.....60
المطلب الثالث: العشائر الريفية ومشاكلها ومواقفها السياسية.....65
الفصل الثاني: دور العشائر في الإدارة العثمانية في العراق (1808-1872م) 68
المبحث الأول: دور العشائر العراقية في ولايتي البصرة وبغداد إبان العهد المملوكي (1810-1831).....68
المطلب الأول: العشائر ودورها العسكري والإداري.....68
المطلب الثاني: الإجراءات الحكومية ضد الانتفاضات والتمردات العشائرية.....81
المبحث الثاني: الحكم العثماني المباشر للعراق وآثاره على ولايتي البصرة وبغداد (1831-1872م).....98
المطلب الأول: الحكم العثماني المركزي المباشر للعراق واصطدامه مع القوى العشائرية.....100
المطلب الثاني: النفوذ البريطاني- الروسي وتأثيره على العشائر العراقية وعلاقتها بالسلطات العثمانية (1869-1872م).....122
الفصل الثالث: التحركات العشائر المناوئة للسلطة العثمانية في وسط وجنوب العراق 1808-1872م.....128
المبحث الأول: أسباب مناهضة العشائر في وسط وجنوب العراق للسلطة العثمانية.....130
المطلب الأول: الأسباب السياسية.....132
المطلب الثاني: الأسباب الاجتماعية.....136
المطلب الثالث: الأسباب الثقافية والدينية.....142
المبحث الثاني: تطور التحركات العشائرية في وسط وجنوب العراق.....147
المطلب الأول: التطورات السياسية العثمانية اتجاه عشائر في المنتفق والحلة.....150
المطلب الثاني: حادثة كربلاء ودور العشائر وتحركاتها في معركة المحمرة.....161
المطلب الثالث: العشائر العراقية وموقفها تجاه التجنيد الإجباري (1860-1809م).....170
المطلب الرابع: مدحت باشا وتشريع قانون توطين العشائر (1869-1872م).....176

النتائج.....185
التوصيات.....186
الخاتمة.....187
الملاحق.....189
المصادر والمراجع.....194
السيرة الذاتية.....209

صفحة الحكم على الرسالة (باللغة التركية)

Mohammed Saad KADHIM tarafından hazırlanan “1808-1872 DÖNEMİNDE GÜNEY VE ORTA IRAK'TA OSMANLI DEVLETİ'NE KARŞI AŞİRET HAREKETLERİ” başlıklı bu tezin Yüksek Lisans Tezi olarak uygun olduğunu onaylarım.

Dr. Öğr. Üyesi. Mohamad Alı ALAHMAD .....

Tez Danışmanı, Tarih Bölümü

Bu çalışma, jürimiz tarafından Oy Birliği ile Tarih Bölümünda Yüksek Lisans tezi olarak kabul edilmiştir. 21.03.2023

Ünvanı، Adı SOYADI (Kurumu) **İmzası**

Başkan: Dr. Öğr. Üyesi Mohamad Alı ALAHMAD (KBÜ) .....

Üye : Prof. Dr. Abdulcebbar KAVAK (KBÜ) .....

Üye : Doç. Dr. Nevzat SAĞLAM (İMÜ) .....

KBÜ Lisansüstü Eğitim Enstitüsü Yönetim Kurulu, bu tez ile, Yüksek Lisans Tezi derecesini onamıştır.

Prof. Dr. Müslüm KUZU .....

Lisansüstü Eğitim Enstitüsü Müdürü

صفحة الحكم على الرسالة

أصادق على أن هذه الأطروحة التي أعدت من قبل الطالب محمد سعد كاظم بعنوان " التحركات العشائرية في جنوب ووسط العراق تجاه الدولة العثمانية في الفترة 1872–1808م" في برنامج الماجستير هي مناسبة كرسالة ماجستير.

Dr. Öğr. Üyesi. Mohamad Alı ALAHMAD .....

مشرف الرسالة، قسم التاريخ

قبول

تم الحكم على رسالة الماجستير هذه بالقبول بإجماع لجنة المناقشة بتاريخ.

2023/03/21

	أعضاء لجنة المناقشة	**التوقيع**
رئيس اللجنة	: Dr. Öğr. Üyesi Mohamad Alı ALAHMAD (KBÜ)	.....
عضواً	: Prof. Dr. Abdulcebbar KAVAK (KBÜ)	.....
عضواً	: Doç. Dr. Nevzat SAĞLAM (İMÜ)	.....

تم منح الطالب بهذه الأطروحة درجة الماجستير في قسم التاريخ من قبل مجلس إدارة معهد الدراسات العليا في جامعة كارابوك.

Prof. Dr. Müslüm KUZU .....

مدير معهد الدراسات العليا

DOĞRULUK BEYANI

Yüksek lisans tezi olarak sunduğum bu çalışmayı bilimsel ahlak ve geleneklere aykırı herhangi bir yola tevessül etmeden yazdığım, araştırmamı yaparken hangi tür alıntıların intihal kusuru sayılacağını bildiğimi, intihal kusuru sayılabilecek herhangi bir bölüme araştırmamda yer vermediğimi, yararlandığım eserlerin kaynakçada gösterilenlerden oluştuğunu ve bu eserlere metin içerisinde uygun şekilde atıf yapıldığını beyan ederim.

Enstitü tarafından belli bir zamana bağlı olmaksızın, tezimle ilgili yaptığım bu beyana aykırı bir durumun saptanması durumunda, ortaya çıkacak ahlaki ve hukuki tüm sonuçlara katlanmayı kabul ederim.

Adi Soyadi: Mohammed Saad KADHIM

İmza:

تعهد المصداقية

أقر بأنني التزمت بقوانين جامعة كارابوك، وأنظمتها، وتعليماتها، وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد أبحاث الماجستير أثناء كتابتي هذه الأطروحة التي بعنوان:

" التحركات العشائرية في جنوب ووسط العراق تجاه الدولة العثمانية في الفترة 1872–1808م "

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الأبحاث العلمية، كما أنني أعلن بأن أطروحتي هذه غير منقولة، أو مستلة من أطروحات أو كتب أو أبحاث أو أية منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أية وسيلة إعلامية باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد.

اسم الطالب: محمد سعد كاظم

التوقيع: .....

شكر وتقدير

الحمد لله أولاً وآخراً، الذي سهل لي هذا العمل ولولا فضله ومنه وكرمه ما أتممت هذه الرسالة، فنحمدك اللهم على فضلك، ونسألك البر والتقوى ومن العمل ما ترضى.

لقد كانت مسيرتي العلمية مليئة بالمواقف، منها الصعبة ومنها الجميلة، وأنا في هذا الموقف أتقدم بخالص شكري وتقديري للأستاذ الدكتور الفاضل (محمد علي الأحمد) الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة، فقد كان خير ناصح، أغرقني بفيض علمه ودماثة أخلاقه، فجزاه الله خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الجمهورية التركية التي مهدت لنا طريق العلم، وفتحت لنا أبواب جامعاتها، وعاملتنا خير معاملة دون تمييز لطلبتها عنا، وكانت خير مُضيف لنا، فالشكر من أعماق القلب موصول لها رئاسةً وحكومةً وشعباً.

كما أتقدم بالشكر والامتنان لكل من ساندني في مسيرتي العلمية، وقدم لي النصح والإرشاد، فالحمد لله والشكر لكل من قدم لي جهداً أثناء دراستي.

الإهداء

إلى أجمل نساء الدنيا، إلى التي علمتني الصبر وشجعتني على العلم، التي أرادت أن أكون خير مثال يُحتذى به، إلى أمي الغالية.

وإلى من رباني صغيراً وبذل الغالي والنفيس حتى يراني في هذا المكان، إلى (أبي) الغالي، أمَدَّ الله في عمره.

وإلى شقيقة القلب من كانت خير معين بعد الله عز وجل إلى أختي العزيزة، وإلى جميع أهلي وأحبابي، أهديكم هذا العمل.

المقدمة

شكلت العشائر العراقية في جنوب ووسط العراق أهمية كبيرة في خارطة المجتمع العثماني، فسعت الحكومة العثمانية منذ بدايتها إلى الإفادة من تلك القوة العشائرية، ونتيجة للسياسية العثمانية حاولت العشائر العراقية خاصةً في وجنوب ووسط العراق الخروج عن طاعة السلطات العثمانية، من خلال قيامها بانتفاضات عديدة، فأوجدت الحكومة أنظمة عديدة من أجل السيطرة على تلك العشائر وكبح جماحها.

وتأتي أهمية الموضوع كموضوع تاريخي حديث يتناول نهاية الفترة العثمانية بين نهاية النصف الأول وبداية النصف الثاني، إذ عندها بدأت سياسة جديدة للدولة العثمانية في التعامل مع العشائر العراقية عامة، وخاصة في جنوب ووسط العراق، وربما يصح القول بأن أهميتها تأتي من كونها تصدت لدراسة عهدين مختلفين تعاقبا على حكم العراق، هما عهد المماليك في بداية عهد السطان محمود الثاني (1908-1930م)، وعهد الولاة العثمانيون، الذين عهد لهم بإدارة العراق عقب انهيار حكم المماليك، ولحين نهاية عهد الوالي مدحت باشا 1972م .

وتظهر الدراسة بأن القاسم المشترك بين السلطتين الحاكمتين في كلا الحقبتين، هو مواجهتهما للمشكلة نفسها التي تصدرت أعمال الولاة، ألا وهي مسألة التحركات العشائرية، وكيفية دفعها للخضوع والطاعة، وبسط السيادة العثمانية بين ثناياها .

وتم اختيار كلمة (التحركات) بدل (الحركات) لاعتبارين اثنين:

الأول: لأن المراد بها النشاطات والأدوار والمرافق، وليس (الحركات) لأن الحركات ممكن يفهم منها: الجماعات السياسية والأحزاب والتكتلات، وهذا لا يريدهُ الباحث ولا تقصده الدراسة.

الثاني: التحركات تحمل ظلالاً علمية، وأكاديمية تمنح الباحث مساحة ومجالاً من الحيادية والموضوعية والتجرد في مناقشة الموضوع من جوانبه كافة دون تحيز أو ميل أو موقف مؤيد أو معارض، بينما حركات قد يدخل في مناقشتها موقف شخصي وكلام حزبي أو موقف معين يبعد عن الروح العلمية المحايدة.

يستهل الباحث الدراسة بتمهيد يتناول (العشائر العراقية وتشكيلاتها العشائرية في جنوب ووسط العراق)، ويبين أوضاع العشائر العراقية إبان العهد العثماني 1750-1808م، كما ويتناول عرضاً للتكوين العشائري في جنوب ووسط العراق، إذ اختص باستعراض أسباب بروز اتحادات العشائر والعوامل المؤثرة فيها، وعالج العوامل التي أدت إلى ظهور التجمع العشائري الذي تزعمته وقتها عشيرة معينة، وصار شيوخها الزعماء والقادة المطلقين في إدارة شؤون قبائلهم، كما رسم ملامح النزاع المرير والمحتدم بين تشكيلات العشائر.

ثم يقدم في الفصل الأول المعنون بـ(التحركات العشائرية في جنوب ووسط العراق وموقفها من السلطات العثمانية)، الدور السياسي للقبائل والعشائر العراقية، وقد تضمن هذا الفصل مبحثين، اشتمل المبحث الأول على التعريفات والمفاهيم لكل من العشائر والولاة والإدارة العثمانية، إضافة إلى نشأة العشائر العراقية، والوقوف على تركيبتها من الناحية الاجتماعية، أما المبحث الثاني فتناول تطور الأوضاع من الناحية الاجتماعية والسياسية، إذ كان لكل من العشائر الريفية والبدوية دور سياسي أثناء الحكم المباشر على العراق.

وتناول الفصل الثاني (دور العشائر في الإدارة العثمانية 1808-1872م)، وجاء مقسماً إلى مبحثين، سُلطت الأضواء في المبحث الأول على دور العشائر العراقية في عهد الحكم المملوكي في العراق في الفترة بين (1808-1830م)، وتطرق هذا المبحث إلى العشائر ودورها العسكري والإداري، وإلى الإجراءات الحكومية ضد الانتفاضات والتمردات العشائرية، كما تناول المبحث الثاني الحكم العثماني المباشر وآثاره على ولايتي البصرة وبغداد

1831-1869م، واصطدام الولاة مع القوى العشائرية، كما وتطرق إلى النفوذ البريطاني- الروسي وإلى أثره على العشائر العراقية بين 1869-1872م.

وجاء الفصل الثالث بعنوان (تحركات العشائر المناوئة للسلطة العثمانية في وسط وجنوب العراق 1808-1872م)، وقسم إلى مبحثين، عرض الباحث في المبحث الأول أسباب مناهضة العشائر في جنوب ووسط العراق، ووقف على الأسباب الأساسية والاجتماعية والأسباب الثقافية والدينية، كما عرض في المبحث الثاني تطور التحركات العشائرية في جنوب ووسط العراق.

ومن هنا تبلورت أهمية الموضوع (التحركات العشائرية في جنوب ووسط العراق تجاه الدولة العثمانية في الفترة 1808-1872م)، واشتملت الدراسة على مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة تليها الملاحق وقائمة المصادر والمراجع.

الملخص

تتناول هذه الرسالة (التحركات العشائرية في جنوب ووسط العراق تجاه الدولة العثمانية في الفترة 1872-1808م) وقد اختار الباحث عام 1808م ليكون بداية لموضوع الدراسة لأنه العام الذي شهد ولاية السلطان محمود الثاني، الذي مضى في طريق إصلاح الجيش والمؤسسة العسكرية والذي كانت العشائر العراقية جزءاً منه، وتنتهي الدراسة في عام 1872م، وهو العام الذي شهد نهاية فترة الوالي مدحت باشا في العراق، وقد قسم الباحث الرسالة إلى تمهيد وثلاثة فصول ومقدمة وخاتمة، علاوة على الملاحق وقائمة المصادر والمراجع العربية وغير العربية.

أبرز الطالب في التمهيد الوضع العشائري في جنوب ووسط العراق في الفترة التي سبقت زمن الدراسة.

وجاء الفصل الأول بعنوان (الحركات العشائرية في جنوب ووسط العراق وموقفها من السلطة العثمانية)، إضافة إلى التطورات العشائرية من الناحية الاجتماعية والسياسية لكل من العشائر البدوية والريفية، وحمل الفصل الثاني عنوان (دور العشائر في الإدارة العثمانية في العراق 1808-1872م)، مبيناً طريقة وأسلوب الولاة الذين حكموا بغداد في الفترة المذكورة، وجاء الفصل الثالث بعنوان (تحركات العشائر المناوئة للسلطة العثمانية في وسط وجنوب العراق)، موضحاً أسباب مناهضة العشائر في جنوب ووسط العراق للسلطة العثمانية، كما بين تطور التحركات العشائرية في تلك الحقبة، وأيضاً بَيَنَ هذا الفصل موقف العشائر العراقية من التجنيد الإلزامي، إضافة إلى سياسية توطين العشائر التي نجح بها الوالي مدحت باشا إلى حدٍ ما.

النتائج: لم تستطع الحكومة العثمانية أن تفهم طبيعة المجتمع العشائري لكنها تمكنت من الحد من تنقل العشائر البدوية وذلك من خلال سياسية توطين العشائر.

الكلمات المفتاحية: التحركات العشائرية، العشائر، الحكومة العثمانية، الولاة، داوود باشا، مدحت باشا.

ÖZET

Bu tez 1808 – 1872 yılları arasında güney ve orta Irak’ta Aşiret Hareketlerini ele almaktadır, araştırmacı bu çalışmasında 1808 yılını seçmiştir, çünkü bu yıl Ordu ve Askeri kurumu reform yolunda yürüyen Sultan 2.Mahmud’un hüküm başlangıcına şahit olmuştur, Irak aşiretlerinin de bu orduya katılmıştır, çalışma 1872 yılında sona erer, bu yıl Irak’ta Midhat Paşanın hüküm döneminin sonuna şahitlik etmiştir.

Araştırmacı bu çalışmayı, giriş – üç bölüm – kapanış olarak üçe ayırmıştır, ayrıca ekler ve Arapça olan ve olmayan kaynak ve referanslarını içermektedir

Öğrenci giriş bölümünde belirtilen sürede güney ve orta Irak’ta Aşiretlerin durumunu ele almıştır.

-Birinci Bölüm: Güney ve orta Irak’ta Aşiretlerin hareketleri ve Osmanlı devletine karşı durumu, ilaveten hem Bedevi hem de kırsal aşiretler için sosyal ve politik açıdan aşiretlerin gelişimi.

-İkinci Bölüm: 1808 – 1872 yıllarında Osmanlı yönetimindeki Aşiretlerin rolü, belirtilen sürede Bağdat’a hükmeden valilerin yöntemi belirtilmiştir.

-Üçüncü Bölüm: Güney ve orta Irak’ta Osmanlı gücüne karşı aşiret hareketleri, Güney ve orta Irak'taki aşiretlerin Osmanlı gücüne karşı çıkma sebeplerini açıklamıştır, ayrıca o dönemde aşiret hareketlerinin gelişimini beyan etti, bu bölüm ayrıca Irak aşiretlerin zorunlu askerlik konusundaki tutumunu göstermiştir, aşiret iskân politikasında başarılı olan Vali Mithat Paşa'nın uyguladığı politikayı ele almıştır.

Anahtar Kelimeler : Aşiret Hareketleri Aşiretler Osmanlı Hükümeti Valiler Davud Paşa_ Mithat Paşa

ABSTRACT

This thesis deals with (Clan movements in southern and central Iraq in 1872-1808) The researcher chose 1808 as the beginning of the study period, "Because it was the year of the beginning of the mandate of Sultan Mahmoud II, who went on to reform the military and the military establishment and the Iraqi clans were involved in this army, The study ends in 1872, the year of the end of the Wali's period of Medhat Pasha in Iraq. The researcher divided the letter into preface, three chapters and a conclusion, as well as supplements and list of Arab and non-Arab sources and references.

In the preface, the student highlighted the clan situation in southern and central Iraq in the period leading up to the school time.

Chapter I is entitled "Clan movements in southern and central Iraq and their attitude towards Ottoman power", as well as socio-political clan developments for both Bedouin and rural clans.

Chapter II, entitled "The role of clans in the Ottoman administration in Iraq 1808-1872", sets out the manner and manner of the governors who ruled Baghdad during the period in question.

Chapter III, entitled "Movements of anti-Ottoman clans in central and southern Iraq", explains the reasons for the opposition of clans in southern and central Iraq to Ottoman power, as well as the evolution of clan movements in that era, as well as the attitude of Iraqi clans to compulsory recruitment, in addition to the policy of settling clans that the Wali has succeeded to some extent.

Keywords: Tribal Movements Clans The Ottoman Government Governors Daoud Pasha Midhat Pasha

.

معلومات سجل الأرشيف

عنوان الرسالة	التحركات العشائرية في جنوب ووسط العراق تجاه الدولة العثمانية في الفترة 1808-1872م
مؤلف الرسالة	محمد سعد كاظم
مشرف الرسالة	الدكتور محمد علي الأحمد
درجة الرسالة	ماجستير
تاريخ المناقشة	21.03.2023
مجال الرسالة	تاريخ
مكان المناقشة	جامعة كارابوك- معهد الدراسات العليا
عدد صفحات الرسالة	209
الكلمات المفتاحية	التحركات العشائرية، العشائر، الحكومة العثمانية، الولاة، داوود باشا، مدحت باشا

ARŞİV KAYIT BİLGİLERİ

Tezin Adı	1808-1872 DÖNEMİNDE GÜNEY VE ORTA IRAK'TA OSMANLI DEVLETİ'NE KARŞI AŞİRET HAREKETLERİ
Tezin Yazarı	Mohammed Saad KADHIM
Tezin Danışmanı	Dr. Öğr. Üyesi Mohamad Alı ALAHMAD
Tezin Derecesi	Yüksek Lisans
Tezin Tarihi	21.03.3023
Tezin Alanı	Tarih
Tezin Yeri	KBÜ/LEE
Tezin Sayfa Sayısı	209
Anahtar Kelimeler	Aşiret Hareketleri, Aşiretler, Osmanlı Hükümeti, Valiler, Davud Paşa, Mithat Paşa.

ARCHIVE RECORD INFORMATION

Title **of the Thesis**	TRİBAL MOVEMENTS İN SOUTHERN AND CENTRAL IRAQ TOWARDS THE OTTOMAN EMPİRE İN THE PERİOD 1808-1872
Author of the Thesis	Mohammed Saad KADHIM
Advisor of the Thesis	Assist. Prof. Dr. Mohamad Alı ALAHMAD
Status of the Thesis	Master
Date of the Thesis	21.03.2023
Field of the Thesis	History
Place of the Thesis	UNIKA/IGP
Total Page Number	209
Keywords	Tribal Movements, Clans, The Ottoman Government, Governors, Daoud Pasha, Midhat Pasha.

قائمة الاختصارات

الاختصار	المعنى
ص:	صفحة.
جـ:	جزء إذا اقترن برقم الصفحة الذي يدل على الجزء الذي وثق منه الباحث.
ج:	إذا اقترن باسم الكتاب فإنه يدل على عدد أجزائه.
د.ت:	دون تاريخ نشر.
د.ن:	دون دار نشر.
د.م:	دون مكان.
ط:	طبعة.
هـ:	هجري.
م:	ميلادي.
د.و.ك:	دار الكتب العثمانية

فرضية البحث

أدى تطبيق بعض القوانين التي صدرت تجاه العشائر في جنوب ووسط العراق في فترة السيادة العثمانية على العراق إلى اتخاذ العشائر مواقف ضد الحكومة العثمانية، من خلال قيامها بعدة تحركات في وجه السلطات العثمانية في العراق أثناء فترة الدارسة.

تنبع من هذه الفرضية الرئيسة من المنطلقات الآتية:

1- العشائر في المجتمع العراقي لها خصائص تميزها عن المكونات الاجتماعية الأخرى في تركيبة ذلك المجتمع، ولذلك تفترض الدراسة أن الدولة العثمانية لم تأخذ بالاعتبار المجتمع العشائري في العراق.

2- هناك اختلاف بين النهج العشائري في العراق عموماً وفي جنوب ووسط العراق خصوصاً، وبين النهج الإداري للحكم العثماني.

3- أدت تحركات العشائر في جنوب ووسط العراق إلى إحداث تغييرات كبيرة في النهج الإداري للإدارة العثمانية في العراق عموماً.

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من كونه يناقش الجوانب الآتية:

1- إغناء المحتوى الفكري فيما يتعلق بعلاقة السلطة العثمانية بالمجتمع العراقي لا سيما فيما يخص العشائر والمجتمع العشائري، وخاصةً في جنوب ووسط العراق، وبيان العوامل التي أثرت في هذه العلاقة سلباً وإيجاباً في الفترة التي تناولتها هذه الدراسة.

2- تسليط الضوء على تقاطع أو اتفاق أو تعارض النهج العشائري مع النهج العثماني في الإدارة في فترة الحكم العثماني للبلاد.

أهداف البحث

1- تقديم تصور فكري عن خصائص المجتمع العشائري في العراق.

2- بيان الاختلاف بين نهج ولاة العهد المملوكي والنهج الإداري للحكم العثماني المباشر في العراق في فترتين زمنيتين متتابعتين تناقشهما الدراسة.

3- بيان أسباب قيام ونشأة التحركات العشائرية المناوئة للسلطة العثمانية في جنوب ووسط العراق، وبيان العوامل التي تسببت في قيام تلك النشاطات والتحركات العشائرية في فترة الدراسة.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في:

1- تمثل العشائر الجزء الأكبر من سكان العراق، وتحكم هذه العشائرَ الولاءاتُ الداخلية وقوانينها الخاصة، وقد اعتبرت السلطات العثمانية التقاليد والأعراف لهذه العشائر بمثابة عقبة رئيسة أمام السلطة العثمانية في العراق، إذ عدت أعراف العشائر ومواقفها وتحركاتها وسلوكياتها عائقاً مهماً أمام استقرار الوضع السياسي في العراق.

2- التدقيق في العديد من الأبحاث والدراسات التي ناقشت التشكيلات العشائرية، وبيان مواقفها ودراسة تحركاتها وأساليب إدارة شؤونها، ومن ثم تسليط الأضواء على أسباب خارطة التحركات العشائرية الموافقة والمعارضة للإدارة العثمانية في جنوب ووسط العراق أثناء الفترة التي اهتمت بها هذه الدراسة.

التساؤلات

1- ماهي خصائص المجتمع العشائري في العراق وما هي تركيبته؟

2-كيف تطور النظام الإداري في العراق في إطار الحكم العثماني؟

3- ماهي أوجه الاختلاف والتشابه بين النظام الإداري في فترة الحكم العثماني وبين النظام العشائري؟

4- ماهي العوائق والتحديات التي تواجه الدولة العثمانية في محاولاتها تطويع المجتمع العشائري في العراق؟

5- ماهي أسباب قيام المواجهات العشائرية في جنوب العراق مع السلطات العثمانية؟

6- كيف تعاملت الدولة العثمانية مع التحركات العشائرية المناوئة للسطات العثمانية في جنوب ووسط العراق وماهي نتائجها؟

المنهجية المتبعة

1- المنهج التاريخي: يتم الاعتماد على المنهج التاريخي من أجل استيفاء المادة التاريخية من مصادرها ومراجعها المعتمدة، ولكي تتم دراسة الأحداث التي تتناولها هذه الدراسة ضمن إطار المنهج التاريخي.

2- المنهج الوصفي: يعتمد البحث بشكل أساس على وصف الأحداث التي وقعت في العراق وخصوصاً التحركات العشائرية في جنوب ووسط العراق أثناء فترة الحكم العثماني.

3- المنهج التحليلي: يتم الاعتماد على المنهج التحليلي في مناقشة الموضوعات التي تشملها هذه الدراسة من أجل الإجابة على التساؤلات التي تطرحها، وذلك من خلال تحليل الأسباب للوصول بها إلى النتائج التي ينشدها البحث.

الدراسات السابقة

تتناول هذه الدراسة موضوعاً مهماً وحيوياً يناقش موضوع عشائر جنوب ووسط العراق في العهد العثماني في الفترة المحددة 1808م-1872م، ولأجل هذا الغرض راجع الباحث العديد من الرسائل والدراسات الأكاديمية حوله، والتي تناولت جوانب منه وناقشتها، وهي دراسات بُذل في إعدادها الكثير من الجهود، إلا أن معظمها تناول العراق ضمن أُطر ومراحل معينة.

1- رسالة ماجستير للطالب مؤيد أحمد خلف الفهد، بعنوان "السياسية العثمانية تجاه العشائر العراقية 1750-1869م"، كلية الآداب، جامعة البصرة، 2002م، وقد تناولت هذه الدراسة القوانين العثمانية الصادرة تجاه عشائر العراق من قوانين الضرائب واستخلاص الأراضي منهم، مما أسهم في تشكيل حالة احتقان لدى العشائر، أدت إلى اعتراض هذه العشائر على سياسات الدولة وأساليبها، وتتقاطع هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في كونها تبين سياسة الحكومة العثمانية في العراق، إضافة إلى جوانب الحكم العثماني في العراق، وتوضح كذلك تحذف توضيح دور القوانين العثمانية تجاه العشائر.

وتختلف الدراسة السابقة عن هذه الدراسة في أنها تسلط الأضواء على فترة تختلف عن فترة الدراسة الحالية (التحركات العشائرية في جنوب ووسط العراق تجاه الدولة العثمانية في الفترة (1872-1808م)، إضافة إلى أن الدراسة السابقة تضمنت بفحواها جميع عشائر العراق عكس الدراسة الحالية التي تركز على عشائر جنوب ووسط العراق وتحركاتهم ضد القوات العثمانية.

وعلاوةً على هذا فقد تشابهت الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية بكونها تضمنت في فصلها الثاني الإدارة العثمانية والعشائر في العهد المملوكي .

2- رسالة ماجستير بعنوان "العراق في فترة مدحت باشا من عام 1869-1872م"، للباحث محمد عصفور سلمان، وقد تناولت تاريخ العراق في هذه الفترة والعلاقات التاريخية بين الولاة من جهه والعشائر من جهه أخرى ، واعتبرت الدارسة المذكورة هذه الحقبة فترة ازدهار تاريخي للعراق، بالرغم من قيام بعض التحركات العشائرية رداً على سلوك الإدارة العثمانية آنذاك والتي تمت معالجتها لاحقاً، كما ركزت على جوانب الحياة السياسية، والاقتصادية في العراق في هذه الفترة.

وتقدم هذه الدراسة للباحث تصوراً عن أوجه الاختلاف والتشابه بين العشائرية والحكم الإداري العثماني في فترة مدحت باشا، وتتناول الثورات العشائرية التي حدثت في تلك الفترة.

3- رسالة دكتوراة بعنوان (السياسة العثمانية تجاه العشائر العراقية 1869-1914م) للباحث شاكر حسين دمدوم الشطري، كلية الآداب، جامعة بغداد، وهي دراسة أثبتت أن الحكومة العثمانية في تاريخ حكمها الطويل عجزت عن كبح جماح العشائر العراقية، وتكمن أهمية هذه الدراسة في اعتمادها على العديد من المصادر العربية والأجنبية، وتختلف دراسة الباحث عن هذه الدراسة بأنها تخصصت بفترة زمنية مختلفة عنها.

تحليل المصادر

ومن الناحية المنهجية استفاد الباحث من العديد من المصادر الوثائقية التي تضم وثائق غير منشورة، وهي الوثائق العثمانية، وتمثل مجموعة من الرسائل والتقارير الرسمية المرسلة من مقر الدولة العثمانية إلى ولاتها في بغداد، وأخرى مرسلة إلى مقر السلطنة العثمانية، وقد تضمنت تفاصيل مهمة عن إدارة بغداد، وعن الحملات العسكرية لولاتها، وتخص في جانب من جوانبها عشائر المنتفق، التي كان لها دور كبير في التحركات العشائرية وفي مواقفها من الولاة العثمانيين في العراق في الفترة التي ناقشتها هذه الرسالة. ومن الجوانب المهمة التي ينبغي الإشارة إليها الاستفادة من العديد من المخطوطات ومنها مخطوطة المحامي عباس العزاوي، بحوث تاريخية مترجمة عن تاريخ جودت المدون باللغة التركية، وهي ترجمة لتاريخ جودت، أشار فيها إلى الانتفاضات العشائرية في العراق، وهو ضمن الفترة التي تتناولها هذه الرسالة.

وأيضاً مخطوطة يعقوب سركيس التي حملت اسمه (أوراق يعقوب سركيس)، وهي عبارة عن مجموعة من الأوراق جمعها المؤلف يعقوب سركيس من عدة مصادر مختلفة منذ بدء الحكومة العثمانية في العراق، وفيها من المعلومات

المهمة التي لم ترد في أي مورد آخر الكثير، وتضمنت هذه المخطوطة التي كتبت في حدود عشرينيات القرن العشرين معلومات خصت ولاة كثيرين في فترة الدراسة.

أما فيما يخص كتب الرحلات فيشار إلى رحلة المنشىء البغدادي، والتي تعتبر واحدة من ضمن الكتب المهمة التي ترجمها عن الفارسية المحامي عباس العزاوي، وكانت الرحلة بحدود 1821م، وقد قدمت وصفاً عن أماكن تواجد العشائر في كافة الولايات العراقية سواء الشمالية أم الجنوبية، كما وقفت على حجم الحِصّة العشائرية في المنظومة العسكرية العثمانية، إذ سرد المؤلف فيها أسماء تلك العشائر، وأيضاً عدد المقاتلين من أبناء العشائر المشاركين في جيش الوالي.

وتذكر أيضاً رحلة كلوديوس جيمس ريج، والتي تمت ترجمتها إلى اللغة العربية وحملت عنوان (رحلة ريج إلى العراق1820م)، إذ كان كلوديوس المقيم البريطاني في بغداد أحد أهم الشخصيات البريطانية التي أسهمت بصورة كبيرة في ترسيخ وتثبيت العلاقات البريطانية في العراق، وقد استفاد من حرية التنقل بين المناطق العراقية بكل سهولة، بحكم الحصانة الممنوحة لممثلي الحكومة البريطانية في العراق.

وفيما يتعلق بالكتب، فعد كتاب رسول حاوي الكركوكلي (دوحة الوزراء في تاريخ بغداد الزوراء) الكتاب الرسمي الذي يمثل وجهة النظر العثمانية، وتمت ترجمتة عن التركية إلى العربية من قبل كاظم نورس، وفيه تدوين للأحداث من خلال تتبع السنوات، ويعد من المصادر البارزة لما فيه من تفصيل كامل عن المواجهات والحملات العسكرية التي يشنها الولاة على العشائر في العراق، وتبرز أهميته في أنه يعبر عن رؤية الحكومة العثمانية للأحداث. ويشار أيضاً إلى كتاب (مطالع السعود في أخبار بطيب أخبار الوالي داود)، والذي كتبه عثمان بن سند الوائلي في عهد الوالي داود باشا وبأمر منه، واعتمد على طريقة الحوليات أي تتبع السنوات وأحداثها، ويأتي بين الكتب المهمة التي تحدثت عن هذه الفترة، وعن داود باشا وعن دوره في إدارة العراق وعلاقته بالعشائر وأسلوب التعامل معها .

أما كتاب ياسين العمري (غاية المرام في تاريخ محاسن بغداد دار السلام)، فهو أيضاً من الكتب المهمة التي سلطت الأضواء على بعض التحركات العشائرية في العراق، وكيفية إخمادها من قبل الحكومة العثمانية.

كما أن كتاب العزاوي (موسوعة تاريخ العراق بين احتلاين) جدير بالذكر فقد احتل مكانة متميزة عند الباحثين في التاريخ، كونه استعرض كافة التفاصيل المهمة في تاريخ العراق الحديث، وهو مكون من ثمانية أجزاء، وقد اعتمد مصادر مختلفة ومتنوعة معاصرة للأحداث، كما تطرق إلى الأحداث التي تخص الفترة الفارسية والعثمانية التي يصعب الحصول عليها.

أما كتاب (عشائر العراق) ففيه تعريف مفصل لكافة العشائر العراقية، من حيث النسب والتعريف بالشخصيات المتزعمة لها، وفيه تعريف لأقسامها بفروعها وأصولها، إضافةً إلى احتوائه على معلومات مفيدة عن بعض الأحداث في فترة الدولة العثمانية.

وختاماً، أرجو أن أكون قد وفقت في تقديم هذا البحث، ولله الحمد حمداً غير منقطع، وهو الهادي إلى سواء السبيل.

تمهيد

العشائر العراقية وتشكيلاتها العشائرية في جنوب ووسط العراق

تمثل العشيرة الكيان الاجتماعي البدائي الأصغر لأبنائها، وهي بمثابة السلطة التي توفر لأفرادها الحماية، وتحافظ على حقوقهم المشروعة ضمن المحيط الجغرافي والبشري الذي يتواجدون فيه، ومع توسع المجتمعات نمت العشائر الصغيرة وتكتلت مع عشائر مجاورة فيما يعرف بـ"اتحاد القبائل"، وهذه هي الخطوة الأولى لتشكيلات الاتحادات العشائرية التي تضم عدة عشائر تحت زعامة عشيرة معينة، يتولى شيخها السلطة العليا لهذا التجمع العشائري، وتتركز هذه الاتحادات في جنوب العراق ضمن المنطقتين الوسطى والجنوبية وتهدف إلى حماية أماكن نفوذها من تحركات القبائل والعشائر التي تفر إلى مناطقها، إذ تعمل تلك القبائل المهاجرة القادمة إلى دفع العشائر القديمة عن مناطقها الأصلية وعن مراعيها، كي تحل محلها، ولهذا كان توحيد الكيانات العشائرية المستوطنة في هذه المناطق، للمحافظة على بقائها وديمومتها واستقرارها في مناطقها الأصلية، وقد كان مطلع القرن السابع عشر الميلادي هو الأبرز في ظهور الاتحادات العشائرية في جنوب ووسط العراق، ومن أشهر تلك الاتحادات، اتحاد المنتفق وبني لام، إذ هما أساس التجمع القبلي آنذاك، وقد ترك هذان الاتحادان أثراً واضحاً في تاريخ تلك المنطقة[(1)]، ومن ثم دخلت على الخط عشائر الخزاعل منذ منتصف القرن الثامن عشر، كقوة عشائرية متنفذة، ومثلت

[(1)] كارستن نيبور، مشاهدات نيبور في رحلته من البصرة إلى الحلة سنة 1765م، ترجمة: سعاد هادي العمري، (بغداد، دار المعرفة، 1955م)، ص50 وص59.

العرجاء[1] والسماوة[2] والرماحية[3]، نقاط كمركية لهذه العشائر، ومثلها نهر عنتر- وهو نهر يقع ضمن حدود مدينة البصرة قريباً من منطقة القرنة-معقل زعماء اتحاد عشائر المنتفق، وفيه تجبى الضرائب على كل السفن التي تسير فيه، وبدت سيطرتهم عليه تامة، فهم لايقبلون أي رخصة لاختراق ديرتهم، خصوصاً الحكومية منها، مفسرين ذلك برفضهم السماح بالتدخل بشؤونهم الداخلية وسيادتهم على مناطق نفوذهم .

وينقسم هذا التمهيد إلى مطلبين اثنين:

المطلب الأول: الاتحادات العشائرية في جنوب ووسط العراق:

وكان الهدف من تكوين تلك الاتحادات العشائرية آنذاك هو طرد العثمانيين من العراق بأكمله، والسير بالعراق ليصبح دولة مستقلة، يكون حاكمها عربياً من إمارة المنتفق[4] وهو الأمير الشريف "ثويني بن عبد الله".

وقد تعاملت الحكومة العثمانية مع مملكة المنتفق بعدة سياسات، كان الهدف من وراءها هو القضاء على تلك الإمارة، من خلال تسيير الحملات العسكرية الكبيرة والمتتالية لمدة طويلة، ولم يشهد التاريخ مثل الحملات التي تعرضت لها عشائر المنتفق آنذاك، ويذكر العزاوي ذلك بالقول: ((... وقائع المنتفق كثيرة، والتدابير المتخذة للقضاء على الإمارة لا تحصى...))[5]، كما ويذكر جعفر الخياط عند حديثه عن إمارة المنتفق، وخاصةً عن تفرد "آل

---

[1] العرجاء: نهر متفرع من الفرات عُرفت به المنطقة التي يمر بها، وهي تبعد عن البصرة 20 كم، وهي ناحية تابعة إلى سوق الشيوخ في محافظة ذي قار. عبد الرزاق الحسني، **العراق قديماً وحديثاً**، (صيدا، مطبعة العرفان، ط3، 1958م)، ص 155-156.

[2] السماوة: قضاء تابع إلى محافظة الديوانية، سميت بالسماوة لأنها أرض مستوية، وهي أرض زراعية خصبة، تعد نقطة اتصال مهمة في العراق لوقوعها بين منتصف طريق بغداد-البصرة فهي تبعد عن الأولى 282 كم جنوباً وعن الثانية333 كم شمالاً، الحسني، المرجع السابق، ص155-156

[3] الرماحية: وهي قصبة تابعة إلى ناحية الشنافية الواقعة قرب مدينة الحمزة في محافظة القادسية، وتبعد عنها مسافة 30 كم، سعيد بسيم، وآخرون، **الدليل الإداري للجمهورية العراقية**، (بغداد، الدار العربية، ط1)، جـ2، ص218.

[4] المنتفق: اختلفت الروايات في سبب تسمية المنتفق بهذا الاسم، فمنهم من يرى بأن المنتفق هو اتفاق عشائر المنتفق الثلاث بني مالك وبني سعيد والأجود، وهذا سبب تسمية المنتفق، ويرى عباس العزاوي بأن سبب التسمية أن الكلمة بمعنى من يدخل النفق وهو شبه المغارة للاحتماء من شدة الحر، وهو اسم جدهم الأعلى "ابن عامر بن عقيل بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة" انظر: العزاوي، عباس، **عشائر العراق**، (بغداد، شركة التجارة والطباعة المحدودة، 1956م)، جـ4، ص28.

[5] العزاوي، المرجع السابق جـ4، ص122.

السعدون" في تاريخ العراق، فيقول: ((... لم تظهر على مسرح الحوادث في تاريخ العراق الحديث أسرة نبيلة تولت الإمارة، وتحكمت في مقدرات العراق ومصائره دهراً طويلاً من الزمن مثل أسرة آل السعدون، فقد بسطت نفوذها على القسم الأعظم من العراق الجنوبي مدة تناهز الأربع مائة سنة ، وتولى شيخ قبائل المنتفق وإمارتها ما يزيد على العشرين شيخاً من أبنائها البارزين. وقد كانت هذه الأسرة العربية الكريمة، أول من بعث الفكرة العربية من مرقدها في العراق الحديث، وحمل راية النضال من أجلها بالدم والحديد في وجه الأتراك والإيرانيين، بعد أن دُثرت وانطمست مآثرها على أيدي المغول الأثيمة. والحق أن تاريخ العثمانيين في العراق، خلال الحقبة الطويلة التي حكموها فيها، كان تاريخاً حافلاً بالغزوات والحملات التي كان يجردها الباشوات المتعاقبون في بغداد لتأديب الثائرين من آل السعدون في الجنوب، والمتمردين من آل بابان في الشمال، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على أن العنصرين الكبيرين الذين يتألف منهما العراق في يومنا هذا، كانا يقفان أبداً ودوماً في وجه الحكم الأجنبي، وقد كان العثمانيون يشعرون بثقل العبء الملقى على عاتقهم في هذا الشأن، ولذلك كان تصرفاتهم وخططهم التي رسمت خلال مدة حكمهم كلها، ولا سيما في عهودهم الأخيرة، تستهدف ضعضعة الأسرة السعدونية القوية والقضاء عليها بالتحركات العسكرية والتدابير الإدارية، والعمل على تقسيمها من خلال زرع التفرقة والانشقاق فيما بينها...))[1]

.

أما التكتل الثاني فقد ضم الموالي، وبعض فروع عنزة والجبور، وعرف هذا التكتل بأنه ذو قوة رهيبة، وسطوة غير محدودة، مثلتها زعامته المعروفة بأبي ريشة، وكان مركزة في مدينة عانة[2]، واضطر العثمانيين إلى مسايرة هذا

---

[1] جعفر الخياط، **صور من تاريخ العراق في العصور المظلمة**، (بيروت، دار الكتب، 1971م)، جـ1، ص29

[2] عانة: قضاء شمال مدينة الرمادي، ويبعد عنها مسافة70 كم، تبلغ مساحته 5672 كيلو متر مربع، واسم عانة من الأسماء القديمة في التاريخ، ووردت أيضاً باسم (عنة)، وقد ورد ذكرها عند البابانيين والآشوريين، وقيل أن اسمها يعود إلى اسم أحد الآلهة (عانة أو أناتة) وقيل أنها تعني قطعان الحمر الوحشية، انظر: بسيم، **الدليل الإداري للجمهورية العراقية**، جـ2، ص414-415، ولمزيد من التفصيل انظر: الحسني، **العراق قديماً وحديثاً**، ص270-272.

التكتل لعدم مقدرتهم على الوقوف بوجهه، فأقروا بسيادته في المناطق التي كان يحكمها، وشملت هيت[(1)] إلى الحدود السورية، ثم انهار هذا التحالف العشائري في القرن الثامن عشر وتجزأت عشائره كل منها في جهة[(2)].

المطلب الثاني: أوضاع العشائر في جنوب ووسط العراق إبان السيادة العثمانية

مع بداية القرن السادس عشر، شهدت الدولة العثمانية عدة تحولات في سياستها، فقد انتقلت تحركاتها العسكرية التي كان ثقلها الأكبر في الغرب الأوروبي إلى الشرق العربي، وبدأت سيطرتها على العراق بعد دخولها الموصل عام 1516م، لتدخل بعدها إلى مدينة بغداد في سنة 1534م، وجاء دخولها أخيراً إلى مدينة البصرة عام 1546م[(3)].

كما وسيطرت على الشام بعد معركة مرج دابق عام 1516م، ومن المعلوم أن مناطق العراق الجنوبية والوسطى تعد موطناً للكثير من القبائل العربية التي سكنت فيها لتمارس الحياة البدوية بحثاً عن الكلأ والرعي والغزو، فضلاً عن الزراعة، وقد وعت الحكومة العثمانية صعوبة السيطرة على القبائل العراقية، فتركت إدارة شؤونها بيد مشيخة العشيرة، إلا أن الحكومة العثمانية أخذت تعزل وتعين الشيوخ وفق فرمانات أغلبها على شكل "مقاولة" عندما يعزل شيخ ويعين آخر من نفس العشيرة كأن يكون أخاه أو ابن أخيه، كما وضعت الحكومة العثمانية دفاتر خاصة لعشائر كل ولاية، وكانت تسمى بـ"دفتر الوسات"[(4)] .

[(1)] هيت: يقع مركز قضاء هيت شمال مدينة الرمادي، ويبعد عنها مسافة 70 كم، تبلغ مساحته 5790 كيلو متر مربع، الحسني، المرجع السابق، ص296-270.

[(2)] عماد عبد السلام رؤوف العطار، **الحياة الاجتماعية في العراق إبان عهد المماليك**، 1749-1831م، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1976م، ص189-190.

[(3)] جاهدة بلطة جي، صراع الدولتين العثمانية والبرتغالية في الخليج العربي، مجلة الوثيقة، العدد (15)، السنة (8)، (البحرين، 1989م)، ص57-36.

[(4)] أكمل الدين إحسان أوغلو وآخرون، **العلاقات العربية التركية من منظور تركي**، (إستانبول، معهد البحوث والدراسات العربية ومركز الأبحاث والتاريخ والثقافة والفنون بإستانبول، 1993م)، ص83

وكانت العشائر العراقية على تنقل دائم وغير مستقرة في مكان معين، فهي دائمة الترحال، كما كانت البصرة ذات صبغة عشائرية يغلبها الطابع العشائري البحت، وكانت البصرة تحت حكومة الشيخ "آل راشد" الذي امتدت سيطرته إلى العمارة والجزائر والأهوار والفرات الأدنى حتى بادية الشام[(1)].

وكان جنوب العراق يعاني آنذاك من مشاكل اقتصادية عدة، وقد توزعت مواطن العشائر بين الاستيطان الدائم على مجرى النهرين دجلة والفرات، أو التنقل، ولاسيما في البوادي والأهوار في جنوب العراق، فكانت الغزوات وقوة العشيرة هي التي تحدد مداخيلها الاقتصادية[(2)].

أما فيما يخص الضرائب، فقد كانت على أنواع ثلاثة (الضرائب الإقطاعية، وضرائب الشريعة الإسلامية، والضرائب الموسمية)، وكانت العشائر تدفع الضرائب بطريقة "الالتزام"، إذ كان شيخ العشيرة هو المسؤول عن جمع الضرائب من المزارعين، أما العشائر فكانت تأخذ الضرائب التي تدفع لمرور القوافل التجارية. أما الضرائب الموسمية فهي الضرائب المفروضة من الحكومة العثمانية، والتي كانت تثقل كاهل العشائر والفلاحين ورعاة المواشي، إذ دأبت السلطات العثمانية على مضايقة الملتزم الذي لا يفي بدفع ما عليه من ضرائب لأي سبب من الأسباب، فكانت تقوم بإرسال مفرزة من الجيش الإنكشاري تحتل ديوان الملتزم "سلامق"، لتفرض عليه نفقاتها طوال مدة بقائها مما يضطره إلى الإستعجال بدفع ماعليه من ضرائب[(3)].

[(1)] حميد حمد السعدون، **إمارة المنتفق وأثرها في تاريخ العراق والمنطقة الإقليمية، 1546–1918م**، (عمان، دار وائل للنشر، ط1، 1999م)، ص25.

[(2)] حنا بطاطو، **الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية**، تحقيق: عفيف الرزاز، (بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ط2، 1995م) ج1، ص90-91.

[(3)] أحمد علي الصوفي، **المماليك في العراق صحائف خطيرة من تاريخ العراق القريب 1749–1831م**، (الموصل، مطبعة الاتحاد، 1952م) ص214-216.

هذا فضلاً عن ضريبة الحيوانات والتي كانت نسبتها ثابتة تقريباً بـ" نصف أقجة" لكل رأس غنم، و اثنان وعشرون "أقجة" على الرجل المتزوج سنوياً رسم "المجرد"، وتفرض 6 "أقجة"[(1)] على الأعزب، وكان الشيوخ معزولين أمام الوالي عن جمع الضرائب، وإذا عين ملتزم لجمع الضرائب في مناطقهم، فيكون بعلم ورضا شيخ العشيرة[(2)].

التحركات العشائرية خلال فترة الحكم المملوكي للعراق في ظل الدولة العثمانية 1750–1808م

بدأ العراق حقبة جديدة من السيطرة العثمانية خاصةً بعد عزل موظفي الباب العالي، ليحل محلهم المماليك[(3)] الذين اعتمدوا في بادىء الأمر سياسة القوة تجاه العشائر العربية في محاولة لفرض سلطتهم المركزية على مناطق العراق كافة، لكن تلك السياسة أخذت بالتذبذب تبعاً لشخصية الحاكم وقدرته على ضبط النظام، ففي عهد سليمان باشا (1750–1762م) الملقب "بأبي ليلة" أعلنت معظم العشائر العربية في جنوب ووسط العراق، وفي مقدمة تلك العشائر المنتفق وبنو لام ولائها لنظام المماليك، فساد الهدوء والاستقرار المناطق الوسطى والجنوبية من العراق، لكن سرعان ما عادت الاضطرابات ثانيةً، بسبب تنازع ولاة المماليك على كرسي الإيالة[(4)]، وكان أول تحرك عشائري عندما حدث تمرد من قبل متسلم البصرة " مصطفى باشا"[(5)]، الذي عقد حلفاً مع عشائر المنتفق بقيادة الشيخ "منيخر"، إلا أن "سليمان باشا أبو ليلة" تعامل بحزم وأرسل حملة عسكرية شتتت شمل القوات

[(1)] أقجة: عملة عثمانية فضية تساوي ربع أو ثلث البارة، سكها الغازي أورخان سنة 1327م. انظر: خليل إينالجيك، **تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار**، ترجمة: محمد الأرناؤوط، (بيروت، دار المدارس الإسلامي، 2002م)؛ وانظر: محمود عامر، المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية، جامعة دمشق، مجلة دراسات تاريخية، العددان 117–118، كانون الثاني، 2012م. ص362.

[(2)] خليل علي مراد، **تاريخ العراق الإداري والاقتصادي في العهد العثماني 1638–1750م**، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1975، ص77–81.

[(3)] الصوفي، **المماليك في العراق**، ص17.

[(4)] عن هذه الحقبة التاريخية انظر: علاء كاظم موسى نورس، **حكم المماليك في العراق 1750–1831م**، (بغداد، دار الحرية للطباعة، 1975م)؛ عباس العزاوي، **موسوعة تاريخ العراق بين احتلالين**، (بغداد، شركة التجارة والطباعة المحدودة، 1955م)، جـ6، ص31–38

[(5)] تحولت البصرة من إيالة إلى متسلمية، وأصبح والي بغداد يعين متسلماً على البصرة منذ عام 1733م، انظر: مراد، **تاريخ العراق الإداري والاقتصادي في العهد العثماني**، ص60

المتحالفة، لينسحب الشيخ "منيخر" إلى البادية، وبعدها تم عزله عن المشيخة وعين بدلاً عنه "بندر بن عبد العزيز بن مغامس المانع"[(1)] .

وفي سنة 1763م، شن والي بغداد "علي باشا" حملة عسكرية على عشائر الخزاعل التي كانت تحت زعامة "حمود بن حمد بن عباس"، لكن الوالي "علي باشا" فشل في إخماد تمردهم، ليعود بعدها إلى بغداد. وفي عام 1765م قام الوالي "عمر باشا" بحملة أسقط فيها شيخ عشائر الخزاعل "حمود"، واستولى على الأماكن التي يستوطنون فيها والذي يدعى "لملوم"، بعد أن قام بإحراق المنطقة وغَنِم العديد من رؤوس المواشي[(2)].

وفي عام 1768م أعلنت عشائر المنتفق تمردها، وقررت عدم الإيفاء بالضرائب المستحقة عليها، فجهز الوالي "عمر باشا" قوة عسكرية وزحف نحوهم وهزمهم وفرق قوتهم، لينسحب شيخ المنتفق "عبد الله بن مانع" إلى جنوب البصرة، وليحل في إدارة شؤون العشيرة "ثامر بن السعدون بن محمد المانع" بدل عمه "عبد الله بن مانع"، وقد أقره متسلم البصرة "سليمان آغا" رئيساً على عشيرة المنتفق، وذلك في سنة 1769م[(3)].

وبعد ذلك سقطت البصرة بيد الدولة الفارسية، ثم تحررت على يد عشائر المنتفق في عام 1779م، ورفض شيخ عشيرة المنتفق دخول متسلم البصرة "سليمان آغا" إلى المدينة[(4)]. وفي عام 1781م امتنع شيخ عشائر الخزاعل "حمد الحمود" عن دفع ما عليه من مستحقات ضريبية، وقرر رفع راية التمرد ضد الحكومة العثمانية، مما أدى إلى عزله من قبل والي بغداد "سليمان باشا"، لينصب مكانه ابن عمه "محسن بن محمد"، ثم قاد سليمان باشا

[(1)] حمود الساعدي، **دراسات عن عشائر العراق الخزاعل**، (النجف، مطبعة الآداب، 1974م) ص38-39.

[(2)] عباس العزاوي، **تاريخ العراق بين احتلالين**، جـ6، ص32-.33؛ كارستن نيبور، رحلة نيبور إلى العراق في القرن الثامن عشر، ترجمة: محمود حسين الأمين، راجعه وعلق عليه ووضع فهارسه: سالم الآلوسي، (بغداد، وزارة الثقافة والإرشاد مديرية الثقافة العامة، 1966م)، ص65.

[(3)] رسول الكركوكلي، (ت1827م)، **دوحة الوزراء في وقائع بغداد الزوراء**، نقله عن التركية: موسى كاظم نورس، (بيروت، مطبعة كرم، 1830م)، ص42.

[(4)] العزاوي، **تاريخ العراق بين احتلالين**، جـ6، ص99.

حملة ضد عشائر الخزاعل الذين تحصنوا في مناطق الأهوار المعروفة بكثرة مياهها، والتي تعتبر موانع طبيعية قابله للتحصن فيها، مما أدى بسليمان باشا إلى قطع المياه عن الأهوار وتجفيفها، ونتيجة لذلك طلب شيخ عشائر الخزاعل "حمد الحمود" العفو تعهد بدفع كافة المستحقات الضريبية إلى السلطات العثمانية، لكنه سرعان ما عاد مرةً أخرى في سنة 1783م وتحرك ضد الوالي، مما دفع الوالي إلى أن يعين محسن شيخاً على الديوانية، وحمد شيخاص على الجزيرة، وأخذ منهما رهائن، وعاد بعدها إلى بغداد، لكن الشيخ محسن لم يلتزم بوعوده، فتحرك الوالي من جديد وهدم قلعته "سيباته"، التي تحصن بها، مما اضطر الوالي إلى أن يعيد المشيخة إلى " حمد الحمود" ليصبح حمد شيخاً على اتحاد عشائر الخزاعل، لكن الشيخ الأخير انتفض مرةً أخرى وامتنع عن دفع أي مستحقات ضريبية، وذلك في عام 1784م، مما دفع الوالي سليمان باشا إلى تجريد حملة عسكرية والزحف نحوه، وتم الصلح بينهم بعدما تعهد شيخ الخزاعل أن يدفع ما عليه من مستحقات الضريبة[(1)].

أما فيما يخص عشائر المنتفق، ففي عام 1787م، دخل شيخ عشائر المنتفق "ثويني" البصرة وسيطر عليها، وبعدها قام "ثويني" بطرد متسلم البصرة "إبراهيم أفندي" إلى مَسقَط عاصمة عُمان بعد أن عقد حلفاً مع عشائر عبيد والخزاعل، وينص الحلف على أن تتضافر جهودهم على توحيد الكلمة ضد الحكومة العثمانية، وعندما علم الوالي "سليمان باشا" أرسل قوة عسكرية كبيرة، اتجهت إلى مكان العشائر، وفي الطريق حدث الصدام بينهم واشتبك الخزاعل مع قوات "سليمان باشا"، وكانت عشائر الخزاعل تحت قيادة الشيخ "حمد الحمود"، لكن سرعان ما انسحبت العشائر من أمام الجيش العثماني، كما انسحب شيخ عشائر المنتفق "ثويني"، وجرت المعركة الفاصلة في منطقة تدعى "أم الحنطة" في البصرة، وكانت القوة العشائرية مؤلفة من (20) ألف مقاتل. وبعد عدة أيام استطاع الجيش النظامي المملوكي أن يهزم القوة العشائرية، في حين انسحب كلٌ من شيخ الخزاعل والمنتفق إلى

[(1)] الساعدي، **دراسات عن عشائر العراق الخزاعل**، ص48-51.

منطقة "الجهرا" قرب الكويت[1]، وبعدها قرر الوالي "سليمان باشا" عزل الشيخ "ثويني" ونَصّبَ بدلاً عنه الشيخ "حمود بن ثامر"، كما أصبح خازن دار والي بغداد "مصطفى آغا" متسلماً على البصرة، وأبقى قوة "اللاوند" وهم من العساكر الأكراد التي أتت معه إلى مدينة البصرة[2].

وفي عام 1793م رفض شيخ الخزاعل الجديد "محسن" دفع ما عليه من مستحقات الضريبة، فأرسل سليمان باشا كهيته "أحمد باشا"، فرأى الشيخ أنه لابد أن يطلب منهم عقد اتفاق إذا أراد السلامة، فطلب العفو من الكهية، وقبل الأخير بعد أن استوفى منهم ما عليهم، كما وأخذ منهم رهائن، لذلك مال أكثر أبناء العشائر إلى الشيخ "حمد الحمود"، وقد عرض الشيخ حمد الحمود على الوالي تسلم المشيخة مجدداً مقابل دفع ما يعجز الشيخ "محسن" عن تسديده، لذلك صدر الأمر بعزل الشيخ "محسن" عن المشيخة وتعيين "حمد الحمود" إلا أنه لم يلتزم بما وعد به سوى سنتين فقط، ففي عام 1795م، ماطل في دفع ما التزم به من ضرائب إلى الحكومة، ولذلك عاود سليمان باشا تجهيز حملة بقيادة الكهية "أحمد باشا"، وقد حاصر الكهية أحمد باشا عشائر الخزاعل بجيشه لعدة أيام، ليستوفي منهم جميع الضرائب غير المدفوعة[3].

وفي عام 1797م أعلن شيخ الخزاعل "حمد الحمود" رفع راية التمرد والعصيان مجدداً ضد السلطات العثمانية، مما دفع "سليمان باشا" إلى تجهيز حملة جديدة بقيادة الكتخدا "علي باشا"، وعلى إثر ذلك حصلت معركة كان نتيجتها انسحاب الشيخ "حمد الحمود" مجروحاً، وغنم الكتخدا "علي باشا" غنائم كثيرة من عشائر الخزاعل، لكن عُقد صلح بينهم بعد أن تعهد الخزاعل بدفع 500 كيس من الشلب أي "رز العنبر العراقي" و "مئة ألف قرش"،

---

[1] السعدون، **إمارة المنتفق**، ص143-144.

[2] عثمان بن سند البصري الوائلي، **خمسة وخمسون عاماً من تاريخ بغداد**، وهو مختصر لكتاب: مطالع السعود بطيب أخبار الوالي داود، اختصره: أمين بن حسن الحلواني المدني، تحقيق: محب الدين الخطيب، (القاهرة، د.ن، د.ت)، ص43.

[3] الساعدي، **دراسات عن عشائر العراق الخزاعل**، ص53-55.

وعرفت هذه المعركة بين العشائر فيما بعد بمعركة "العليبي" لأن الشيخ "حمد الحمود أصيب بجرح في قفاه وهذه المنطقة تسمى عند العراقين باللغة العامية "علباته"[(1)].

وعلاوةً على ما سبق شهد عام 1799م عصيان وتمرد قبائل قشعم زبيد، وتم إخماد التمرد من قبل الكتخدا "علي بك"، وأيضاً في هذا العام نفسه أعلنت قبائل جحلية شق عصا الطاعة عن الحكومة العثمانية، وتحرك الكتخدا "علي بك" مجدداً وعسكر في اليوسفية، وهزم العشائر واستوفى كافة المستحقات الضريبية منها[(2)].

ولم يستطع ولاة بغداد في هذه المرحلة كبح جماح التحركات العشائرية المستمرة من قبل عشائر الخزاعل، ففي عام 1800م أعلنت عشائر الخزاعل وعددٌ من العشائر شق عصا الطاعة والتمرد على الحكومة العثمانية، وقاموا بقطع الطرق، فتحرك الكتخدا "علي باشا" وجرت معركة قرب لملوم[(3)]، واستطاع الكتخدا أن يلحق بالعشائر خسائر فادحة في السلاح والذخائر، كما غنم منها الكثير من المواشي، واستوفى جميع الضرائب[(4)].

إن ما تقدم موجز عن طبيعة تلك الاتحادات العشائرية وتشكيلاتها، إذ إن تلك العشائر لم تتأثر بدخول الدولة العثمانية إلى العراق، بل إن السياسة العثمانية كانت تسعى إلى الحفاظ على المشيخات العشائرية إلى حدٍ ما، حيث اكتفت الحكومة العثمانية بأن تبقى العشيرة محافظة على كيانها الاجتماعي شريطة تقديم مبالغ مالية مقابل إبقائهم في الأراضي التي بحوزتهم، وأقروا طريقة الالتزام.

[(1)] الساعدي، **دراسات عن عشائر العراق الخزاعل**، ص56-57

[(2)] ابن سند، **خمسة وخمسون عاماً من تاريخ بغداد**، ص71-75.

[(3)] لملوم: قرية كبيرة في الديوانية، تقع على نهر الفرات، بالقرب من منطقة المستنقعات "البطائح"، كان مقراً لإقامة شيخ عشائر الخزاعل الذي بنى فيها "حمود" قلعة في القرن الثامن عشر، وأصبحت فيما بعد مركز الحكم القبلي لعشائر الخزاعل حيث يقيم فيها شيخ المشايخ، وهي تعرف حالياً بالحمزة وتبعد عن الديوانية 30كم، عماد عبد السلام رؤوف العطار، **الحياة الاجتماعية في العراق إبان عهد المماليك 1749-1831م**، ص39.

[(4)] الكركوكلي، **دوحة الوزراء في تاريخ بغداد الزوراء**، ص212-213.

وعندما تولى المماليك حكم العراق في الفترة (1750-1831م)، اصطدموا مع المجتمع العشائري ورسموا سياستهم على وفق أهداف خاصة، فلم يحاولوا المساس بالبناء العشائري بقدر ما كان يهمهم بقاء العشائر في وضع مستقر وهادىء، بحيث تُدفع الضرائب المستحقة على العشائر دون انقطاع.

وبانتهاء عهد المماليك، وعودة الحكم العثماني المباشر على العراق تم تجاهل السياسية المملوكية تجاه العشائر وواقعيتها، ودخل الولاة العثمانيون والعشائر في نزاع عنيف ناتج عن التباين بين تمسك العشائر ببيئتها وحياة التنقل الدائم وتنظيمها الذي اعتادت عليه، وبين نزعة الحكم العثماني المباشرة، لتخط العشائر دوراً جديداً في تاريخ العراق العثماني، إذ لعبت دوراً سياسياً مهماً في الحكومة العثمانية، بل وتقلد شيوخ العشائر بعض المناصب الحساسة في الحكومة العثمانية.

الفصل الأول: التحركات العشائرية في جنوب العراق وموقفها من السلطة العثمانية

يتناول هذا الفصل عرضاً مفصلاً لأدبيات الدراسة ومفاهيمها ومصطلحاتها المختلفة ذات العلاقة بموضوع الدراسة من خلال الإطار النظري، والدراسات السابقة التي تتناول الحركات العشائرية في جنوب العراق وموقفها من السلطة العثمانية، وقد قسم الباحث هذا الفصل إلى مباحث عدة:

المبحث الأول: التعريفات والمفاهيم: العشائر والولاة والإدارة العثمانية:

ارتبط النظام الإداري العثماني ارتباطاً وثيقاً بعدة أنظمة لإدارة شوؤن الولايات، منها النظام العسكري والنظام الاقتصادي، ويعتمد النظام الاقتصادي على الادخارات الجديدة من خلال فرض الضرائب على الولايات التابعة للدولة العثمانية، وقد سُخرت التنظيمات لخدمة المصالح الاقتصادية، من خلال العمل على جباية المدخرات الجديدة من الأراضي التابعة للولاية، لكنها سرعان ماجوبهت بعدة تمردات وانتفاضات عشائرية، خاصة في جنوب العراق الذي يتميز بمجتمع عشائري مترابط، يتحكم به شيخ العشيرة بطريقة مباشرة، ويعود ذلك الترابط إلى التكافل الاجتماعي فيما بينهم، إضافة إلى طبيعة المجتمع في جنوب العراق، الذي تسيطر عليه التقاليد والأعراف العشائرية، والتي بدورها تتحكم في بنية المجتمع وقراراته، ويعد المجتمع العراقي من المجتمعات المحافظة، والتي قد تكون أقل تأثراً بالتغيرات التي تطرأ على المجتمعات الأخرى، ، وقد جاء المطلب الأول من هذا الفصل ليتحدث عن مفهوم العشيرة، مع بيان مفهوم الولاة والإدارة العثمانية.

المطلب الأول: مفهوم العشيرة والولاة والإدارة العثمانية

تعددت التعريفات المترتبطة بمصطلح العشيرة في المراجع الأدبية، بالرغم من أن مفهوم العشيرة قد تم تعريفه وفق معاني مرتبطة بالبنية الاجتماعية والفكرية لمنطقة جنوب العراق.

وتعني كلمة "العشيرة" في اللغة العربية، التنظيم الاجتماعي لمجموعة من الأشخاص ذات اهتمامات مشتركة والذين تربطهم أهداف ونمط اجتماعي معين، كما تم تعريف "عشيرة الرجل" على أنها بنو أبيه وقبيلته[(1)].

وتؤلف العشائر نسبة 63 % من مجتمع سكان العراق، وأغلب هذه العشائر أخذت بالتحول إلى الحياة المستقرة أو شبه المستقرة[(2)], وعَرّف ابن خلكان "العشيرة" بأنها تنظيم اجتماعي ذات هيكل داخلي متميز يقوم على أساس وأهداف مشتركة حقيقية أو مفترضة، وعلى أسس القرابة بين أفراد القبيلة، ولقد تم استخدام مفهوم العشيرة من قبل جميع القبائل التي كانت تعيش في العراق لعدة قرون من الزمن من قبل المسلمين وغير المسلمين، فضلاً عن بعض القوميات الأخرى مثل الأرمن والآشوريين واليزيديين و التركمان والعرب والأكراد وبعض القوميات الأخرى[(3)].

وبالنظر إلى الدراسات التاريخية والوثائق المنقولة عبر الزمن، لاحظ الباحث وجود لبس بين مفهومي العشيرة والقبيلة، حيث تم استخدام مفهوم العشيرة بديلاً عن مفهوم القبيلة، رغم الاختلاف بين المصطلحين "العشيرة والقبيلة" كونهما يتميزان بمعاني مختلفة، ويجب التمييز بين المعنيين بشكل دقيق، حيث تعرف العشيرة على أنها وحدة اجتماعية، تعتبر امتداداً للأسرة، وتمتاز بالقدرة على حل المشاكل الاجتماعية[(4)]، أماالقبيلة فتعرف بأنها

[(1)] إبراهيم أنيس، عبد الحليم منتصر، **المعجم الوسيط**، الناشر: مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية،2004ط4، مج1، ص602

[(2)] حسين عبد علي، سكان محافظة كربلاء، (رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة بغداد)، كلية الآداب، 1974، ص 137.

[(3)] أحمد بن محمد بن خلكان، (ت1282م)، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق إحسان عباس، (بيروت، دار صادر، مج3، 1977م)، ص3-15.

[(4)] جوتيار تمر، **العشيرة والعشائرية وجهان مختلفان**، مقالة، الناشر: مجلة شفق، انظر: https://shafaq.com/ar

جماعة من الناس ذات أب وجد واحد[(1)]، يشكلون كياناً ذا هدف اجتماعي ويتفاعلون في إطار البيئة المحيطة بهم، ويشكلون عائلات فرعية للأب نفسه وتجمعهم القربى، ويكون لهذه العائلات رئيس واحد ويسمى شيخ القبيلة، وعرف هذا النظام لدى الكثير من الشعوب، وبالأخص البدو، وفي ظل الحكم العثماني استخدمت سياسة خاصة ضد القبائل البدوية وهي أخذ أراضي البدو حتى يعودوا إلى صحاريهم، مما أدى إلى ازدياد البدوي تعلقاً بعشيرته وبشيخ عشيرته، وذلك لعدم شعورهم بالمواطنة إزاء الحكم العثماني الذي كان يتدخل بهم من خلال موظفي الدولة المحليين، وغالباً ما كانت العشيرة تتصدى لتلك التدخلات إما بالقوة أو بدفع مبلغ من المال إلى الحكومة، ونتيجة لذلك ساعد الحكم العثماني أيضاً على تقوية هذه العصبيات القبلية [(2)].

وتعتبر كلمة العشيرة في الأصل اللغوي اشتقاقاً من كلمة "العشرة"[(3)] ويقصد بها المودة، وهي تعني الفروع أو الأصول على وجه التحديد. ويأتي هذا المفهوم واضحاً في قوله تعالى (وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الأقربين)[(4)].

وميز العلماء تقسيم هذه المجموعات التي تنتمي إلى أصل النسب، وجاء هذا التمييز في اللغة والأنساب القبلية، إذ يرجع أصل هذا الاختلاف إلى التطور الذي حصل لهذه المجموعات في إطار معين من الزمن، حيث كان من الواجب على الباحثين أن يستنبطوا بعض المسميّات حديثة الأصل التي تفرّعت منها، إذ كانت العشيرة في العهود الإسلامية الأولى تعني "فخذاً" نتيجة الاختلافات بين الأفراد داخل العشيرة، ثم ما لبثت العشائر أن أصبحت شعوباً بمرور الزمن. وقد اهتمّ الكثير من العلماء بهذه التقسيمات والأنساب، فقد ذكر في كتاب جمهرة النسب للمؤلف الزبير بن بكار، والذي قسّم العشيرة ((...على أنها ست طبقات، الشَّعب ومن ثمّ إلى قبيلة ثمّ

---

(5) أنيس، **المعجم الوسيط**، ص713

(2) عبد العزيز سليمان نوار، (ت2006م)، **تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا**، (القاهرة، دار الكتاب العربي، 1968)، ص143.

(3) مكتبة عرب سايكلوجي، **المجتمع العراقي**، انظر: https://arabpsychology.com/

(4) سورة الشعراء، الآية، 214

عِمارة بكسر العين المهملة، ثمّ فصيلة، ثم بطن، ثم فخذ، ثم فصيلة...)) ثم قال: ((...وقد نظمها الزين العراقي في قوله: ((للعرب العربا طباق عدة...فصلها الزبير وهي ستة...أعم ذاك الشعب فالقبيلة...عمارة بطن فخذ فصيلة...))[(1)] .

وقد جاء غيره بتقسيمات أكثر، حيث كانت الجذم ، ثمّ الشُّعْبُ ، ثمّ قبيلة ، ثمّ العمارة[(2)]، ثمّ بطن، ثمّ فخذ، ثمّ فَصيلة، ثمّ العشيرة، ثمّ الأسرة، ثمّ العترة[(3)]، وعن ابن حجر العسقلاني يقول: ((... فَمِثَالُ الْجَذْمِ عَدْنَانُ وَمِثَالُ الشِّعْبِ مُضَرُ وَمِثَالُ الْقَبِيلَةِ كِنَانَةُ وَمِثَالُ الْعِمَارَةِ قُرَيْشٌ وَأَمْثِلَةُ مَا دُونَ ذَلِكَ لَا تَخْفَى وَيَقَعُ فِي عِبَارَاتِهِمْ أَشْيَاءُ مُرَادِفَةٌ لِمَا تَقَدَّمَ كَقَوْلِهِمْ حَيٌّ وَبَيْتٌ وَعَقِيلَةٌ وَأَرُومَةٌ وَجُرْثُومَةٌ وَرَهْطٌ وَغَيْرُ ذَلِكَ وَرَتَّبَهَا مُحَمَّدُ بْنُ أَسْعَدَ النَّسَّابَةُ الْمَعْرُوفُ بِالْحَرَّانِيِّ جَمِيعَهَا وَأَرْدَفَهَا فَقَالَ جَذْمٌ ثُمَّ جُمْهُورٌ ثُمَّ شِعْبٌ ثُمَّ قَبِيلَةٌ ثُمَّ عِمَارَةٌ ثُمَّ بَطْنٌ ثُمَّ فَخِذٌ ثُمَّ عَشِيرَةٌ ثُمَّ فَصِيلَةٌ ثُمَّ رَهْطٌ ثُمَّ أُسْرَةٌ ثُمَّ عِتْرَةٌ ثُمَّ ذُرِّيَّةٌ وَزَادَ غَيْرُهُ فِي أَثْنَائِهَا ثَلَاثَةً وَهِيَ بَيْتٌ وَحي وَجَمَاعَة فَزَادَتْ عَلَى مَا ذَكَرَ الزُّبَيْرُ عَشَرَةً وَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ الزَّجَّاجُ الْقَبَائِلُ لِلْعَرَبِ كَالْأَسْبَاطِ لِبَنِي إِسْرَائِيلَ وَمَعْنَى الْقَبِيلَةِ الْجَمَاعَةُ وَيُقَالُ لِكُلِّ مَا جُمِعَ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ قَبِيلَةٌ أَخْذًا مِنْ قَبَائِلِ الشَّجَرَةِ...))[(4)]

ويمكن تعريف العشيرة على أنها وحدة اجتماعية واقتصادية وثقافية ذات روابط وأصول مشتركة، والقرابة رمزية حتى لو كانت تفاصيل النسب غير معروفة، وتتكون من مجموعة من الأفراد الذين تجمعهم مبادئ وتجمعهم وحدة الهدف والمصير ولهذه الوحدة أبعاد سياسية واقتصادية وإقليمية.

[(1)] نور الدين الحلبي، (ت 1044هـ)، **السيرة الحلبية–إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون**، بيروت، الناشر: دار الكتاب العلمية، ط2، 1427هـ)، جـ1، ص48

[(2)] العمارة: وذكر بعض العلماء أن العمارة الحي العظيم يقوم بنفسه، وأن الحي لا يقال فيه: بنو فلان نحو قريش وثقيف ومعد وجذام، والقبائل يقال فيها: بنو فلان مثل بني نعيم وبني سلول. للمزيد انظر: جواد علي، (ت 1408هـ)، **المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام**، بيروت، الناشر: دار الساقي، ط1، 2001م،) جـ7، ص319

[(3)] علي، **المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام**، جـ7، ص319

[(4)] ابن حجر العسقلاني، (ت1449م)، **فتح الباري في شرح صحيح البخاري**، (بيروت، دار المعرفة، 1379هـ)، جـ6، ص528

مفهوم الولاة: كلمة والٍ تعني الشخص الذي يولى على منصب معين، والوالي هو الشخص الذي يقوم بالحكم والإدارة في إطار السلطة السياسية للدولة، وهو جزء من النظام الإداري للدولة العثمانية في ذلك الوقت.

ويعد الوالي ممثلاً للخليفة، وهو الفرد الذي يعينه قائداً وحاكماً على منطقة معينة تعتبر ولاية من ولايات دولة الخلافة، بحيث تقسم الدولة إدارياً إلى عدد من الوحدات تدعى "ولايات"، وكل ولاية تتكون من أجزاء محددة تدعى "عمالة" يتولاها شخص يسمى عاملاً، وقد قسمت كل ولاية من الولايات التابعة إدارياً للسلطة العثمانية إلى سناجق[(1)] والسناجق إلى نواحٍ، وتعد صلاحيات والي بغداد أوسع من صلاحيات باقي ولاة الولايات العراقية الأُخرى[(2)] .

ويعتبر الوالي تجسيداً فعلياً لمنطق اللامركزية وإليه تفوض السلطات والصلاحيات التي تمثل الدولة بكافة مؤسساتها ووزاراتها، وفي إطار قانون الولاية فإن الوالي يتمتع بصلاحيات كبيرة منوطة به، فهو مزدوج التمثيل ممثل للدولة ومن جهة أخرى ممثل للولاية، حيث إنه في ظل تمثيله للدولة يعتبر الحاكم الإدراي لها، والممثل المباشر لكل وزير من الوزراء، ويسهر على تنفيذ القوانين والتعليمات واحترام رموز الدولة، كما يقع على عاتقه مهمة الضبط الإدراي للولاية والالتزام بالنظام والأمن والسكينة العمومية.

أما من حيث أنه يمثل الولاية فإنه يمثلها في الحياة المدنية والإدراية وكذلك أمام القضاء، ويعمل على نشر مقررات المجلس وتنفيذها، كما يُعدُّ ميزانية الولاية، وينفذ تصريفها العملي في مَرَافِق ومؤسسات ولايته، وهو مسؤول عن سلطة الإشراف على المصالح التابعة للولاية[(3)].

[(1)] السنجق: كلمة تركية لها معانٍ متعددة وتعني العلم واللواء، والمراد منها في هذا السياق الوحدة الإدارية الأصغر من الولاية محددة الرقعة. انظر: رينهارت بيتر آن دوزي، **تكملة المعاجم العربية** (بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية 1979-2000م) 162/6

[(2)] علي شاكر علي، **تاريخ العراق في العهد العثماني**، (نينوى، الناشر: مكتبة 30 تموز، ط1، 1980م)، ص23

[(3)] عارف مرضي الفتح، **الإيجاز في تاريخ البصرة والإحساء ونجد والحجاز**، (الدار العربية للموسوعات، بغداد، 2009)، ص3.

والوالي هو شخص طبيعي يمثل الدولة على مستوى الولاية، وهو مفوض السلطان في الولاية، وهو الذي يمثلها، ويؤدي باسم الولاية كل مهام إدراة الأملاك والحقوق التي تتكون منها الولاية، كما يقيم الوالي في المقر الرئيسي المخصص له في الولاية، والوالي هو الآمر بالصرف بعد إعداد الميزانية وإقرارها بالنسبة لكل البرامج المقررة لصالح تنمية الولاية. ويحظى الوالي بمكانة مرموقة إذ يمثل أهم المناصب في الولاية وحلقة وصل بين بقية المناطق والمقاطعات التابعة للولاية وبين مركز السلطة، ومن أبرز المهام التي يقوم بها الوالي حفظ الأمن وبسط النظام في أرجاء الولاية وجمع الضرائب وفرضها وقيادة الجيش وتطبيق قانون الولايات[(1)].

الإدراة العثمانية : تأتي تسمية "العثمانيين" نسبة إلى جدهم الأكبر عثمان خان الأول بن أرطغرل، وهذا متفق عليه عند المؤرخين، لكن الخلاف قد نشأ عن أصلهم ونسبهم قبل عثمان بن أرطغل[(2)]، حيث امتد حكم العثمانيين زهاء 600 عام، وقد اتسعت أراضي الخلافة العثمانية لتشمل مساحات واسعة من أوروبا وآسيا وأفريقيا، وقد سيطرت دولة الخلافة العثمانية على جميع أجزاء آسيا الصغرى وأجزاء كثيرة من جنوب شرق أوروبا وغرب آسيا وشمال أفريقيا، وأصبحت دولة الخلافة قوة سياسية وعسكرية عظمى في عهد السلطان سليمان القانوني سليمان الأول، والذي حكم في الفترة ما بين عامي (1520م - 1566م)[(3)]، وكانت القسطنطينية العاصمة في ذلك الوقت، والتي تم فتحها على يد السلطان محمد الفاتح، وانتهت الخلافة العثمانية بشكلها الحاكم في عام 1923م بعد توقيع اتفاقية لوزان[(4)].

وقد اعتمدت الدولة العثمانية من حيث التظيم الإداري تنظيمًا بسيطاً للدولة، للدولة حيث شَكَّلَ العثمانيون جهازين إدرايين للحكم: جهاز إداري مركزي أساسي وجهاز آخر إداري محلي، وكان يتم إتباع هرميّة معينة في

[(1)] نوار، **تاريخ العراق الحديث**، ص378.

[(2)] محمد علي الأحمد، **سقوط الخلافة ((عرب بلاد الشام والدولة العثمانية))**، (الأردن، الناشر: دار الإسراء، ط1، 2007م) ص 31.

[(3)] أحمد فريدون بك، **مجموعة منشآت السلاطين**، (دار الطباعة العامرة، إستانبول، 1858م)، جـ1، ص591

[(4)] عبد العزيز محمد عوض، **مجموعة قوانين العسكر**، (بيروت، المكتبة العلمية، 2013م) جـ 1، ص1-6.

كل جهاز منهما، وكان السلطان له يتمتع بصفة حاكم البلاد وصفة دينية كخليفة المسلمين، وهو في قمّة هذا الهرم السلطوي. وقد أخذ العثمانيون الكثير من العادات العربية والفارسية والبيزنطية في إطار تكوينهم للأجهزة الإدراية، ودمجوا في إطار هذا التنظيم بعض الموروثات التركية القديمة، وصهروها كلها في بوتقة واحدة مميزة، مما جعل دولة الخلافة الإسلامية تظهر بمظهر الوريث الشرعي لجميع تلك الحضارات التي سبقتها[(1)].

وتمثل الجهاز الإداري المركزي بالسلطان على رأس الهرم ووزرائه وحاشيته وكان يطلق على كل هؤلاء مسمى «آل عثمان»، ويساعدهم في إدارة شؤون الدولة ما يُعرف باسم الديوان الذي يمثل جهازاً إدارياً مسانداً يتكوّن من الصدر الأعظم وأفراد الطبقة الحاكمة. ومنصب الصدر الأعظم هو ما يعتبر أعلى مناصب الدولة بعد منصب السلطان، إذ إن الشخص الذي كان يتولى هذا المنصب كان يمارس دور رئيس الوزراء ورئيس الديوان، وكان من ضمن اختصاصاته تعيين قادة الجيش، وتعيين أصحاب المناصب العليا في الإدارة المركزية أو في المراكز الفرعية للدولة[(2)].

أما الطبقة الحاكمة فكان يدعى أفرادها باسم "العساكرة" أو "العسكر"، ومفردها "عسكري"، وهي كلٌ من: الدفتردار، وهو الشخص المكلف بالشؤون المالية في الدولة وحساب موارد الدولة ومصادرها؛

- الكاهية باشا: وهو القائد العسكري الذي من مهامه تسيير الشؤون العسكرية للدولة.

- الشاويش باشا الذي يعد أحد أفراد الطبقة الحاكمة، وهو مكلف بتنفيذ الأحكام القضائية التي يصدرها القضاة.

[(1)] Brown, L. Carl, ed., Imperial Legacy: **The Ottoman Imprint on the Balkans and the** 28/4**Middle east** (New York: Columbia University Press, 1996).

[(2)] عوض، **مجموعة قوانين العسكر**، جـ1، ص33.

– رئيس الكتَّاب وشيخ الإسلام وطبقة العلماء في إطار التنظيم المركزي للدولة العثمانية. ويعتبر السلطان العثماني هو صاحب القرار النهائي الفاصل في أغلب الأحيان، وقد امتد هذا الشكل الإداري حتى عهد السلطان مراد الرابع، حيث زاد بشكل كبير نفوذ الديوان ولم يعد للسلاطين دور في قراراته، كما جرت العادة منذ العهد العثماني على إطلاق تسمية "الباب العالي" التي أوجدها السلطان محمد الرابع على الحكومة العثمانية، وهي تسمية تعني في الأصل مكان وزير السلطان[(1)]، ومع مرور الوقت أصبح المقصود بالباب العالي: أعلى سلطة تتجسد في سُلْطَةِ السلطان المستمدة من قوة جيشه[(2)] .

وقد وصلت الخلافة العثمانية إلى قمة عظمتها في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، ومرّت وفق مرحلتين أساسيتين، مرحلة التقدم التي استمرت حتى نهاية عهد السلطان سليمان القانوني عام 1566م، ثمّ المرحلة الثانية والتي اتسمت بالركود السياسي والعسكري، على الرغم من وجود بعض الإصلاحات. وقد اتسمت الدولة العثمانية بعدد من الخصائص إبّان فترة حكمها وأهم تلك الخصائص التي عرفت عن الدولة العثمانية:

1- نظام الحكم: حيث تم إنشاء جهاز إداري ومحلي للحكم في إطار الخلافة العثمانية، وكان رأس السلطة في قمة الهرم الإدراي هو السلطان، بوصفه حاكماً للبلاد وخليفة للمسلمين.

2- الاقتصاد: أعطى العثمانيون أهمية خاصة للمنحى المعيشي والاقتصادي في الدولة، وجعلوا من المدن الرئيسة مراكز صناعية وتجارية، كما أدار العثمانيون مالية دولة الخلافة بشكل فعاّل، وكان النظام المالي

((1)) تيسير جبارة، **تاريخ الدولة العثمانية (1280–1924م)**، (فلسطين، جامعة القدس المفتوحة، 2015م)، ص66

((2)) Fernea, Robert A., Shaykh and Effendi: **Changing Patterns of Authority among the El Shabana of Southern Iraq** (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1970). 89/2

العثماني أفضل نظام مالي في ذلك الوقت، كما تم تشكيل وزارة خاصة للمالية تعنى بالأمور المالية من إنفاق وصرف وتمويل وغير ذلك[(1)].

3- العملة: كانت العملة في بداية تشكيل الخلافة العثمانية هي القروش، وأصبحت في فترة حكم الخلافة تعرف باسم الليرة وكان يضاف لتصميمها اسم السلطان الذي صدرت في عصره، كما كانت في فترة النمو والازدهار تصنع من الذهب والفضة.

4- التجارة: أنشأت الإدارة العثمانية العديد من المراكز التجارية، وكان هناك مراكز لتجميع البضائع وتغليفها وتنظيم شراءها وبيعها، وكانت تسمى بدستان، وتم إنشاؤها لأول مرة في مدينة بورصة. أما الزراعة والصناعة فقد كانتا مزدهرتين نتيجة لتوفر مساحات واسعة من الأراضي الخصبة في دولة الخلافة العثمانية، لا سيما في بلاد الشام ووادي النيل وحوضيّ دجلة والفرات، كما انتعشت في العصر الذهبي للدولة الصناعة العسكرية لتجهيز الجيوش[(2)].

5- اللغة: كانت اللغة الأساسية في الدولة العثمانية اللغة التركية ويليها من حيث الأهمية اللغة العربية[(3)]، وكان هناك أيضاً عدد من اللغات المنتشرة، مثل اللغة الفارسية، وكانت الخطابات تكتب وتتداول بالأحرف العربية ثم تغيرت إلى الأحرف اللاتينية في العصر الحديث [(4)].

6- الدين: يمثل الإسلام دين الدولة العثمانية الرسمي، كما وضمت الدولة عدداً من أتباع الديانات الأخرى مثل اليهودية والمسيحية نتيجة لإتساع رقعتها.

((1)) نوار، **تاريخ العراق الحديث**، ص90.

((2)) انظر: كات فليت، **التجارة بين أوروبا والبلدان الإسلامية في ظل الدولة العثمانية**، ترجمة: أيمن الأرمانزي، (الرياض، مكتبة العبيكان، ط1، 2004م)، ص33.

((3)) الأحمد، **سقوط الخلافة**، ص49

((4)) Atiyyah, Ghassan R., Iraq, 1908–1921: **A Political Study** (**Beirut**: **Arab Institute for Research and Publishing**, 1973).47/3

7- الجيش الإنكشاري[(1)]: تمّ تأسيس جيش في الدولة لأوّل مرّة في الدولة العثمانية عام 1365م على يد السلطان أورخان الأوّل، واعتبر هذا الجيش العمود الفقري للدولة في هذه المرحلة من عمر الدولة[(2)]، وكان يتكون من المشاة ثم تم تطويره وأصبح يمتلك أسطولاً بحرياً، وصولاً إلى تشكيل سلاح الطيران عام 1909م.

المطلب الثاني: التركيبة الاجتماعية لعشائر العراق

إن ظهور مجموعة من البشر في إطار بيئة معينة هو تعبير عن فعل الأنا الجماعية في إطار الثقافة والتاريخ. وفي هذا السياق يقسم علماء الاجتماع المجتمع إلى قسمين رئيسيين: المجتمعات الثابتة ذات العمق الثقافي والأصالة التراثية والتاريخية[(3)]، والمجتمعات الناشئة. وتنتمي العشائر التي تشكل الأغلبية العظمى من سكان العراق إلى الفئة الأولى التي تتميز بعمقها التاريخي والثقافي.

وهنا نجد أن تركيبة المجتمع العراقي تكاد تكون واقعة بين نظامين متناقضين من القيم الاجتماعية: قيم البداوة القادمة من الدول المجاورة، وقيم الحضارة الآتية من تراثه المستمد من إرثه الحضاري القديم[(4)].

ويُعَدُّ العراق موطناً لحوالي 150 قبيلة تتكون من حوالي 2000 عشيرة أصغر، بأحجام ونفوذ متفاوتين. ويبلغ تعداد أفراد أكبر قبيلة أكثر من مليون شخص، كما يبلغ تعداد الأفراد خمسة وسبعين بالمائة من مجموع السكان

[(1)] الإنكشارية: هي كلمة عربية وقد حرفت عن الكلمة التركية عند ترجمتها وهي "يني تشاري" وترسم بالتركية "يكيجري" وهنا نرى أن الكاف في اللغة التركية تنطق نوناً وتكتب يكجري ولكن تنطق "يني تشري"، انظر: محمد فريد المحامي، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، دار النفائس، ط7، بيروت، 1997، ص470، انظر أيضاً: أماني بت جعفر بن صالح الغازي، **دور الإنكشارية في إضعاف الدولة العثمانية ((الجيش الجديد))**، دار القاهرة، القاهرة، 2007، ص21

[(2)] تيسير جبارة، **تاريخ الدولة العثمانية**، ص74

[(3)] وديع العبيدي، **في علم الاجتماع القبلي**، مؤسسة الحوار المتمدن، 2014، العدد4344، انظر: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=397422

[(4)] علي الوردي، **دراسة في طبيعة المجتمع العراقي**، (بغداد، مطبعة دجلة والفرات، 1965م)، ص12

في العراق، وهم أعضاء في قبيلة أو قرابة واحدة. ويعتقد المؤرخون أنه على الرغم من الانقسامات السياسية العديدة في البلاد، بما في ذلك الدين والعرق والمنطقة، فإن المجتمع تسيطر عليه العادات العشائرية. ويوجد في العراق الآلاف من المجموعات العشائرية التي يتعهد العديد من الناس بالولاء لها، بدءاً من العشائر العائلية الممتدة التي قد لا تزيد عن عدة مئات من الأشخاص إلى اتحادات واسعة من العشائر التي تدعي ولاء مليون أو أكثر. ويجادل بعض الخبراء بأن القلق على الأسرة والعشيرة، والفردية الشديدة التي لا تتسامح بسهولة مع تدخل السلطة المركزية هي من بين موروثات العشائرية في العراق((1)).

ويعتقد أن العديد من العشائر العربية في العراق قد هاجرت من شبه الجزيرة العربية، متجهة شمالاً بحثاً عن الماء، والبعض منها استوطن الأراضي التي تشكل العراق الحالي، وفي ظل السيادة العثمانية لم يكن لدى العشائر العراقية إحساس بالهوية المشتركة، فكان مصدر رزق العشائر من رعي الحيوانات، والتجارة، والإغارة، وجمع الجزية، والبعض الآخر من العشائر البدوية كانت على تنقل دائم فهي لا تفهم نظم الحكومات الحديثة. وقد سعت الحكومة العثمانية إلى وضع عدة حلول أرادت بها استقرار هذه العشائر، بينما لم يكن لدى العشائر أي ارتباط بالأرض والوطن المحدود في ذهنها، وهذا يدل على أن هذه العشائر قد ضعف شعورها بالمواطنة تحت سلطة الحكم العثماني((2))، بالرغم من أنها لم تكن منتمية لطائفة معينة، إذ كان لعشيرة الجبور وشمر مثلاً أفخاذ من السنة والشيعة((3)).

((1)) Alkan, Mehmet, "**Modernization from Empire to Republic and Education in the Process of Nationalism**," **in Ottoman Past and Today's Turkey**, ed. Kemal H. Karpat 132/3(Leiden: Brill,2000),

((2)) نوار، **تاريخ العراق الحديث**، ص143

((3)) Beyhan, Mehmet Ali, "II. **Abdülhamid Döneminde Hafiyye Tevkilatı ve Jurnaller**," Türkler,12 (Ankara: Yeni Türkiye, 2002), 50/1.

أما فيما يخص الوحدة الأساسية في الهيكل العشائري العراقي فهي تسمى الخمس أو الأسرة الممتدة[(1)].وتتألف من خمسة من جميع الأطفال الذكور الذين يتشاركون الجد الأكبر نفسه من بين جميع مستويات التنظيم العشائري، وفي وحدة الأسرة، تكون المرأة عضوًا في قبيلة والدها قبل أن تتزوج، فإذا تزوجت ابنة الرجل من خارج العشيرة، لم يعد لأبنائها الذين كان بإمكانهم يوماً ما زيادة قوة العشيرة أية فائدة، وهذا يفسر سبب شيوع الزيجات بين أبناء العمومة من الدرجة الأولى في المجتمع العشائري التقليدي، ويمكن أن تشبه عائلة واحدة كبيرة ممتدة تضم مئات الأعضاء، وعدداً من "البيوت" تشكل عشيرة ، أو تشكل فخذاً من العشيرة.

أما بالنسبه إلى العشائر البدوية، فقد شكل البدو ما يقرب من نصف مجموع السكان وكانت معظم العشائر العربية في العراق قبائل مهاجرة، وقد بدأت الهجرات من شبه الجزيرة العربية[(2)] خلال الفتح الإسلامي للعراق، واستمرت حتى أوائل القرن التاسع عشر. ومع ذلك، فمن الواضح تماماً أن العشائر البدوية في العراق خضعت لتحولات مجتمعية كبيرة جداً خلال القرن التاسع عشر[(3)].

المطلب الثالث: سياسة الدولة العثمانية تجاه عشائر الجنوب في العراق

مع كراهية عشائر العراق للسيطرة الأجنبية[(4)]، اتبعت الدولة العثمانية العديد من السياسات لفرض السيادة على المناطق التي بسطت سلطتها عليها من المناطق العراقية[(5)]، خاصة مع قبائل جنوب العراق ذات المذاهب المغايرة للمذهب الرسمي للدولة العثمانية. وقد كانت هناك رغبة من الولاة العثمانيين للسيطرة على

[(1)] **الأسرة الممتدة**: هي نمط من أنماط الأسرة وفروعها وأشكالها، ولها عدة أشكال كالأسرة النواة، والأسرة المعيارية، والأسرة ذات الشريك الواحد، والأسرة الثنائية، وهذه التقسيمات تنبني على أساس مكونات الأفراد، وهناك عدة أنواع من الأسر وضعت من قبل علماء الاجتماع منها الأسرة الثابتة وغير الثابتة. انظر: مهدي محمد القصاص، **علم الاجتماع العائلي**، (المنصورة، عامر للطباعة والنشر، 2008م)، ص23

[(2)] لونكريك، **أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث**، ص101-106

[(3)] Eraslan, Cezmi, "**Wkinci Abdülhamid Devrinde Osmanlı Devleti Dahilinde ve Afrika Kıtasında Wslam Birlixi Faaliyetle**ri" (Unpublished MA Thesis, University of Istanbul, 14/21985).

[(4)] نوار، **تاريخ العراق الحديث**، ص143

[(5)] يوسف كركوش الحلي، **تاريخ الحلة ((الحياة السياسية والفكرية))**، (النجف، الناشر: محمد كاظم، 1965م)، ص124

جنوب العراق وفرض سلطة الدولة على العشائ في المناطق الجنوبية ذات الأراضي الخصبة والمياه الوفيرة، وقد سعى الولاة العثمانيون إلى ملء جيوبهم من هذه المناطق، ودفعوا مبالغ هائلة للسلطة المركزية في إسطنبول، بغرض البقاء في منصب حاكم ولاية الجنوب .وغني عن البيان أن تأمين هذا المبلغ الكبير من المال ممكن فقط بفرضه من خلال ضرائب الظلم على الأفراد والعشائر العراقية، مثل فرض ضريبة على الإنتاج الزراعي إذ كان الوالي العثماني يأخذ خُمس الإنتاج، وكانت هناك لجان لحساب الأشجار ووسائل الري وعدد المزارعين في المنطقة لتقدير ضرائبهم، وكانت هذه الضرائب عشوائية بناءً على تقدير المقيم، وقد اعتادت الدولة العثمانية على إرسال قلة من الناس للتخمين ولإجراء تقديرات الضريبة على الغلة الزراعية المنتجة من الأرض الخاضعة لسيطرة شيخ العشيرة الملزمة بدفع المبلغ المقدر، وقد هدفت السلطة المركزية العثمانية في العراق إلى تفكيك البنية العشائرية للبلاد، لأن التنظيم العشائري القوي كان يعتبر العقبة الأكبر أمام تنفيذ الإصلاحات. وفي حين كان من السهل نسبياً إدارة العشائر الصغيرة، كانت السيطرة على الاتحادات العشائرية مثل شمر والخزاعل والمنتفق أكثر تعقيداً، وتم انتقاد الحكام العثمانيين بشكل متكرر لعدم وجود سياسة متسقة تجاه العشائر العراقية. وغالباً ما كانت الحكومة العثمانية تتبع سياسة ضرب عشيرة بأخرى[(1)]، لكن يصعب يستبعد انتقاد السياسة العشائرية المتناقضة وغير المتماسكة لولاية مدحت باشا (1869-1872)، وذلك كون الفضل كما هو الحال في العديد من المجالات الأخرى يعود إليه في بدء سياسة قبلية جديدة. ومع ذلك، فإن وضع كل الولاة أمام مدحت باشا في نفس السلة لن يكون عادلاً[(2)]، حيث كان سائداً في العراق العثماني تقليد اعتاد فيه رؤساء العشائر أو ممثلوهم على زيارة الوالي الجديد أو إرسال الهدايا له عند تعيينه وهذه الممارسات كانت تعبر عن ولاء العشيرة للحكومة المحلية، وفي حال امتناع قبيلة معينة عن زيارة الوالي الجديد والترحيب به، فقد كان ذلك يفسر

[(1)] نوار، **تاريخ العراق الحديث**، ص42

[(2)] العطار، **العراق في ظل الحكم العثماني**، 47/1

على أنه علامة على وجود علاقات غير مستقرة مع تلك العشيرة. وقد خدم كبار شيوخ الاتحادات كوسطاء بين العشائر والحكومة العثمانية، وعادة ما كان يتم تعيينهم أو الاعتراف بهم من قبل الحكومة وفقًا للعادات العشائرية، ومع ذلك سعت الحكومة عند تعيينهم عادةً إلى الحصول على تأكيدات معينة فيما يتعلق بولائهم، وكانوا مطالبين بتقديم ضمانات الدفع الكامل لعائدات الضرائب ، والحفاظ على القانون والنظام داخل مناطقهم العشائرية.

كما وعانت الحكومة في بغداد من تحرشات الدولة الصفوية، الأمر الذي بدوره أضعف السلطة العثماية المركزية فيها ((1))، وشجع بعض العشائر على مناهظة الحكومة خاصة في عهد المماليك الذين كانوا في انشغال دائم في مواجهة الفرس((2))، وعلى إثر ذلك منحت الحكومة العثمانية زعماء وشيوخ العشائر في المناطق الشمالية والجنوبية في العراق الحق في حكم المناطق المتواجدين فيها تحت اسم "يوردق" أو "أوجاقلق" لكن بشرط تقديم الطاعة والولاء للحكومة العثمانية((3)).

ويمكن تلخيص السياسات التي اتبعتها السلطات العثمانية ضد العشائر العراقية على أنها لعبة العصا والجَزرة، وتنوعت إلى حد كبير، من منح امتيازات لبعض العشائر، وخلق احتكاكات بين عشائر أخرى، إلى الاعتراف بزعيم قبيلة منافس داخل قبيلة معينة، إلى استخدام القوة العسكرية. وقد كان أخذ قريب مقرب (عادةً الابن) لأحد الشيوخ إلى الحجز في مركز المحافظة، سياسة تُطبق بشكل متكرر، لإدارة قبيلة معينة. وبعبارة أخرى، فإن استخدام القوة العسكرية يأتي عادة عندما تفشل جميع الأساليب الأخرى لـ "سياسة العشيرة".

((1)) رسول الكركوكلي، (ت1827م) **دوحة الوزراء في وقائع بغداد الزوراء**، نقله عن التركية، موسى كاظم نورس، (بيروت، مطبعة كرم، 1830م)، ص93

((2)) علاء موسى كاظم نورس، **العراق في العهد العثماني**، (بغداد، الناشر: دار الحرية للطباعة، 1979م)، ص149

((3)) ديلك قايا، **كربلاء في الأرشيف العثماني 1840–1876م**، ترجمة: حازم سعيد منتصر وآخرون، (لبنان، الدار العربية للموسوعات، ط1، 2008م)، ص72.

المبحث الثاني: التطورات العشائرية من الناحية الاجتماعية والسياسية

كانت الكثير من العشائر التي تقطن في شبه الجزيرة العربية قد قدمت إلى العراق في حقب مختلفة، فكانت عشائر زبيد تنقسم إلى قسمين: عشائر زبيد الأكبر، وعشائر زبيد الأصغر، واتخذت من منطقة الحِلّة موطناً لها، كما كان هنالك الكثير من العشائر النازحة إلى العراق ومنها: عشيرة الجبور وعشيرة العبيد[(1)] والتي قدمت من شبه الجزيرة العربية قبل أربعة قرون، وكانت قد استقرت في منطقة قريبة من الحلة، لكن النزاعات العشائرية بينها وبين عشائر شمر أدت إلى نزوحها واستقرارها في منطقة الحويجة شمال العراق، على ضفاف نهر دجلة، وظهر قسم آخر من عشيرة الجبور يلقبون بـ"جبور الواوي" قد استقروا بين الرميثة في الجنوب والحلة[(2)] في وسط العراق.

واستمرت هجرات العشائر العربية، متخذة من وديان العراق وسهوله وباديته مستقراً لها، ومن أشهر تلك العشائر عشائر بني لام، وهي من عشائر طي، وقد نزحت من شبه الجزيرة العربية واستقرت في العراق في القرن الرابع عشر الميلادي، وامتدت مساكنها من القرنة إلى أطراف بغداد[(3)]، أما عشائر المنتفق فكانت تستوطن المناطق الممتدة من السماوة وكوت الإمارة حتى القرنة. وهنالك أيضاً عدة عشائر استقرت في مناطق مختلفة من العراق[(4)].

وخلال القرنين السابع عشر والثامن عشر دخلت العراقَ عِدَّة عشائر منها: شمر والظفير وعنزة، وكان دخول العراق على شكل دفعات وذلك لعدة أسباب، منها:

[(1)] يذكر مؤيد الفهد أن عشيرة العبيد وصلت إلى العراق منذ بداية القرن الثامن عشر، انظر: مؤيد أحمد خلف الفهد، **السياسة العثمانية تجاه العشائر العراقية (1750–1869)**، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة البصرة، 2002، ص38.

[(2)] شاكر دمدوم الشطري، السياسة **العثمانية تجاه العشائر العراقية (1869–1914)**، أطروحة دكتوراة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2012، ص19.

[(3)] عباس العزاوي، **عشائر العراق**، (بغداد، شركة التجارة والطباعة المحدودة، 1955م)، ج3، ص77-97

[(4)] Lady Anne Blunt, **Bedouin Tribes of the Euphrates**, Vol. II, London, 1879, P.29.

1- الجفاف الذي أصاب معظم مناطق شبه الجزيرة العربية.

2- الخلاف الحاصل مع الحركة الوهابية، ونتيجة لذلك رفضت بعض القبائل الخضوع لتلك الحركة، أما البعض الآخر اعتنق المذهب الوهابي[(1)].

3- الترحيب من قبل ولاة العراق وشيوخ المنتفق بتلك العشائر للاستفادة منها في معاركهم المستمرة مع آل سعود[(2)].

وشكلت عشائر شمر قوى كبيرة في العراق بعد نزوحها من شبه الجزيرة العربية والذي كان سببه تعرضها لهجمات آل سعود المستمرة، الذين أرادوا السيطرة على المناطق الشمالية من شبه الجزيرة العربية لما فيها من موارد اقتصادية تفتقر إليها نجد[(3)]. وبسبب قرب مناطق الفرات من مناطقهم التي نزحو منها، وكذلك للطبيعة الزراعية التي تمتعت بها المناطق الفراتية[(4)] معتدلة المناخ، فقد قررت عشائر شمر الاستقرار فيها، وقد دخلت هذه القبائل العراق على دفعتين:

الأولى: قادها يوسف آل نصر الله.

[(1)] Hala Fatah, **The Politics of Regional Trade in Iraq Arabia and the Gulf 1745- 1900**, New York,1997,P.30, P.178 انظر: الشطري، السياسة **العثمانية تجاه العشائر العراقية**، ص21

[(2)] إبراهيم فصيح الحيدري، (ت1882م)، **عنوان المجد في بيان أحوال بغداد والبصرة ونجد**، (بغداد، دار منشورات البصري، 1962م)، ص113؛ عبد الجبار الراوي، **البادية**، (بغداد، مطبعة العاني، ط2، 1949م)، ص10.

[(3)] محمد عزة دروزة، **العرب والعروبة في حقب التغلب التركي**، (دمشق، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر بسورية، 1960م)، ج2، ص22-23.

[(4)] نسبة إلى نهر الفرات. وقد أطلقت على تلك المنطقة الواقعة بين نهري دجلة والفرات الجزيرة، والتي كان يسكنها شمر، إذ قدم إليها الشيخ فارس من موطنهم الأصلي في حائل، وكانت هجرة شمر الأولى في المدة المحصورة (1690-1760). وبدأت المرحلة الثانية لهجرة شمر بقيادة فارس الجربا في سنة 1790، حين شهدت العشيرة ضغطاً عسكرياً متزايداً من قبل الحركة الوهابية. انظر: جون فدريك وليمسون، **قبيلة شمر العربية مكانتها وتاريخها السياسي (1800-1958)**، ترجمة: مير بصري، (لندن، دار الحكمة، 1999م)، ص48.

وذكر لونكريك أن هجرة عشائر شمر كانت من نجد في عام 1640بقيادة الشيخ فارس وهذا خطأ. انظر: ستيفن همسلي لونكريك، (ت 1979م)، تحذف النقاط **أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث**، ترجمة: جعفر الخياط، (بغداد، مطبعة أركان، 1985م) ص104؛ انظر أيضاً: الشطري، السياسة **العثمانية تجاه العشائر العراقية**، ص21

الثانية: كانت بقيادة يوسف آل برغوث[(1)].

وفي أواخر القرن السابع عشر الميلادي أصبحت عشائر شمر ذات ثقل كبير ومؤثر في أحداث العراق، إذ أصبحت قوة تشكل خطراً ليس فقط على العشائر الفراتية فحسب، بل حتى على السطات العثمانية في إيالة بغداد، فكثيراً ما كانت تشن غارات متكررة على العشائر المجاورة لها في سبيل إخضاعها والسيطرة على المنطقة التي تقطنها، فكانت تشكل تهديداً للسلطة العثمانية في العراق[(2)].

ويبين الرحالة الدنماركي نبيور أثناء تجواله على سواحل نهر الفرات في سنة 1765م، بأن الكثير من عشائر شمر كانوا ينتشرون بين مناطق هيت وكربلاء في وسط العراق، وكانت تعرف باسم "شمر العراقية"، ويتفرع لها فخذان هما الزغاريط والأسلم، وكانت هجرات شمر ضئيلة إلى المناطق الجنوبية في العراق، فلم يؤثر عنها استقرارها، إلا الشيئ القليل[(3)]، فيما نزحت شمر الجربا في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي تحت قيادة آل محمد من قبيلة شمر الأم، والتي كانت قد استقرت في العراق قبل ذلك التاريخ بمدة أطول، لكن هجراتهم الأخيرة كانت ذات تأثير كبير على أوضاع العراق على المستوى السياسي والمستوى العشائري[(4)].

وتعتبر عشائر شمر من العشائر الرعوية، وهي تعتمد بصورة أساسية على الجمال والخيول، وأول شيوخهم كان "فارس آل محمد"، والذي نزح مع 40 بيتاً من بيوت الشعر، فسكن في العراق طلباً للمرعى، وقد استقر قريباً من قبائل العبيد الذين يشكلون اتحاداً عشائرياً مع الجبور والعزة والدليم والجنابيين وطي على امتداد نهر

[(1)] العزاوي، **عشائر العراق**، جـ1، ص 127-214.

[(2)] ويلمسون، **قبيلة شمر العربية مكانتها وتاريخها السياسي**، ص27

[(3)] Carsten Niebuhr, **Beschreibung von Arabien**, Kopenhagen, 1772, P. 392.

[(4)] شيماء فخري جاسم البدراني، **قبيلة العبيد ودورها في العراق أثناء حكم المماليك: سليمان الشاوي أنموذجاً 1750-1794**، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2011، ص45.

الفرات. وقد قُتل "فارس آل محمد" في معركة مع حليفه السابق سعود بن عبد العزيز سنة 1798[1]. وبعد ذلك سيطرت عشائر شمر على مناطق شمالي العراق، وكانوا سادتها بدون منازع[2].

وهناك أيضاً عشيرة شمر "طوكَة" والتي تمتد أماكن سكناها من بين نهري ديالى إلى كوت العمارة في الجانب الشرقي من نهر دجلة وإلى النهروان، لكن النزاعات الداخلية كانت سبباً في تمزقها، ويقال أنها كانت فخذاً من عشيرة شمر الجربا البدوية، لكنها فقدت استقلالها بسبب عاداتها الزراعية التي اكتسبتها من سكان وأهالي الأراضي التي نزحت إليها. ومصطلح "طوكَة" يعني الطوق الذي يكون حول العنق، وهي التي بدأت التغيير، لأنها كانت تسيطر على القبائل البدوية، فهي طوق للعبودية، بينما كانت عشائر الدور يعملون بصفة أدلاء[3] للسلطات العثمانية، كما سمحت لهم الحكومة العثمانية بجباية الضرائب النهرية أي الرسوم من القوارب التي كانت تمر عبر مناطقهم التي يسيطرون عليها، فكانوا يأخذون من كل قارب يمر بمناطقهم خمس شاميات[4] وثلاثة أرطال من القهوة عند عبوره إلى الجانب الغربي من نهر دجلة[5].

أما عن عشيرة عنزة فقد نزحت في منتصف القرن الثامن عشر، واستقرت في صحارى منطقة الشامية، وتنقسم إلى عدة تفرعات وهي:

1- العمارات

2- الرولة[6]

---

[1] عبد الرزاق الحسني، **عشائر لواء الموصل**، مجلة: لغة العرب، بغداد، السنة السابعة، جـ3، آذار1929، ص233-234

[2] الشطري، السياسة العثمانية تجاه العشائر العراقية، ص22

[3] أدلاء: أي جمع دليل ومرشد يَدُلّون العثمانيين على الطرق في تلك المناطق لأنهم خبراء وعارفون بالأرض التي هم فيها ويعرفونهم، انظر: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور (ت1311م)، **لسان العرب**، (إيران، أدب الحوزة قم، مج11، 1405هـ)، جـ11، ص249

[4] الشامي: عملة عثمانية مقدارها تسعة قروش وثلاثون بارة، وكل قرش يعادل (9,08) فلس. انظر: الشطري، السياسة **العثمانية تجاه العشائر العراقية**، ص23.

[5] الراوي، **البادية**، ص10

[6] الرولة: قبيلة كبيرة من أكبر قبائل عنزة وأشهرها على الإطلاق حتى أن بعض الناس يظن أنها قبيلة مستقلة. والرولة لقب سموا به لأنهم يتراولون في المشي أي يسرعون، ورئيسهم النوري بن شعلان. ويلقبون بالزايد أو الجلاس نسبة لجدهم وهم أبناء زايد بن الجلاس بن مسلم. وحيث أن عنزة الحالية

3- قسم مختلط من الفدعان والأسبعة[(1)].

وبدأت عشيرة الظفير هجرتها إلى العراق في سنة 1804م، نتيجةً لاتساع نشاط الحركة الوهابية في شبه الجزيرة العربية، فسكنت في الجانب الغربي المحاذي لنهر الفرات في منطقة تتوسط بين منطقة الزبير وأنحاء السماوة في الجنوب الغربي من العراق[(2)].

أما فيما يتعلق بعشيرة آل حميد، والتي اتخذت من جنوب منطقة الكوت مستقراً لها، فيقول جونز آن: ((... هذه العشيرة كانت إلى 30 سنة مضت (1823) من أقوى العشائر في العراق، ولها السيادة الكاملة على كل من شمال نهر الحي وجنوبه، وكانت تتحدى الحكم وتأخذ الأتاوات ممن حولها. ولا يبدو إلاّ القليل من المضايقات. وكان درويش العامل هو شيخها وكانت تقع بينهم وبين بني لام معارك بين حين وآخر ...)). ويذكر أيضاً: ((... وأنهم كانوا يدفعون عن الأراضي التي يزرعونها 300 شامية، كما فقدوا صفة البداوة بسبب ميلهم إلى الاستقرار ...))[(3)]. أما ما يخص عشائر السراي، فكانت تنتقل إلى الجنوب الشرقي من منطقة الحي باتجاه نهر "المسرهد"، وتدين بالولاء إلى اتحاد عشائر المنتفق، فكانت تحت ظل حمايتها، وكانوا يدفعون الأتاوه المفروضة عليهم والتي يبلغ قدرها (12) ألف شامية سنوياً، تدفع إلى شيوخ عشائر المنتفق، وكانت لا تدفع إلا بالترهيب والتهديد[(4)].

هي الامتداد الطبيعي لربيعة فإن قبيلة الرولة تنتسب لضنا مسلم من عنزة وهم يمثلون بكر فيها مع بقية ضنا مسلم. انظر: العزاوي، **عشائر العراق**، جـ1، ص79.

[(1)] المس غيرترود بيل، **فصول من تاريخ العراق القريب**، ترجمة: جعفر الخياط، (بيروت، وزارة التربية والتعليم العراقية، ط2، 1971م)، ص130

[(2)] العزاوي، عباس، **عشائر العراق**، جـ1، ص295-304

[(3)] Jones, James Felix, **Selections from the Records of the Bombay Government**, No. XLIII.—New Series, Bombay, 1857 ,P.375 – 376.

[(4)] Jones, **Op.Cit.**, P.377

وفيما يخص العشائر التي هي من أصل تركي كما يقال، ومنهم عشيرة البيات[(1)]، التي قال عنها الحسني ((... أنهم عشائر عربية بحتة...))[(2)]، وهم من سكنة قضاء كفري وناحية الطوزخرماتو، والتي كانت تابعة إلى قضاء الداقوق[(3)]، وتتفق الدراسة الحالية مع القول بأنهم من أصل تركي، وهم من بقايا الخوارزمية ويتكلمون اللغة التركمانية.

إن معظم القبائل والعشائر التي أصلها عربي، قد نسبت إلى أصول قحطانية وعدنانية، فعشائر عنزة وربيعة وعشائر المنتفق وشمر كانت من أصل عدناني[(4)]، ونسبت عشائر بني لام والدليم زبيد وعشائر خزاعة إلى أصول قحطانية[(5)].

وقد بلغ عدد العشائر المهاجرة التي اتخذت من العراق مستقراً لها ما يقارب (36) عشيرة تتفرع إلى (423) فرعاً. وقد قطنت في حوض دجلة الأسفل عشيرتان هما "آلبو محمد" و"بنو لام"، وفيما يخص عشيرة آلبو محمد فقد كانوا من مزارعي الأرز في مناطق الأهوار جنوب العراق على جانبي نهر دجلة، أما بنو لام التي كانت تسكن شمالي العمارة، وقد كانوا أيضاً مزارعين دون تخليهم عن صفة البداوة بالكامل[(6)].

وفيما يتعلق بعشائر الخزاعل[(7)] فكان اتحادهم يضم العديد من العشائر الواقعة على ضفاف نهر الفرات أسفل مدينة الكوفة والديوانية، ويعتبر اتحاد الخزاعل من أقوى اتحادات العشائر العراقية في وقت المعارك والأزمات،

[(1)] البيات: يذكر محمود الكاشغيري صاحب كتاب **ديوان لغات الترك** أن البيات من عشائر الأوغوز.

[(2)] عبد الرزاق الحسني، **العراق قديماً وحديثاً**، ص217

[(3)] الحسني، العراق المرجع السابق، ص217.

[(4)] في حين يرى محمد أحمد محمود أن هذه العشائر ترجع إلى أصول قحطانية. انظر: محمد أحمد محمود، **أحوال العشائر العربية وعلاقتها بالحكومة 1872–1918**، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1980، ص9

[(5)] العزاوي، **عشائر العراق**، جـ4، ص11-14

[(6)] Habib.k. Chiha, **La Province de Bagdad**, **Caire**, 1908, PP. 239-240

[(7)] عن الخزاعل وأثرهم في تاريخ العراق الحديث. انظر: متعب خلف جابر الريشاوي، **إمارة الخزاعل في العراق، نشأتها وتطورها وعلاقتها الإقليمية 1640–1864**، (النجف الأشرف، مطبعة دار الضياء، ط1، 2009م).

لكنه كان دائماً في تفكك دائم أيام السلم. ومن العشائر المهمة أيضاً عشيرة زبيد في جنوب شرق بغداد، والظفير في جنوب غرب الفرات، وعشيرة ربيعة التي كانت تستقر أواسط دجلة، وعشائر الجبور الذين كانوا يستقرون في أعالي نهر دجلة، لكن الأقوى من بين تلك العشائر كان اتحاد المنتفق والذي كان يسيطر على المناطق الجنوبية المتمثلة بهور الحمار والشطرة وقلعة سكر، كما كان أيضاً يحتل منقطة سوق الشيوخ في مدينة ذي قار، وكان يشمل عدة عشائر مختلفة الأصول وغير متجانسة، وقد اعترفوا بمشيخة آل السعدون عليهم[(1)].

وقد تميزت تلك العشائر بطباعها الخاصة حول الأرض التي تستقر فيها، إذ كان لها عادات وتقاليد تتمسك بها، فكانت هذه العشائر تتألف من الفخذ، وتتفرع إلى عدة تفرعات تجمعها مصالح مادية ومعنوية مشتركة إضافة إلى صلة النسب، فعشائر زبيد كانت تتألف من عدة فروع منها: المعامرة وآل مراد والبو عارف وغيرها، لكن انتسابهم يرجع إلى جد واحد، وهو الأساس الذي يربطهم بالعشيرة، أما فيما يخص الأرض التي تستقر فيها العشيرة وتتخذ منها سكناً لها فتسمى "الديرة"، وتشكل العشيرة وحدة اجتماعية متماسكة، إذ يتضامن الجميع في الدفاع عنها ضد أي اعتداء[(2)].

[(1)] الشطري، السياسة **العثمانية تجاه المنتفق**، ص25

[(2)] **عبد الرزاق الهلالي، الهجرة من الريف إلى المدينة**، مطبعة النجاح، ط1، بغداد، 1958، ص3

المطلب الأول: الموقف السياسي للعشائر العراقية

استقرت في الأراضي العراقية الكثير من القبائل والعشائر العربية، وبعض من الفئات النازحة عن بلدانها الأم[(1)]، من عدة أقوام مختلفة، وكان للبعض منها العديد من المآرب مثل الاستقرار أو اللجوء، أو الغزو[(2)]، أو دوافع أخرى.

ولا يمكن القول بأن العراق موطن لعنصر واحد، فهو مزيج من أجناس مختلفة[(3)]، وهو بلد لقوميات عديدة، عربية، وكردية، وفارسية، وتركمانية، كما تتواجد فيه العديد من الديانات المتباينة، منها الإسلام (السنة والشيعة)، والديانة المسيحية واليهودية، ويحتوي على مجموعة من أقليات الطوائف المذهبية مثل (الأزيدية، والصابئة)، كما يضم العديد من الجاليات الصغيرة أيضاً[(4)]، لكن تلك الأقليات لم تحدث فرقاً في تطور الأحداث في العراق وإن كانت لها مشكلاتها الصغيرة التي لم تأخذ وقتاً من الزمن، بل كانت قصيرة الأمد، بينما كانت للعشائر العربية والكردية على حد سواء اليد العليا في التأثير في الأحداث الرئيسة في تاريخ العراق الحديث.

وتتسم طبيعة المجتمع العراقي بتركيبة سكانية تكاد تكون غير متجانسة، ونتيجة لذلك كانت آرائها وموافقها متباينة ومختلفة إلى حد كبير من السلطة العثمانية، فكانت تلك المواقف العامل الذي أسهم في رسم خارطة جديدة لتاريخ العراق الحديث، في الفترة التي تناولها البحث بالدراسة 1808-1872م.

[(1)] مثل السومريين والآشوريين قديماً، أما العرب فقد هاجروا إلى العراق منذ القرن الأول الميلادي. انظر: نور الدين حاطوم، وآخرون، **المدخل إلى التاريخ**، دمشق، مطبعة الإنشاء، 1965م)، ص60.

[(2)] جميل موسى رضا، **تاريخ التعليم في العراق منذ عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني 1869-1918**، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، 1986، ص81

[(3)] إبراهيم الوائلي، **الشعر السياسي العراقي في القرن التاسع عشر**، (بغداد، مطبعة العاني، 1961م)، ص74

[(4)] Austen, Layard, H; **Discoveries in the ruins of Nineveh and Babylon**, John murrary, (London, 1853) p: 475

وانظر أيضاً: **مجلة المقتطف**، الجزء السادس، السنة الخامسة، في تشرين الثاني (نوفمبر) سنة 1880، ص149

أولاً: موجز للعشائر العربية في العراق

من المعروف أن العشائر العربية في العراق شكلت حوالي 87% من عدد السكان[(1)]، أي الغالبية العظمى من سكان العراق [(2)]، واستقرت هذه العشائر في جميع أنحاء العراق في المدن والأرياف، وأضفت على أرضه صبغة عربية[(3)]، فعاش البعض منهم على ضفاف نهر دجلة، أما البعض الآخر فقد استوطن القرى المتناثرة على نهر الفرات، وسكنت عشائر أخرى المدن، والبقية كانت عشائر بدوية تنتقل حيث تكون الأمطار. وكان لهذه العشائر خصوصية وشأن كبير في ولايات العراق المتمثلة بالموصل وبغداد والبصرة. أما فيما يخص المدن القديمة كالنجف والحلة وكربلاء، فكان يغلب عليها الطابع العربي مثل المدن الجديدة التي استحدثت خلال حقبة السيادة العثمانية كالعمارة والكوت والناصرية جنوب العراق[(4)]، ومثل القرى التي استحدثت وتوسعت كالديوانية في منطقة الفرات الأوسط، وسوق الشيوخ[(5)] جنوب العراق. وكذلك بعض المدن الصغيرة، والتي تقع في منطقة الفرات الأعلى، فإن تلك العشائر جميعها كانت تتسم بطابع الهوية العربية المتمسك بالعادات والتقاليد العربية، وإن ضم بعضها أقواماً من العناصر غيرالعربية[(6)].

[(1)] محمد يوسف خليل، **العراق فيما بين 1914–1921، دراسة في تطورة السياسي**، أطروحة دكتوراة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1986، ص21.

[(2)] بيير دى فوصيل، **الحياة في العراق منذ القرن 1814–1914**، ترجمة: أكرم فاضل، (بغداد، المؤسسة العامة للصحافة والطباعة دار الجمهورية، 1968م)، ص60.

[(3)] فريق المزهر آل فرعون، الحقائق الناصعة في الثورة العراقية سنة 1920 ونتائجها، (بغداد، 1952)، ص11.

[(4)] الوائلي، **الشعر السياسي العراقي في القرن التاسع عشر**، ص75.

[(5)] سوق الشيوخ: نسبة إلى شيوخ آل السعدون، وقد عرفت هذه المدينة أول الأمر بسوق النواشي، حيث كان أفراد قبيلة النواشي وبعض القبائل الرعوية الأخرى يحصلون على ما يحتاجونه من هذا السوق قبل رحيلهم إلى البادية، ويبدو أن هذه السوق كانت موسمية، فقد خلت كتابات الرحالين من أي ذكر لها، وعندما استقر آل السعدون، وهم شيوخ المنتفق في المنطقة وأخذوا يترددون عليها، اشتهرت هذه السوق باسم (سوق الشيوخ) نسبة إليهم. انظر: محمد حسين القهواتي، **الحياة الاجتماعية**، فصل من هذا الكتاب "**حضارة العراق**" جـ10، بغداد، 1985، ص196

[(6)] الوائلي، **الشعر السياسي العراقي في القرن التاسع عشر**، ص75

وقد كانت العشائر العراقية تتكون من عدة اتحادات، ومن كتل عشائرية كبيرة لها ثقلها في المجتمع العشائري بشكل عام، البعض منها عشائر ريفية والبعض الآخر منها كان بدوياً. أما بالنسبة إلى العشائر الريفية في جنوب العراق، فهي تمثل أغلبية واضحة، وتأتي عشائر المنتفق على رأس هذه العشائر، ومن ثم تليها اتحادات عشائرية كثيرة منها اتحاد عشائر زبيد، واتحاد عشائر الخزاعل، وغيرها الكثير من تلك الاتحادات الكبيرة[(1)]، ويلاحظ بعد عهد المماليك وانتهاء حكمهم في العراق، أن السلطات العثمانية حاوت القضاء على اتحاد المنتفق، من خلال الأمور الآتية:

1- إشعال نار الفتنة وزرع الانشقاقات بين أمرائها.

2- قطع بعض من أجزائها وإلحاقها بما جاورها.

3-زيادة بدل الالتزام إلى أن وصلت إلى حالة يرثى لها، مما سهل اختراقها، والقضاء عليها بعد عناء وجهد كبيرين[(2)].

وبالتالي عانت أيضاً عشائر ربيعة وكعب[(3)] من تلك السياسات التي بدورها أضعفت تلك الاتحادات لفترة من الزمن.

المطلب الثاني: العشائر البدوية ومشاكلها ومواقفها السياسية

وقبل الشروع بموضوع العشائر البدوية ومواقفها السياسية، يحسن توضيح المقصود من كلمة البدو فهي تدل على مجموعة من الناس شبه مرتحلة، ألفو حياة "البداوة"، وهي الحقبة البدائية التي اتسمت بطابع حضاري لأول

((1)) أشرف محمد عبد الرحمن مؤنس، **تاريخ العراق السياسي ((من نهاية حكم مدحت باشا إلى قيام حكم الاتحادين 1872-1908))**، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، 1993، ص75.

((2))العزاوي، **عشائر العراق**، جـ4، ص7.

((3)) العزاوي، عشائر العراق، جـ4، ص7.

مرة في تاريخ حياتهم البشرية، وقد مارسوا حياتهم البدائية بذلك النمط في بيئة البادية[(1)]، ويتركز نشاطهم على الحياة الرعوية في معيشتهم.

وتقدر النسبة المجملة لتعداد العشائر البدوية بحوالي 35% من سكان العراق، وينتقل بدو العراق في أماكن شاسعة من الأراضي الصحراوية، والتي تمثل حوالي 60% من المساحة الجغرافية للعراق[(2)].

وقد واجهت العشائر البدوية مشاكل عدة من الناحية الاقتصادية، من حيث نسبة الموارد الصحراوية، والتي هي قليلة بعض الشيء، إضافة إلى قلة المياه في تلك البيئة الصحراوية، على عكس وفرتها في نهري دجلة والفرات[(3)].

وكما أن العشائر تتكون من وحدات تكاد تكون أصغر بالنسبة للقبائل الكبيرة[(4)]، فقد قسمت هذه العشائر إلى "بطون"، وقسمت هذه البطون إلى "أفخاذ"[(5)]، وكان على رأس هذه العشائر شيخ العموم (عموم العشيرة) الذي يرأس العشيرة بكل تفرعاتها، وكان لكل بطن أو فخذ من العشيرة شيخ خاص به، وكان شيخ العموم للقبيلة الكبيرة هو شيخ أقوى عشائرها[(6)].

أما المهام السياسية التي يقوم بها شيخ العشيرة فهي كالآتي:

[(1)] الوائلي، **الشعر السياسي في أوائل القرن التاسع عشر**، ص75، المقصود بالبادية: هي خلاف الحضر، وقيل للبادية بادية لبروزها وظهورها، وقد اتخذ أهلهامن الصحراء مسكناً لهم، وهم يتنقلون بحثاً عن الماء، ويقال أن الفرد من أهل البادية لا تجوز شهادته على صاحب قرية لما فيه من الجفاء في الدين والجهالة بأحكام الشرع ولأنهم في الغالب لا يضبطون الشهادة على وجهها. انظر، ابن منظور، **لسان العرب**، جـ14، ص67

[(2)] مؤنس، **تاريخ العراق السياسي**، ص75

[(3)] آمال سعد زغلول مصطفى، **تاريخ العراق السياسي1917–1921**، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 1980، ص6

[(4)] Mohammed, Jamali Fadhel: **The New Iraq Its Problem Of Bedouin Education**, the rumford Press, (New York, 1994) P.72

[(5)] وادي العطية، **تاريخ الديوانية قديماً وحديثاً**، (النجف، المطبعة الحيدرية، 1954م)، ص113.

[(6)] Jamali, **The New Iraq Its Problem Of Bedouin Education**, P27

1- الاتصال المباشر بالحكومة، وبالعشائر المعادية[1].

2- يتولى الحوارات وحل المنازعات والمشاكل والمصالحة الاجتماعية ويشارك بإبداء الرأي فيها.

3- عقد الأحلاف العشائرية وإعلان النفير العام للعشيرة وبدء الغزو[2].

ويمكن القول بأن العشائر تدير شؤونها الإدارية بنفسها، فهي لطالما تمتعت بالاستقلال الذاتي من خلال تفردها بحكم العرف السائد، وتقاليدها المتوارثة من بيئتها الاجتماعية، الأمر الذي جعل هذه العشائر تحظى بخصوصية في تنظيم أمورها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على حد سواء، بل تخطت ذلك وأصبح لها شأن في الأمور الإدارية والقضائية من ذلك التنظيم، فقوة العشيرة وتماسكها الاجتماعي، وتكافلها المرتبط بأفرادها يستمد من (عصبية الدم الواحد)[3]، و(عصبية الاتحادات العشائرية)[4]، و (عصبية العادات والأعراف والتقاليد)[5]، و(عصبية الجوار)[6].

---

[1] نوري خليل البرازي، **البداوة والاستقرار في العراق**، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1969م)، ص98. انظر أيضاً: مؤنس، **تاريخ العراق السياسي**، ص77.

[2] مصطفى، **تاريخ العراق السياسي1917-1921**، ص4.

[3] عصبية الدم: هي نوع من أنواع التراث التاريخي عند العرب، وهي أساس النظام القبلي، وبمعنى آخر هي التي توحد مجموعة من الناس تربطهم رابطة الدم المشترك الواحد، انظر: البرازي، البداوة والاستقرار في العراق، ص96.

[4] عصبية الاتحادات العشائرية: وهي نتيجة لتحالف عشيرتين أو أكثر، ومثال ذلك اتحاد عشائر المنتفق، أو اتحاد عشائر الخزاعل، فكان هناك الكثير من العشائر البدوية: عشيرة "السويد" في الجنوب الشرقي من الحلة، وعشيرة "البعيج" وهي من قبيلة "عنزة" العدنانية و"الحراكصة" في الديوانية والنجف والحلة، واتحاد عشائر من قبيلة شمر، والتي استقرت تدريجياً في حوض الفرات الأوسط. انظر: جريدة العرب، بدو العراق، عين على المدينة وأخرى على البادية، قطر، الأحد، 6سبتمبر، 2015، ps://s.alarab.ga/a/n/648829 ، ولم تجد الدراسة الحالية أياً من تلك التحالفات العشائرية بين القبائل البدوية.

[5] التقاليد والأعراف العشائرية: كانت تعرف باسم (السواني) أي القاعدة، وهي مجموعة من القوانين غير المدونة المتعلقة بالخصومات الجرائمية والجزائية، وكذلك العصبية وحق القيصير والدخالة، والعديد من التقاليد والعادات التي من شأنها تنظيم الحياة الاجتماعية، ولهذه التقاليد والأعراف عند أبناء العشائر نفوذ وسلطان يفوقان القانون في قوته. ولم تكن العشائر تخضع لقانون الدولة إلا ما ندر، ولفظة (السواني) عامية مشتقة من السنة، عبد الحليم الرهيمي، **تاريخ الحركة الإسلامية في العراق ((الجذور الفكرية والواقع التاريخي 1900-1924))**، (بيروت، الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1985م)، ص34.

[6] مؤنس، **تاريخ العراق السياسي**، ص77.

إن طبيعة هذه العشائر وتماسكها الاجتماعي يقوم على أساس الدم الواحد، إذ يتعين على الأفراد الالتزام بروابط وعادات العشيرة التي ينتمون لها، وبالتالي فإن أفراد كل عشيرة يتمتعون بحقوق وامتيازات متفاوتة بين عشيرة وأخرى[(1)].

ومما لا ريب فيه أن عدم قدرة الحكومة على بسط سيطرتها على المناطق العشائرية، وضعف الولاة العثمانيين من ناحية أخرى، أدى إلى زيادة قوة أعراف ونظم العشائر، وبالنتيجة أصبحت العشيرة هي التنظيم الوحيد لأفراد المجتمع العشائري، والكيان الذي يضمن للأفراد حقوقهم، ويقدم لهم الحماية اللازمة زيادةً على أعرافهم وحقوقهم المادية[(2)].

ويدل هذا على أن أفراد المجتمع العشائري لم يشعروا عبر أمد طويل من الزمن بالحاجة إلى تنظيم حكومي ينظم أمورهم الإدارية والسياسية، فمنحوا عشائرهم الثقة لتدبر كافة الأمور المتعلقة بجميع مشاكلهم، وقدم الأفراد الولاء المطلق للعشيرة[(3)]. كما أن البيئة الصحراوية لم تهيء الظروف التي من شأنها أن تخلق في نفس البدوي شعوراً بالاستقرار والطمأنينة تحت ظل الحكم السياسي للدولة، لأن تقديم الولاء سيحول بينه وبين ترحاله المستمر، وكذلك كان الحال بالنسبة لقيَمِه البدوية، إذ لطالما كان هذا المجتمع البدوي بعيداً عن الأمور السياسية المتعلقة بالدولة وسيادتها، فهو لا يطيق أو يحتمل وجود نظام يتحكم فيه[(4)]، ولا يعرف ولاءً سوى ولائه لقبيلته وليس للدولة، فالقبيلة بالنسبه للفرد البدوي هي الأمان والضمان والرعاية.

[(1)] رضا، **تاريخ التعليم في العراق منذ عهد الوالي مدحت باشا حتى نهاية الحكم العثماني 1869–1918**، ص91

[(2)] البرازي، **البداوة والاستقرار في العراق**، ص94؛ انظر أيضاً: مؤنس، **تاريخ العراق السياسي**، ص78.

[(3)] رضا، **تاريخ التعليم في العراق منذ عهد الوالي مدحت باشا 1869–1918**، ص97

[(4)] عبد الجليل الطاهر، **البدو والعشائر في البلاد العربية**، (القاهرة، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، 1955م)؛ ص1: انظر أيضاً: مؤنس، تاريخ العراق السياسي، ص78

وهنالك العديد من العشائر البدوية التي لعبت دوراً مهماً في تاريخ العراق الحديث، ومن أبرز تلك العشائر عشائر (شمر، وعنزة، وظفير)[(1)]، وقد كانت عشائر شمر التي استقرت في العراق على صراع دائم مع العشائر التي وقفت في وجهها مثل عشائر العبيد والعقيل[(2)]، وذلك بسبب منح الامتيازات الحكومية لعشيرة دون أخرى. وتجدر الإشارة أيضاً إلى النزاعات بين شمر والدليم، والتي أحدثت تهدوراً في الأوضاع العامة وتسببت في زوال الأمن والراحة، فكانت تلك العشائر في قلق دائم[(3)]، وقد حاولت الحكومة إصلاح ذات البين، فانعقد مجلس الإدارة لمحاولة فض النزاع من قبل الوالي[(4)].ولا بد هنا من الإشارة إلى النزاعات بين عشائر عنزة وشمر، والعداء الوراثي بينهما منذ أمد بعيد.

ويمكن تلخيص أسباب تلك النزاعات التي لا تكاد تنقطع ، بالآتي:

1- مشاكل تتعلق بحصة مياه السقي، وامتلاك المراعي، والغزو الذي كان يحدث بين العشائر.

2- إتلاف الأراضي الزراعية من قبل مواشي وحيوانات عشيرة أخرى، وقد تكون المنازعات بينها وبين الحكومة، بسبب سوء إدارة الموظفين الحكوميين.

3- الاعتداء على أفراد عشيرة ما بالقذف والشتم أو أسباب أخرى كثيرة، منها النزاعات حول الأراضي الزراعية[(5)].

[(1)] Ghassan, R. Atiyyah, Iraq 1908-1921, Asocio Political Stady, Beirut, 1973, P:21

[(2)] مؤنس، **تاريخ العراق السياسي**، ص101

[(3)] العزاوي، **موسوعة تاريخ العراق بين احتلالين**، جـ8، ص137

[(4)] العزاوي، المرجع السابق، ص137

[(5)] العزاوي، **تاريخ العراق بين احتلالين**، ص197-199

ولا يمكن القول بأن تلك الأسباب كان الكثير منها تافهاً، بل ترتبت عليها عدة نتائج أضرت بالمجتمع العراقي، بل و أثرت على الاقتصاد العراقي، الأمر الذي استلزم تدخل العلماء المسلمين من المذاهب السنية والشيعية، للحد من تصرفات تلك العشائر[(1)].

وكان لشيوخ العشائر دور في إرشاد وتوجيه مجتمعهم العشائري، فلكل عشيرة "بيت" يخرج منه شيوخ العشيرة بالوراثة، أي بيت المشيخة ومثال ذلك شمر الجربا الذين كان بيت مشيختهم "آل محمد" هو بيت المشيخة في عشائر شمر الجربا[(2)].

ويعد الشيخ "فرحان بن صفوق" من أشهر شيوخ عشائر شمر الجربا، بسبب طول مدة مشيخته التي تجاوزت 40 عاماً، فقد كانت فترة مشيخته من 1848-1889م، وشهدت هذه المدة بعضاً من أهم الأحداث التاريخية، عاصر خلالها مجموعة من الشخصيات المهمة التي لعبت دوراً كبيراً في التاريخ الحديث، بل وفي تاريخ المشرق العربي، ويعد "فرحان بن صفوق" من المعاصرين لولاية مدحت باشا الذي تولى منصب ولاية بغداد من 1869-1872م، كما شهد فرحان خلافة السلطان عبد الحميد الثاني والذي حكم خلال الفترة من (1876-1909م) [(3)].

وعن علاقة الشيخ فرحان بالدولة العثمانية، فقد كانت جيدة نسبياً، فقد مكث ثلاثة سنوات في إستانبول من (1834-1838م)، وكان خلال تلك السنوات سجيناً سياسياً مع والده صفوق، أي قبل أن يصبح شيخاً

[(1)] صدرت فتاوى عديدة من قبل علماء السنة منها قتل المجاهر بالظلم الذي يأخذ أموال الناس عنوةً منهم وبغير حق من خلال الإغارة والغزو، ولعلماء الشيعة أيضاً فتاوى في الموضوع نفسه. انظر: العزاوي، **تاريخ العراق بين احتلالين**، جـ8، ص199-200

[(2)] نوار، **تاريخ العراق الحديث**، ص112-113

[(3)] السلطان عبد الحميد الثاني: وهو واحد من أشهر السلاطين والقادة البارزين بل كان سياسياً محنكاً خلال فترة الحكم العثماني، ولطالما كانت النزاعات العشائرية تشغل حيزاً كبيراً من اهتماماته، نلمس ذلك من تأكيده في فرامانات تعيين الولاة على ضرورة معالجة المشاكل العشائرية. انظر: عباس المحامي العزاوي، **تاريخ العراق بين احتلالين**، جـ8، ص37-47؛ انظر أيضاً: محمد علي الأحمد، **سقوط الخلافة**، ص179

على شمر، فتعلم اللغة التركية خلال فترة مكوثه في إستانبول، وأصبح أكثر حنكة بعد ما تلقى الأفكار التركية الجديدة[(1)].

ومن الواضح أن الصورة التي شاهدها فرحان في إستانبول عن القوة والرفعة في مظاهر الحكومة العثمانية، قد جعلته يدرك جيداً أن دولة بهذا الاقتدار لا تقهر، وأن التفاهم والحوار بين السلطات العثمانية في العراق والعشائر البدوية هو الحل الوحيد لتلك المشاكل[(2)].

كما واتبعت السلطات العثمانية عدة طرق سلمية في تعاملها مع العشائر بعدما أدرك الولاة أن أسلوب القمع لا يجدي شيئاً، فعينت الحكومة العثمانية بعضاً من شيوخ العشائر قائم مقامين ووكلاء في بعض الأقضية، ومن ضمن هؤلاء الشيوخ شيخ عشائر عنزة البدوية، الذي تم تعينه قائم مقام قضاء "الرزازة" التابع لسنجق "كربلاء"[(3)].

وخلاصة القول أن المجتمع البدوي لم يعرف ما هي الدولة، فهو لم يعرف سوى عشيرته التي هي الضامن والكافل الوحيد له، لكن بعض شيوخ العشائر كان مطلعاً على أفكار الدولة وماهياتها، فأصبح للكثير منهم دورٌ سياسيٌ إيجابيٌ مع الحكومة، وبقي البعض الآخر متمسكاً بعاداتة القديمة، وكانت السلطة العثمانية تهدف إلى تجزئة وحدة القبائل البدوية وإذابتها تماماً بل وتحطيمها، من خلال تعيين شيوخ العشائر ومنحهم الألقاب، وتحويلهم فيما بعد إلى جزء من الجهاز الإداري للحكومة، وبذلك استطاعت السلطات العثمانية، ولو بشكل محدود أن تحد من ظاهرة الترحال الدائم لتلك القبائل البدوية.

[(1)] ج.ج لوريمر، دليل الخليج، **القسم التاريخي**، ترجمة: (الدوحة، الناشر: مكتب أمير قطر، 1969م)، جـ4، ص2209

[(2)] نوار، **تاريخ العراق الحديث**، ص151

[(3)] رضا، **تاريخ التعليم في العراق منذ عهد الوالي مدحت باشا 1869-1918**، ص167

المطلب الثالث: العشائر الريفية ومشاكلها ومواقفها السياسية

من أهم الأحداث في فترة الدراسة هي تلك المجريات المتعلقة بالعشائر الريفية التي غيرت مجرى تاريخ العراق لسنوات عديدة، خاصة في القرن الثامن والتاسع عشر الميلاديين، فقد كانت هذه العشائر تغطي نصف مساحة العراق، أي تشمل أكثر من نصف سكان العراق[(1)].

وقد بلغ تعداد سكان العشائر الريفية في العراق عام 1867م حوالي 535 ألف نسمة[(2)]، أي أنها كانت في تلك الفترة 41% من عدد السكان الكلي.

واستقرت هذه العشائر على امتداد نهري دجلة والفرات، وخاصةً في وسط وجنوب العراق، وكانت في نزاع دائم ومشاحنات مستمرة مع السلطات العثمانية حتى وصلت إلى حد النزاع المسلح مع الحكومة، ولطالما كانت هذه العشائر تسعى للانفصال عن الدولة العثمانية والخروج من ظل سيادتها[(3)].

واختلفت الآراء حول رغبة العشائر في الاستقلال عن كيان الدولة، لكن الحق أن الحكومة العثمانية لم تتفهم طبيعة تلك العشائر، فلطالما أراد المجتمع العشائري في العراق التخلص من نفوذ الولاة، والحد من تدخل الولاة العثمانيين في شؤون العشائر في الجوانب الاجتماعية والإدارية وشؤونهم الحياتية اليومية، فتلك العشائر متمسكة بعاداتها وتقاليدها، **و** لا تفهم معنى الدولة أو التنظيم السياسي، لكن البعض من شيوخ العشائر أراد التمتع ببعض الامتيازات من الحكومة العثمانية، فكانت الحكومة تقدر نجاحاتهم بمقدار تحقيق الأمن والاستقرار داخل المجتمع العشائري.

[(1)] Ghassan, **Iraq 1908–1921**, **Asocio Political Stady**, P: 24

[(2)] محمد سلمان حسن، **التطور الاقتصادي في العراق**، (بيروت، المكتبة المصرية، 1965م)، ص52-53

[(3)] مصطفى، **تاريخ العراق السياسي1917–1921**، ص7

وكانت تلك العشائر على صراع فيما بينها، ومن أسباب تلك الصراعات تدهور الوضع الاقتصادي الذي جعل القبائل في احتدام دائم حول المرعى والكلأ[(1)] ، ومن بين أسباب تلك النزاعات والصراعات فرض سيطرة عشيرة على عشيرة أخرى بالقوة[(2)].

وفيما يتعلق بأسباب الانتفاضات أو التمردات العشائرية ضد السطات العثمانية، فيمكن أن نستعرضها في الآتي:

1- الضرائب الكبيرة التي يتم تحصيلها من العشائر.

2- محاولة الحكومة فرض نظام حكم مباشر على العشائر، وهذا ما كانت ترفضه العشائر فهي لا تريد أي شكل من أشكال السلطة المباشرة المنضبطة بالقوانين الإدارية من قبل السطات العثمانية.

3- تطبيق التجنيد الإلزامي، وهذا من أهم المشكلات التي واجهتها العشائر[(3)].

وسواء كانت صراعات العشائر فيما بينها أو ضد السلطات العثمانية، فإنها دليل على ضعف السلطة العثمانية وعدم التوافق بينها وبين الرعايا الذين تحكمهم في بعض مناطق سيادتها، فأغلب الولاة لم يحسنوا السياسة ولم يعرفوا) طبيعة العراق من بعيد ولا من قريب، وعلى إثر ذلك أخذت السلطة العثمانية تضعف في العراق خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى حين انتهاء الدولة العثمانية وسقوطها. لكن ظهر خلال هذه الفترة بعض الولاة المصلحين أمثال مدحت باشا.

[(1)] نوار، **تاريخ العراق الحديث**، ص144

[(2)] انظر: مؤنس، **تاريخ العراق السياسي**، ص87

[(3)] مؤنس، **تاريخ العراق السياسي**، ص90

الفصل الثاني: دور العشائر في الإدارة العثمانية في العراق (1808–1872م)

المبحث الأول: دور العشائر العراقية في ولايتي البصرة وبغداد إبان العهد المملوكي (1810–1831)

كان المماليك يسعون دوماً إلى فرض سيطرتهم التامة على العراق، فقد خاضوا العديد من الصراعات الدموية التي كلفتهم الكثير من الجهود والرجال والأموال، فجردوا حملات عسكرية واسعة ضد الانتفاضات والتمردات العشائرية العراقية، والتي كانت تتجدد مع كل والٍ جديد يتسلم منصب الولاية، فكانت تلك التحركات العشائرية بمثابة سلسلة لا تنتهي، أو حلقة متصلة من النزاعات المستمرة بين الولاة والعشائر، وكانت تلك المشاحنات بين الحكومة والعشائر تصل في أغلب الأحيان إلى معارك حادة بين العشائر الخارجة عن طاعة الوالي وبين القوات الحكومية المتمثلة بالسطات المملوكية، لكن كل تلك الشدة والحزم من قبل الحكومة لم تُجدِ نفعاً، فظهرت الحاجة إلى إيجاد صورة حل لكل تلك العشوائية في المنظومة الإدارية للدولة، وذلك من خلال متابعة شؤون العشائر وطرح كافة القضايا المتعلقة بها تحت مسمى " إدارة عشائرية " مثلتها وظيفة "باب العرب"، وكانت هذه الوظيفة من نصيب أسرة "آل الشاوي" وهم شيوخ قبائل عبيد المعروفين بنزاهتهم، إذ كانوا محل ثقة الولاة، فمنحت هذه الوظيفة لشيوخ الأُسَرِ العربية[(1)].

المطلب الأول: العشائر ودورهم العسكري والإداري

أما فيما يتعلق بقوة المماليك العسكرية، فيبدو أن المنظومة الإدارية للولاة المماليك كانت تعاني من نقص القوات العسكرية في العراق، خاصة مع كل تلك الصراعات بينها وبين العشائر، فكانت تفتقر إلى العدة والعدد اللازمين لخوض العمليات العسكرية في المناطق التي تشهد تحركات عشائرية مستمرة، إذ كانت الإدارة المملوكية

[(1)] عمار كاظم فرج البزاز، **العراق في عهدي حسن باشا وأحمد باشا 1704–1747**، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة البصرة، 2000، ص34-45

تعوض ذلك النقص من خلال شراء الأرقاء المماليك ومن ثم السعي لتدريبهم، وكان ذلك يحدث خاصةً في عهد الوالي سليمان باشا الكبير[1]، الذي أيقن فساد القوات الإنكشارية وعدم الجدوى منها[2]، فقد كانت القوات الإنكشارية قوام الجيش وعماده[3]، وكان أول السلاطين العثمانيين الذين حاولوا إصلاح المنظومة العسكرية وتطوير الجيش النظامي للدولة العثمانية، هو السلطان "مصطفى الثالث" الذي تولى الحكم في عام 1757م[4].

أما فيما يخص عهد الوالي داود باشا[5]، فقد شهدت المنظومة الإدارية سعياً حثيثاً لإنشاء جيش حديث مدرب على طراز الجيوش الأوروبية الحديثة في عهده، ولهذا استقطب داود باشا عدة مدربين أجانب ليمضي قدماً بتهيئة هذا الجيش، وقد تم تدريبه وإعداده، وأسندت قيادته إلى "سليمان الميراخور"[6] .

ومع كافة الاحترازات ومع الحرص الشديد من قبل الإدارة الحكومية للسلطات المملوكية على إقامة قوات عسكرية من الجيش يعتمدون عليها في إدارتهم، بقيت العشائر العراقية تمارس دوراً من هذا النشاط كقوة احتياطية ثانوية للقوات النظامية، لكن هذا الدور الذي كانت تمارسة العشائر كان مشروطاً بالطاعة للوالي من قبل شيوخ هذه العشائر، ويبدو أن حكومة المماليك العثمانية كانت تهدف من خلال مشاركة أفراد هذه العشائر في الجيش النظامي إلى تفتيت روح العصبية القبلية لديهم، والمرتبطة بطاعة شيوخ عشائرهم طاعة مطلقة، وبالتالي تحويلهم إلى

---

[1] سليمان باشا الكبير: أحد ولاة المماليك في العراق، وكان من عتقاء محمد بك الدفتري الربيعي، واسمه سليمان آغا، ولد عام 1137هـ/ 1724م، وأصبح والياً للبصرة، ثم نقل ليصبح والياً على بغداد عام 1194هـ /1780م، وعرف بعد توليه ولاية بغداد باسم سليمان الكبير. انظر: العزاوي، **تاريخ العراق بين احتلالين**، جـ6، ص101-102

[2] علاء موسى كاظم نورس، **حكم المماليك في العراق 1750-1831**، (بغداد، دار الحرية، 1975م)، ص127

[3] وللتفصيل أكثر عن القوات الإنكشارية، انظر: بروكلمان كارل، **تاريخ الشعوب الإسلامية**، نقله إلى العربية: نبيه أمين، منير البعلبكي، (بيروت، دار العلم للملايين، ط5، 1974م)، ص464-465

[4] ساطع الحصري، **البلاد العربية والدولة العثمانية**، (بيروت، دار العلم للملايين، 1960م)، ص77.

[5] داود باشا: وهو آخر الولاة من المماليك في عام 1776 وتوفي عام 1851، تولى ولاية بغداد (1816-1831) وكان عبداً بيع في أسواق بغداد وترعرع على يد سليمان باشا. كان معروفاً بفطنته، درس اللغة العربية والفقه والأصولين (الفقه والدين)، كما حفظ القرآن الكريم وأجاده إجادة تامة، ثم ألم بالتصوف، ودرس البيان والبديع وعلم التفسير وكافة العلوم التي كانت تدرس للطلاب في زمانه، انظر: يوسف عز الدين، **داود باشا ونهاية المماليك في العراق**، (بغداد، منشورات دار البصري، 1967م)، ص52

[6] جيمس بيلي فريزر، **رحلة فريزر إلى بغداد في عام 1834**، ترجمة: جعفر الخياط، (بغداد، مطبعة المعارف، ط1، 1964م)، ص94-117.

جند في الولاية، ضمن نظام ممنهج يلزمهم الأوامر الانضباطية التي يسعون للتكيف معها بمرور الوقت من أجل الانقياد لها[(1)].

ومع ذلك فقد حدثت انقسامات حول مشاركة هذه العشائر، وكانت على أنواع عديدة، على حسب نوع العمل ودرجة الولاء والطاعة للوالي، ففي القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر الميلادي يلاحظ أن أغلب العشائر[(2)] تحولت إلى قطاعات عسكرية، كان الهدف منها هو خدمة مصالح الولاة، ومن بين أسباب تلك التحولات العشائرية، ظهور قوى جديدة متمثلة بـ"آل سعود" والضغط العسكري الذي تمت ممارسته ضد العراق، فتمخض عن ذلك نوع من الإرباك في العلاقات العشائرية مع الولاة العثمانيين، حيث استطاعت السلطات المحلية أن تستفيد من هذا الضغط من خلال إحداث نوع من التوازن بين مصالح الولاة وسلطتهم في التعامل مع العشائر[(3)]، وخلال مدة حكم الوالي العثماني المملوكي سليمان الكبير، استخدم هذا الوالي عشائر المنتفق وعشائر الظفير وشمر الجربا في الحرب مع الوهابيين، وذلك في عام 1796م، وكان على رأس تلك الحملة "ثويني العبد الله" شيخ عشائر المنتفق، كما تم استخدام هذه العشائر نفسها في الحملة التي قادها الكتخدا "علي باشا"، وذلك في عام 1798، وكان النقص واضحاً في صفوف القوات العسكرية النظامية للحكومة، على عكس الحِصّة العشائرية التي كانت أكثر عدداً، بل تفوقت بكثير على الإمكانيات العسكرية للسلطة المملوكية، وكانت القوات العشائرية سنداً حقيقياً لتعزيز ودعم القوات النظامية، فكانت القوة العشائرية تمثل الجيش الاحتياطي للولاية، إذ جعلها الولاة قوةً يستعينون بها ويلجأون إليها في الوقت العصيب[(4)].

[(1)] العطار، **الحياة الاجتماعية في العراق إبان عهد المماليك 1749–1831**، ص 281

[(2)] من ضمن تلك العشائر اتحاد عشائر المنتفق، واتحاد عشائر الخزاعل وعشيرة العبيد، انظر: الفهد، **السياسة العثمانية تجاه العشائر العراقية 1750–1869م**، ص120.

[(3)] العزاوي، **عشائر العراق**، جـ1، ص 145

[(4)] سليمان فائق، **تاريخ المنتفق**، ترجمة محمد خلوصي الناصري، (بغداد، مطبعة المعارف، 1961م)، ص14، وانظر: يعقوب سركيس، **أوراق يعقوب**، دار صدام للمخطوطات، تحت رقم657، ورقة 12

ومن جانب آخر حظيت عشائر المنتفق بمكانة مرموقة، وبقي اسم هذه العشيرة يحظى باحترام خلال فترة حكم كل من الوالي سليمان باشا الكبير والوالي علي باشا، إذ كان شيخ المنتفق آنذاك هو "حمود بن الثامر"، وهو الذي تقلد مشيخة المنتفق في عام 1789، ثم أصبح للعشائر دورٌ في شوؤن الولاية، خاصةً إبان الخطر الوهابي على العراق، فاضطرت الحكومة المحلية المتمثلة بولاة بغداد إلى مسايرة هذه العشائر، والاهتمام بمصالحها وعدم التدخل في شؤونها، إذ كانت الحكومة العثمانية تتغاضى عن أعمال شيوخ العشائر، وعلى وجه الخصوص شيوخ عشائر المنتفق، وذلك بسبب الفتنة الوهابية، إذ أرادت الحكومة المحلية أن تزيد من قواتها من خلال السعي إلى التهدئة مع تلك العشائر[(1)].

ونتيجة للأوضاع السائدة تأثرت الحالة السياسية للحكومة المركزية في بغداد، فأدركت السلطات ضرورة جعل مصلحة البلاد صوب أعينها، ومراعاة القوة الاحتياطية المتمثلة بالعشائر، إذ كان لهذه العشائر دورٌ فعالٌ في المنظومة العسكرية للولاية، وهذا أدى إلى بروز بعض العشائر على الساحة السياسية في عهد الوالي علي باشا، وكان اسم عشائر المنتفق وعشائر شمر الجربا يتردد حتى بين المسؤولين في الحكومة لردع الفتنة الوهابية، وساد طابع من الود العلاقات بين العشائر والحكومة العثمانية، واستمر هذا الحال من الهدوء والانسجام حتى في عهد الوالي سليمان باشا الصغير(1808-1810م)، وتم الاعتماد على العشائر أكثر في الجانب العسكري من قبل الوالي سعيد باشا، إذ ساهمت العشائر العراقية في إيصال سعيد باشا إلى تقلد منصب الولاية[(2)]، فقاتلوا معه جنباً إلى جنب

[(1)] فائق، **تاريخ المنتفق**، ص14، انظر: عباس العزاوي، **بحوث تاريخية**، مترجمة عن تاريخ جودت باللغة التركية، دار صدام للمخطوطات، تحت رقم 33704، جـ7، ورقة1

[(2)] العزاوي، عشائر العراق، جـ1، ص145-146؛ انظر: السعدون، **إمارة المنتفق وأثرها في تاريخ العراق والمنطقة الإقليمية 1546_1918**، ص157-163

لفرض سيطرته على العشائر التي تمردت عليه، ووقفوا معه كذلك في محنته أيام حربه مع داود باشا، بعد صدور مذكرة عزله عن منصب ولاية بغداد[(1)].

وكان تقديم الولاء من العشيرة إلى الوالي، هو الذي يحدد مستوى المشاركة العسكرية في جيش الوالي، فعندما امتنع شيخ عشائر المنتفق "حمود بن ثامر" عن الوقوف مع داود باشا، تم عزله من رئاسة العشيرة، واستبداله بالشيخ الجديد "عقيل بن محمد"، وقد شارك الشيخ الجديد في حملة متصرف البصرة عام 1826م، والتي كانت موجهة ضد عشائر بني كعب، والتقت مصالح الوالي المملوكي سيمان باشا الكبير مع عشيرة شمر الجربا، ولاسيما أن الأخيرة كانت من أَلَدّ أعداء الحركة الوهابية، لذا استطاع سليمان باشا أن يوظفها في السلك العسكري، بل أصبحت قوة تضاف إلى التشكيلات العسكرية لجيش الولاية ضد أي تحرك وهابي قادم إلى العراق، فأوكلت تلك المهمة إلى عشائر شمر الجربا[(2)]. كما قام الوالي المملوكي علي باشا بسبب طيب العلاقة التي تجمعه بشيخ عشائر شمر "فارس الجربا" قام مجدداً بضم قبيلته التي كانت على درجة كبيرة من الولاء إلى حملاته العسكرية، فكانت لهم صولات وجولات واضحة، بل إن الوالي داود باشا رأى فيهم القوة الكافية التي تعينه على مواجهة الأخطار إذا لزم الأمر، خاصةً بعد أن رأى مقدرتهم في الجانب العسكري، وذلك في عام 1821م خلال التحرشات المستمرة من قبل الدولة الصفوية المجاورة، وقد كَرَّس داود باشا كافة الإمكانيات الإدارية لكسب عشائر شمر الجربا لصالحه، وعمل على إقطاع الأراضي لشيخهم صفوق، ومنها منطقة "عانة" وملحقاتها، في سبيل تحويلهم من الحياة البدوية إلى حياة أكثر استقراراً، والاستفادة منهم ضد أي تمرد قد يواجهه، لكن كل تلك الجهود قد فشلت، وذلك بسبب التحريضات المستمرة من السلطان العثماني، إذ سرعان ما ثاروا ضد داود باشا[(3)].

[(1)] نورس، **حكم المماليك في العراق 1750–1831**، ص75-76

[(2)] العزاوي، **عشائر العراق**، جـ1، ص45

[(3)] عثمان بن سند الوائلي، **مطالع السعود بطيب أخبار الوالي داود**، تحقيق عماد عبد السلام رؤوف وسهيلة عبد المجيد القيسي، (الموصل، دار الحكمة، 1991م)، ص188، وانظر: نوار، **تاريخ العراق الحديث**، ص108-109

وقد كان الجيش النظامي للولاية يتكون من عدة فئات، كان من بينها القوات العشائرية، وأخذت هذه الفئات تزداد تدريجياً في عهد كل من الوالي سليمان باشا "أبو ليلة"[(1)] والوالي علي باشا (1750-1763)، حتى ازدادت في عهد الوالي عمر باشا (1764-1775) إلى ما يقارب (6-7) من الجند، قابلة للزيادة من خلال مشاركة العشائر الخاضعة له، ودعوة القادرين على حمل السلاح من البصرة ومنطقة الحسكة[(2)]. وفيما يخص قوات الوالي سليمان باشا الكبير، فقد كانت مزيجاً مشتركاً من الإنكشارية والقوة العشائرية، وكان قادراً على زيادة عدد المقاتلين بحيث يتراوح بين (40-50) ألف مقاتل، وكان جُلّ اهتمامه بالأسطول وكافة معدات الحرب، وعلى وجه الخصوص المدفعية[(3)]، في حين ضَمَّ جيش سليمان الصغير (1807-1810) كل العشائر التابعة له، فكان تعداد جيشه يبلغ قرابة (38) ألف مقاتل، وكانت القوات العشائرية في مقدمة أصناف الجيش، وظهر ذلك واضحاً في حملته ضد عشائر الظفير وعشائر عنزة.

أما فيما يخص الوالي سعيد باشا، فكان بإمكانه أن يجمع جيشاً قوامه (20-30) ألف مقاتل، وكانت قواته خليطاً من العشائر العربية والكردية، والبعض منها من المقاتلين المرتزقة[(4)].

وقد حرص الولاة المماليك على بناء جيش جديد ومتطور، مع تقليل مشاركات العشائر في أصناف هذا الجيش، فكانت الجهود ترنو إلى مواصلة التقدم للسعي إلى إنشاء قوات عسكرية بعيدة عن التأثر القبلي، خاصة في فترة كل من الوالي سليمان باشا الكبير(1780-1802)، والوالي داود باشا (1816-1831م)، فكانت

[(1)] يذكر العطية: ((...جاء في كتاب (أربعة قرون) أن ولاية سليمان باشا كانت من عام 1163-1171هـ وتوفي في عام 1176هـ (1762م) والصحيح أن وفاته كانت سنة 1175هـ كما جاء في السالنامة، وكتاب قلائد الدر والمرجان، عن عمر ناهز الثماني والستين سنة...)). انظر: الشيخ وادي العطية، **تاريخ الديوانية قديماً وحديثاً**، (النجف، المطبعة الحيدرية، 1954م)، ص12

[(2)] كارستن نيبور، **رحلة نيبور إلى بغداد في القرن الثامن عشر**، ص58-64-68

[(3)] نورس، **حكم المماليك**، ص128؛ أوليفيه، **رحلة أوليفيه إلى العراق 1794-1779م**، ترجمة: يوسف حبي، بغداد، 1988م، ص76-86-96.

[(4)] عثمان بن عبد الله بن بشر، **عنوان المجد في تاريخ نجد**، حققه وعلق عليه بعض الأفاضل في وزارة المعارف السعودية، (بيروت، مطبعة الصادر، (د.ت))، جـ1، ص138، نورس، **حكم المماليك**، ص128

القوات الخاصة بسليمان باشا الكبير تضم جنداً من الإنكشارية، ومعهم "عشرون ألف" مقاتل، وكانوا يسكنون في ولاية بغداد، فضلاً عن" أربعة آلاف" فارس من الحرس الخاص لسليمان باشا، كما كان هناك "ألفان" من المقاتلين من المشاة، كما نجح داود باشا في إنشاء الجيش الجديد والمتطور في آخر سنوات حكمه، لكن ذلك لم يستمر طويلاً نتيجة فناء ذلك الجيش بفعل انتشار الأمراض وكثرة الأوبئة[(1)].

واستمرت المشاركات العشائرية في الجيش خلال مدة حكم المماليك في العراق، وخاصةً في أواخر فترة حكمهم، أي في عهد الوالي داود باشا (1816-1831م)، إذ بلغ عدد المقاتلين في بداية عهده قرابة (10000) مقاتل، وكان العدد قابلاً للزيادة من خلال مشاركة العشائر العربية والكردية عند طلبه المعونة منهم[(2)]، ولتثبيت دعائم حكمه، فقد خاض داود باشا العديد من الحملات العسكرية ضد التمردات العشائرية الثائرة عليه والخارجة عن طاعته، وكان ذلك يحتاج إلى قوة مساندة لقواته العسكرية التي كانت تعاني نقصاً في صفوفها، خاصةً بعد كثرة التحركات العشائرية من جهة، وتوتر العلاقات مع بلاد فارس من جهة أخرى، وذلك من عام 1818حتى نهاية عام 1821، مما دفعه إلى دعوة مقاتلين من العشائر للانخراط في السلك العسكري، فكانت تلك القوات العشائرية سنداً له في صد الخطر الفارسي وردع الثائرين عليه[(3)].

وقد ضمت "قائمة التجنيد" الخاصة بداود باشا أسماء من العشائر المتحالفة في جيش الولاية، ومنها عشيرة "العقيل"، إذ كان يبلغ عدد الجيش وأصنافه الأخرى من المشاة والإنكشارية ثلاثة آلاف وسبعمائة مقاتل، في حين

[(1)] أوليفيه، **رحلة أوليفيه إلى العراق 1794-1779م**، ص76-86

[(2)] نورس، **حكم المماليك**، ص129

[(3)] انظر: الفهد، **السياسة العثمانية تجاه العشائر العراقية 1750-1869م**، الفصل الأول، المبحث الثاني.

بلغت مساهمة العقيل في هذا الجيش ألف رجل، كما كان من ضمن تلك العشائر عشيرة العبيد، وعدد ليس بقليل من العشائر التي تسكن جنوب وغرب وشمال العراق[(1)].

وكانت المساهمة في الجيش النظامي على وجه العموم مقيدة بتقديم الولاء للوالي، إضافة إلى أن نسبة تلك المشاركات العشائرية في الجيش كانت محددة بحسب الأزمة والظرف الراهن، والذي تحدد الولاية على أساسه نسبة المشاركة العشائرية، وقد تراوحت تلك المشاركات ما بين "عشرين ألف" إلى "خمسين ألف" عند الأزمات[(2)].

وكان بإمكان الولاة أن يرفعوا نسبة المشاركات العشائرية، وذلك بتحشيد عدد أكبر من العشائر وإلحاقهم بالمنظومة العسكرية، لكن تخوف الولاة دفعهم إلى تجنب المجازفة بإشراك أعداد كبيرة من العشائر، فاقتصروا على العشائر الموثوق بها من القبائل المخلصة في طاعتها، ويرجع ذلك إلى تذبذب الولاء لدى العشائر، ومن الأمثلة على ذلك ما حصل من صدام بين سعيد باشا وداود باشا، حيث كان بإمكان الوالي سعيد باشا أن يجمع جيشاً عشائرياً قوامه "أربعون ألف مقاتل" لصد هجوم داود باشا، لكنه اكتفى بطلب العون من عشائر المنتفق في البصرة وعشيرة العقيل التي تسكن في جانب الكرخ من بغداد، خوفاً مما حدث للوالي المملوكي عبد الله باشا (1810-1813) في حملته في العام 1813.[(3)]

أما فيما يخص العشائر وطبيعة عملها في السلك العسكري، فقد امتهنت بعض العشائر الخدمة العسكرية، وتمرست واحترفت في هذا المجال، ومن بين تلك العشائر عشيرة "العقيل" وعشيرة "البيات" وعشيرة "الجبور"، وقد

[(1)] السيد محمد بن السيد أحمد الحسيني المنشيء البغدادي، **رحلة المنشيء البغدادي**، ترجمة: عباس العزاوي، (بغداد، شركة التجارة والطباعة المحدودة، 1948م)، ص34.

[(2)] سعاد هادي العمري، **بغداد كما وصفها السواح الأجانب في القرون الخمسة الأخيرة**، (بغداد، دار المعرفة، 1954م)، ص41، وانظر: علاء كاظم موسى نورس، **بغداد في رحلات الأجانب في العهد العثماني**، مجلة المورد، مج5، عدد3، 1976، ص24؛ وانظر: المنشيء البغدادي، **رحلة المنشيء البغدادي**، ص35

[(3)] بن سند ، **مطالع السعود بطيب أخبار الوالي داود**، ص 279؛ نورس، **حكم المماليك**، ص129.

سبقت عشائر أخرى العشائر_آنفة الذكر_ في هذا المجال، وارتبط اسمها باسم والي بغداد المملوكي سليمان باشا الكبير، أي منذ عام 1768م، وأصبحت قوة عسكرية من صنف المشاة، وكانوا من مقاتليه، بل قطع لهم الوالي سليمان أراضي في منطقة الكرخ من بغداد ليسكنوا فيها، وأسقط عن كاهلهم كافة الضرائب، وقد حذا الولاة المماليك حذو الوالي سليمان باشا الكبير في التعامل مع هذه العشائر، وقد كان مقاتلو عشيرة العقيل من الرجال الأوفياء، إذ لم يتخلوا عن الولاة إلا في حال صدور فرمان من السلطان العثماني وعزلهم رسمياً عن منصب الولاية، وبذلك ينتقل ولاء العشيرة إلى الوالي الجديد الذي يتقلد منصب الولاية[(1)].

وكان مستوى الحصة العشائرية يرتبط بنوعية الخطر الذي تواجهه الولاية، فكان مستوى الخطر هو الذي يحدد مستوى تلك المشاركات، فكلما كان هذا الخطر نسبياً ومحدوداً تمت الاستعانة بعدد أقل من مقاتلي العشائر، وكانت القيادة تنحصر في القائد الذي يحدده الوالي لقيادة الحملة العسكرية، أما إذا دعت الحاجة ودَقَّ ناقوس الخطر، فكانت قيادة العشيرة تسند إلى شيخها باعتباره هو من يتزعمها، وهو بذلك من يمثلها أمام السلطات الحكومية التي تنخرط تحت لوائها. وكان اسم كل والٍ يقترن باسم شيخ عشيرة ما، فعلى سبيل المثال كان اسم الشيخ "ناصر الشبلي" شيخ عشيرة آل شبل، كثيراً ما يقترن ذكره بالكتخدا علي باشا، وكان اسم الشيخ جعفر يقترن بـ "سليمان الميراخور" وذلك في عام 1826م[(2)]،كما كانت الكثير من العشائر إلى: تعفى من الضرائب مقابل مشاركتها جنباً إلى جنب مع جيش الولاية وقبولهم الخدمة العسكرية، وكان يحق للوالي استدعائهم متى دعت الحاجة إلى ذلك[(3)]. وفيما يتعلق بعشائر الجبور التي اتخذت أعداد كبيرة منهم من بغداد مستقراً لها، فكانوا من أوائل الذين قدموا المساعدة والدعم إلى الوالي علي باشا في بداية ولايته (1802-1807م)، ضد التمرد الذي

[(1)] ابن سند، **مطالع السعود بطيب أخبار الوالي داود**، ص227، ص371؛ نوار، **تاريخ العراق الحديث**، ص99.

[(2)] ابن سند، **مطالع السعود بطيب أخبار الوالي داود**، ص227، ص285

[(3)] الوائلي، **تاريخ الشعر العراقي**، ص66-76

طاله من قبل آغا الإنكشارية، وكانت لهم صولات ضد الخطر الفارسي الذي كان يواجه داود باشا في عام 1821م، فتصدرت أسماؤهم قائمة المجندين الذين وقفوا مع الوالي المملوكي داود باشا، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على أن عشيرة الجبور أيضاً قد امتهنت الخدمة في المنظومة العسكرية، بل وأصبحت ضمن صنوف التشكيلات العسكرية لجيش الولاية، وقد مُنِحَت تلك العشائر مبالغ مالية مقابل مساهماتها العسكرية[(1)] .

كما أقدمت الحكومة في بغداد على توظيف التكتلات العشائرية، ومن هذه التكتلات تكتل حلف عشيرة المحيسن، وقد ضم هذا الحلف تكتلات لعشائر عديدة منها (عشائر كنعان، وآل غانم والمطور)، وضم أيضاً عشيرة عنزة "العيدان" وغيرها من العشائر، وكان الغرض من ذلك التوظيف هو حماية حدود البصرة من تحرشات بلاد فارس، وتحرشات العشائر القادمة من البصرة خلال فترة جني محصول النخيل من التمور، وقد سبق لهذا التكتل العشائري أن حقق نجاحاً ملحوظاً في درء الأخطار، وسبق وأن قدمت الحكومة إعانات مالية لهم، ومنهم شيخ عشيرة عنزة "حمود الهذال" والذي قدمت له الحكومة إعانات للإنفاق على عشيرته، كما قامت الحكومة بإغداق الأموال على تلك العشائر مقابل كل خدمة عسكرية قد قاموا بها[(2)].

ولعبت العشائر دوراً مهماً في حماية طرق المواصلات إلى جانب الحكومة، فكانت تلك الحماية العشائرية للطرق والمواصلات مدعومة حكومياً، وبذلك تم تسهيل مهمة نقل البضائع التجارية وتوفير الحماية للمسافرين الذين كانوا يتعرضون إلى مضايقات من قبل الأيزيديين[(3)]، واستغلت بعض العشائر موقعها هذا وقامت باحتكار

[(1)] نوار، **تاريخ العراق الحديث**، ص99

[(2)] عباس العزاوي، **بحوث تاريخية** 7، جـ1، ورقة8؛ المنشيء البغدادي، **رحلة المنشيء البغدادي**، ص34؛ نوار **تاريخ العراق الحديث**، ص99

[(3)] المنشيء البغدادي، **رحلة المنشيء البغدادي**، ص52-53؛ وانظر: الوائلي، **تاريخ الشعر العراقي**، ص51

طرق المواصلات وحماية القوافل التجارية، ومن تلك العشائر عشيرة العقيل التي فشلت الحكومة بسحب بساط العمل منها، وتسليم المهمة إلى عشيرة أخرى[(1)].

كما وقد بقيت "الإدارة العشائرية" فعالة تحت قيادة الشيخ محمد الشاوي من خلال وظيفته "باب العرب" إلا أنّ الوالي علي باشا (1802-1807م) بدل موقفه فقرر إعدام الشيخ محمد الشاوي وأخيه في عام 1803م، لكن سليمان باشا الصغير أعاد كل أملاك عائلة الشاوي عندما آلت إليه الولاية، وصحح ما اقترفه علي باشا، فعمل على إعادة جميع أملاكهم إلى الشيخ قاسم بك الشاوي[(2)].

ويبدو أن غياب الشيخ سليمان الشاوي ومن بعده محمد الشاوي وأخيه عبد العزيز الشاوي قد أثّر على "الإدارة العشائرية" فتغيرت وظيفة "باب العرب" عما عهدته العشائر سابقاً، ورغم الجهود التي بذلها قاسم بن محمد الشاوي، إلا أنه فشل بأن يسد مكان أبيه وعمه، حتى أنه لم يستطع احتواء الأزمة العشائرية التي حدثت في عهد الوالي سعيد باشا (1813-1816م)، كما أنه وبعد خروجه منتفضاً على الوالي داود باشا، قرر الأخير استبعاده من منصبه وتسليم المنصب إلى الشيخ عبد الله بك الشاوي، ولم يرغب الوالي داود باشا باستمرار "الإدارة العشائرية" بل كانت له مآرب أخرى من تنصيب الشيخ عبد الله في منصب " باب العرب"، ألا وهي ربط عبد الله الشاوي وفخذ عشيرته بهذا المنصب، وبذلك تحققت غاية داود باشا، وهي حرمان الشيخ قاسم الشاوي من كافة الامتيازات والدعم من قبل عشيرته[(3)]. وقد غاب دور منصب "باب العرب" وتراجع عما كان عليه في السابق بعد هذه الأحداث، وأصبح حبراً على ورق، و مجرد اسم يمثل القبائل لدى الحكومة ويتوسطون به إليها طلباً لمسامحة الوالي

[(1)] انظر: الفهد، **السياسة العثمانية تجاه العشائر العراقية 1750-1869م**، ص172.

[(2)] عثمان بن سند، **سبائك العسجد في أخبار أحمد نجل رزق الله السعد**، (بومبي، مطبعة البيان، 1897م)، ص81-82؛ وانظر: آلكسَندر أدامُوف، **ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها**، ترجمه من الروسية إلى العربية: هاشم صالح التكريتي، (البصرة، مطبعة التعليم العالي، 1989م) ج2، ص141-142.

[(3)] نوار، **تاريخ العراق الحديث**، ص82.

للعشائر التي قد اشتركت بالخروج عليه، ومن ذلك ماحدث في عام 1818م عندما توسط "باب العرب" لشيخ عشائر زبيد[(1)].

ولابد من القول في هذا السياق أن السياسة العسكرية التي انتهجها الولاة في التعامل مع العشائر غلب عليها التقريب بين النظام الإقطاعي والنظام العسكري، فقد كان واجباً على العشائر المنتفعة من إقطاع الأراضي أن تقدم الولاء وتعرف التزاماتها تجاه الحكومة التي أقطعتها تلك الأراضي، ومن ضمن تلك الالتزامات المساهمة العشائرية والدعم العسكري متى وجب الأمر، وهذا ما سهل مهمة جمع وإعداد مقاتلين يحاربون جنباً إلى جنب مع جيش الولاية في فترة زمنية وجيزة[(2)].

وهنا يتبين بأن العهد المملوكي يتشابه إلى حد ما مع الحكم المباشر على العراق في كيفية التعامل مع العشائر، إذ مُنحت الأراضي للعشائر في عهد المماليك مقابل الوقوف مع حكومتهم في كل الأزمات، وهذا ما رست عليه المركزية العثمانية في أواخر القرن الثامن عشر، ومطلع القرن التاسع عشر، نتيجة استمرار الحركة الوهابية، واستمرار الضغط من قبل "آل سعود" على العراق فكان الولاة العثمانيون يكافئون العشائر المخلصة لهم ومثال ذلك استفادة عشائر المنتفق حين كانت تبدي تعاونها مع الولاة العثمانيين، إذ تقرر منحهم وارداً ثابتاً من إيرادات البصرة لسد كافة احتياجاتهم، كما وسعى الوالي داود باشا إلى إقطاع الأرض لعشائر شمر الجربا، وذلك لتشجيعهم على الاستقرار، وسعياً منه لتشكيل قوة عسكرية تردع عنه أي عداء داخلياً كان أم خارجياً[(3)] .

والخلاصة أن الدور العشائري في المنظومة العسكرية جاء نتيجة للتفكك الذي أصاب المؤسسة العسكرية للحكومة العثمانية، وخاصةً بعد ما تحولت أبرز الصنوف العسكرية العثمانية وهي الإنكشارية إلى عنصر غير

[(1)] نوار، تاريخ العراق الحديث، ص83-84؛ الكركوكلي، **دوحة الوزراء في تاريخ وقائع بغداد الزوراء**، 1830، ص276

[(2)] خليل علي مراد، **تاريخ العراق الإداري والاقتصادي في العهد العثماني الثاني 1638-1750**، ص344-345

[(3)] العزاوي، **عشائر العراق**، جـ1، ص135؛ السعدون، **إمارة المنتفق**، ص164

مرغوب فيه، فقد أصبح يتدخل في شؤون الحكومة العثمانية تاركاً عَمَلَه الأساسي، ولهذا استعان الولاة بقوة عسكرية بعيدة عن انحلال وتدهور الإنكشارية وهي قوة تدين لهم بالولاء المطلق. وعلى الرغم من جهود الولاة، وعلى رأسهم داود باشا، لاستحداث جيش متطور ومدرب على طراز الجيوش الأوروبية، والسعي إلى التخلص من المشاركات القبلية للعشائر، إلا أن تلك الجهود ذهبت أدراج الرياح، لافتقار داود باشا وكل من سبقه من الولاة لوجود جيش بتعداد يغطي النقص الموجود في جيش الولاية، خاصةً بعد الضغط الوهابي على العراق، وبعد التحركات العسكرية لبلاد فارس من جهة، والتحركات العشائرية والصراعات الداخلية بين العشائر والحكومة العثمانية من جهة أخرى، لكن تجنيد العشائر أسهم في سد ذلك النقص الحاصل في جيش الولاية، بل ورسم ذلك البعد العسكري حدود العلاقات بين الحكومة والعشائر.

أما فيما يخص الجانب الإداري فقد لعبت العشائر دوراً مهماً في الولاية إلى جانب الوالي، عن طريق الإدارة العشائرية التي مثلها منصب "باب العرب" لحل المشاكل المتعلقة بالعشائر، فمثل باب العرب وجود ناطق رسمي للعشائر داخل المنظومة الإدارية للحكومة، لكن المنصب أخذ يتحول وظيفة ثانوية، خاصةً بعد اعدام إسلافه السابقين.

المطلب الثاني: الإجراءات الحكومية ضد الانتفاضات والتمردات العشائرية

أولاً: الوضع العشائري العام إبان حكم المماليك

لم تكن الصراعات والاضطرابات العشائرية حديثة في المجتمع العراقي، بل اعتبرت ظاهرة طبيعية ومألوفة منذ أن تسلم العثمانيون مقاليد الحكم في العراق عام 1535م، خاصةً وأن العراق خليط من تركيبة عشائرية تشغل حيزاً كبيراً من طبيعة هذا المجتمع. ومنذ بداية سيطرة العثمانيين على العراق ومنذ القرن الأول لحكمهم اصطدموا

بالقبائل والعشائر العراقية[1]، فشكلت التحركات والصراعات العشائرية سلسلةً مستمرة من المشكلات التي استمرت حتى بداية حكم المماليك (1750-1831) م، وبقيت مستمرة حتى بعد عودة الحكم العثماني المباشر على العراق (1831-1914).

وكانت تلك المشاكل من أهم الأزمات المحورية التي شغلت الولاة العثمانيين، إذ كانت تشكل تهديداً لأمن الولاية، لا سيما أن هذه الحالة العشائرية بتمردها وانتفاضاتها المستمرة ضد الوجود العثماني، ونزاعاتها فيما بينها قد كلفت الحكومة العثمانية الكثير من الأموال[2].

وقد اختلفت الاجراءات المتبعة للحد من جماح التحركات العشائرية من والٍ إلى آخر، فبعض الولاة اتخذ من العنف والقسوة منهجاً للتعامل مع العشائر الخارجة عليه، ومنهم من اتخذ إجراءات عسكرية صارمة بحقهم، أما البعض الآخر فقد تهاون معهم نتيجة الظروف التي تمر بها الولاية.

وقد شهد القرن السابع عشر العديد من الانتفاضات العشائرية، وخاصة في مناطق وسط وجنوب العراق، واستمرت تلك التحركات العشائرية إلى القرن التاسع عشر حيث كانت تنشط بين الحين والآخر بسبب التذمر من الضرائب التي كانت تفرض على الأراضي الزراعية، ففي سنة 1803م انتهت فترة حكم سليمان باشا الكبير، وخلفه في المنصب صهره الوالي علي باشا (1802-1807م)، والذي ما انفك ينشغل بالتصدي لتلك التحركات العشائرية المعارضة له، في الوقت الذي كان ناقوس الخطر الوهابي يزداد على العراق، ففي العام نفسه تم إعدام الشيخ محمد الشاوي وأخيه عبد العزيز من قبل علي باشا، في حين تم اعتقال بن سلمان الشاوي ابن أخ كل من

---

[1] عماد أحمد الجواهري، **تاريخ مشكلة الأراضي والإصلاح الزراعي في العراق1933-1970**، أطروحة دكتوراة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1982، ص10-13. وانظر: طارق نافع الحمداني، **انتفاضات القوى العربية المحلية في البصرة والجزائر ضد التوسع العثماني خلال القرن السادس عشر**، آفاق عربية، مج9، العدد8، 1984، ص67-68

[2] تنين صادق جعفر الأنصاري، **العراق في عهد الوالي سليمان باشا الكبير 1780-1802**، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة البصرة، 1998، ص32

محمد الشاوي وأخيه عبد العزيز، مما أدى إلى نشوب فوضى عامة قامت بها عشائر العبيد، مما دفع الوالي علي باشا إلى اتخاذ الإجراءات العسكرية ضدهم. [(1)]

وسرعان ما اتخذ شيخ الخزاعل "محسن الغنام"، والذي يسكن منطقة الشامية[(2)] موقفاً عدائياً ضد سياسة علي باشا، وذلك في عام 1804م، مما دفع علي باشا إلى تجهيز حملة عسكرية، والقضاء على تحركهم العشائري، بل وإتلاف محاصيلهم الزراعية وهد مساكنهم، في حين استمرت عشائر عبيد على موقفها المعادي لعلي باشا حتى نهاية فترة حكمه، وقد بذلت جهود لإرجاع العلاقة الحسنة بين عشائر العبيد وعلي باشا، إلا أنها بائت بالفشل لتبقى عشائر العبيد متمسكة بموقفها[(3)].

وفي خضم انشغال الولاية بتحركات العشائر البابانية في شمال العراق، سارع شيخ عشائر بني لام "عرار عبد العال" إلى إعلان كسر طاعته للدولة العثمانية والامتناع عن دفع الاستحقاقات الضريبية إلى حكومة الولاية، فأُسندت قوة عسكرية إلى "الكتخدا سليمان" بهدف تأديب هذه العشائر، ولما وصلت أنباء الحملة إلى المنتفضين، سارعوا إلى تغيير أماكنهم تاركين خلفهم قسماً من ماشيتهم التي اغتنم الجيش عدداً كبيراً منها، وواصل سليمان زحفه نحو العشائر، وأصدر أمراً يقضي بعزل شيخ "قبيلة الرحمة"[(4)] الشيخ حاشي، ومنح المشيخة إلى الشيخ "مهنا الجساس"، ولم يكتف بذلك بل عزل الكتخدا سليمان شيخَ عشائر بني لام، ومُنحت المشيخة إلى الشيخ

[(1)] ياسين بن خير الله العمري، **غاية المرام في تاريخ محاسن بغداد دار السلام**، (بغداد، مطبعة البصري، 1968م)، ص202، ص208

[(2)] الشامية: مدينة الشامية مدينة عراقية، هي المركز الإداري لقضاء الشامية وتقع في محافظة الديوانية إلى الجنوب من بغداد بحوالي 147 كم. تُعتبر الشامية إحدى أهم مدن الفرات الأوسط، وهي ثاني أكبر مدن المحافظة بعد مدينة الديوانية. أُسِّسَت كمدينة حديثة في العهد العثماني عام 1822م وقد سُمِّيت آنذاك بالحميدية نسبة إلى السلطان العثماني عبد الحميد الأول، إذ جرت العادة في العهد العثماني أن تسمّى المدن بأسماء السلاطين العثمانيين وبعدها سُمِّيت بالشامية بعد قيام المملكة العراقية بحملة تغيير الأسماء والألقاب العثمانية، إذ تمت تسميتها بالشامية نسبةً إلى الاسم القديم «شوميا»، وقيل لأنها كانت محط استراحة للقوافل بين بلاد الشام والعراق، أو نسبة إلى ضفة الفرات التي تسمى بهذا الاسم. انظر: العطية، **تاريخ الديوانية قديماً وحديثاً**.

[(3)] نورس، **حكم المماليك**، ص66؛ العمري، **غاية المرام في تاريخ محاسن بغداد دار السلام**، ص208

[(4)] قبيلة الرحمة: هي فخذ من عشائر بني لام. انظر: الكركوكلي، **دوحة الوزراء في تاريخ وقائع بغداد الزوراء**، ص232

الجديد "عباس الفارس"، في محاولة من سليمان لإيقاع الخلاف بين زعماء العشائر، و تشجيعهم على التناحر على مشيخة القبيلة، لكن هذا لم يحدث وسرعان ما باء بالفشل، إذ اتفق كل من الشيخ عرار عبد العال والشيخ الجديد عباس الفارس على تأخير القوة العسكرية لفترة وجيزة حتى يتمكنا من الابتعاد عن الجيش النظامي، وأبلغ عباس الفارس الكتخدا سليمان بأن خطته قد كشفت، لكن الأخير لم يستطع اللحاق بهم، فوجد أمامه قبيلة "المكاصيص"[(1)]، فغار عليها وصادر منها حوالي اثني عشر ألف رأس من الغنم، قام بإرسالها إلى مركز ولاية بغداد[(2)].

أما فيما يتعلق بعشائر بني لام، فقد بقي الشيخ الجديد "عباس الفارس" على مشيخة العشيرة، لكن بشرط دفع كافة الاستحقاقات الضريبية المفروضة على كافة القبائل، وإعلان الولاء والطاعة للحكومة العثمانية. أما بالنسبة إلى عشيرة ربيعة فقد أجبرهم الكتخدا سليمان على تقديم رهائن للحكومة حتى يتم إيفاء ما بذمتهم من ضرائب متبقية إلى خزينة الدولة، كما تم إجبار عشائر المعدان على إعطاء الحملةِ عدداً من رؤوس الماشية عنوة [(3)].

ويتبين للباحث أن الحملة التي شنها سليمان الكتخدا قد قصدت في مسارها أكثر من تجمع عشائري، لأن المستهدف من تلك الحملة هي عشائر بني لام وربيعة التي خرجت عن طاعة الوالي، إلا أن الحملة قد قصدت عشائر أخرى غير خارجة عن الطاعة والولاء، وهذا يدل على أن سياسية المماليك وإجراءاتهم كانت تعسفية آنذاك، حيث كانت ترى في العشائر مصدراً لتمويل خزينة الولاية والدولة في آن معاً، الأمر الذي أضر بالعشائر التي لم ترفع راية العصيان على الوالي والحكومة في ذلك الوقت.

[(1)] المكاصيص: عشيرة من أصل عشائر ربيعة سكنت واسط، وأصل التسمية عائد إلى اسم جدهم محمد المقصوص، العامري، **معجم العامري للقبائل والأسر والطوائف في العراق**، جـ1، ص316-317

[(2)] الكركوكلي، **دوحة الوزراء في تاريخ وقائع بغداد الزوراء**، ص232،

[(3)] العزاوي، **تاريخ العراق بين احتلالين**، جـ6، ص169-171

أما بالنسبة إلى فترة الوالي سليمان باشا الصغير (1807-1810م)، فقد شهدت استقراراً ملحوظاً في الوضع العشائري العام إلى حد ما[1]، إذ عمد الوالي سليمان باشا إلى سياسية التهدئة ونبذ العنف مع العشائر، وكانت من أولى مساهماته الإدارية الإصلاحية الناجحة ما يأتي:

1- إصلاح المنظومة الإدارية من خلال محاسبة المقصرين في شؤون الولاية من الموظفين.

2- بادر الوالي إلى مصالحة عشائر العبيد، كما وصالح واسترضى شيوخها بيت الشاوي.

3- كان تخفيف الضرائب من أهم سياساته، ونتيجة لذلك طرأ تغير واضح نحو الاستقرار في الولاية في فترة حكمه على عكس الولاة السابقين.

4- ابتعد سليمان باشا الصغير عن التدخل في شؤون العشائر[2]

وبعد فترة سليمان باشا الصغير، آلت الولاية إلى عبد الله باشا (1810-1813م) الذي كان هدفه القضاء على العشائر البابانية[3]، والتي كانت تحت قيادة "البابلي عبد الرحمن"، وبقي الحال على ما كان عليه فيما يخص عشائر العبيد التي كانت مشيختها بيد "قاسم الشاوي"، إذ كان موقفها معارضاً لسياسات عبد الله باشا، خاصةً

---

[1] الفهد، **السياسة العثمانية تجاه العشائر العراقية 1750-1869م**، ص156-157

[2] آداموف، **ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها**، ج2، ص140-141، ترجمة سليمان باشا الصغير؛ **مجلة لغة العرب**، ج2، شهر آب، 1911، ص96-97.

[3] البابانية: البابانيون كانوا أصحاب الإمارة الكردية التي عرفت بإمارة بابان (1649 - 1851)، وتشير بعض المصادر إلى أن أصولهم ترجع إلى القبائل الكردية التي كانت تقطن منطقة بَشْدَرْ في شمال العراق، وأن رئيس القبيلة أحمد الفقيه استلم لقب " بَهْ بَهْ " أو " بابان " من السلطان العثماني مكافئة لصراعهم مع الصفويين. ومثل بقية الإمارات الكردية كانت حدود الإمارة ومدى استقلاليتها تتغير حسب التحالفات والضغوط الخارجية والصراعات الداخلية. وفي عام 1783 أو 1781 بنى البابانيون مدينة السليمانية واتخذوها عاصمة لهم، وكانت علاقة هذه الإمارة متوترة مع الإمارات الكردية الأخرى مثل إمارة سوران وإمارة بوتان بالإضافة إلى صراعهم مع العثمانيين والقاجار الإيرانيين. انظر: توفيق قفطان، **تاريخ حكام بابان في قه لا جولان إلى بناء السليمانية**، ترجمة: شعبان مزيري. (د.ت، د.ن).

بعد انهيار ولاية سليمان باشا الصغير، ومن أجل هذا بدأ تحالف عشائر العبيد مع الزيديين للقضاء على عبد الله باشا الذي استطاع أن يخمد هذا التحرك العشائري المعارض للدولة[(1)].

وشهدت فترة الوالي سعيد باشا (1813-1816) عدة اختلافات في الأوضاع العامة، فشخصيته المهزوزة، والمضي قدماً بآراء أمه التي تحكمت به، إضافة إلى ذلك عدم امتلاكه الخبرة الإدارية والعسكرية الكافية لإدارة دفة الولاية إلى بر الأمان، كلها عوامل أدت إلى عدة اضطرابات في الوضع العام للعشائر، خاصةً عشائر المنتفق وعشائر عبيد[(2)].

وكانت أولى تلك العشائر هي عشائر اتحاد الخزاعل، حيث أعلن شيخ الخزاعل "سليمان المحسن" وذلك في سنة 1813م، الامتناع عن تأدية الضرائب المفروضة عليهم، وبالتالي خروجه عن طاعة الوالي، وسرعان ما تم تجهيز حملة عسكرية يقودها الوالي بنفسه وذلك في سنة 1814م، فوصل إلى الحِلَّةِ، لكنه لم يتخذ موقفاً جدياً يتسم بالحزم والشدة من خروج الخزاعل عليه، بل اكتفى بإرسال عدة رسائل إلى شيخ الخزاعل، طالبهم فيها الوالي بالكف عن حالة الفوضى، وتسديد الضرائب المستحقة إلى خزينة الدولة، وبعد تلك الرسائل التي وجهت من سعيد باشا، عاد أدراجه إلى بغداد[(3)].

وكانت سياسة سعيد باشا التي اتسمت بالضعف، قد تسببت في إحداث فجوة كبيرة بين الحكومة والعشائر، ونتيجة لذلك فقدت الولاية جزءاً كبيراً من هيبتها عند العشائر التي أدركت الضعف الذي أصاب المنظومة الإدارية، وبالتالي لم يعد للوالي أية هيبة عندهم، وبدأوا يتجرأون عليه، فانتفضت عشائر العبيد والخزاعل، ثم تبعتهم عشائر

[(1)] العزاوي، **بحوث تاريخية**، ورقة1

[(2)] العزاوي، **تاريخ العراق بين احتلالين**، ج6، ص227؛ عماد عبد السلام رؤوف العطار، **الحياة الاجتماعية في العراق إبان عهد المماليك 1749-1831**، أطروحة دكتوراة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1976، ص 232-233

[(3)] الكركوكلي، **دوحة الوزراء في تاريخ وقائع بغداد الزوراء**، 262

الشامية في سنة 1814م، مما شجع على خروج عشائر شمر الجربا والظفير والرولة، الذين ساروا على نهج عشائر الخزاعل والعبيد[1].

ومن جانب آخر أدت الحملات العسكرية إلى تأجيج الوضع القَبَلي بصورة عامة، ونتيجة لذلك طُوقت مناطق سنجق كربلاء بالكامل من قبل أبناء العشائر، وتزامن ذلك مع وجود عددٌ من الزائرين لكربلاء من بلاد فارس، وكان من ضمن الزائرين حرم الشاه "القاجاري فتح علي شاه" وعددٌ من وجهاء بلاد فارس، فخشي الوالي من أي احتكاك يتسبب في تهدور العلاقات مع بلاد فارس، لذلك أمر بتجهيز حملة عسكرية تحت قيادة "داود الدفتري" للقضاء على حالة الفوضى العشائرية، وفك الطوق الذي ضربته العشائر على سنجق كربلاء، وتوفير الحماية اللازمة للزوار الأجانب، وعلى إثر ذلك وصلت الحملة العسكرية إلى منطقة الحلة، وحين علمت العشائر بتحرك الحملة العسكرية نحوهم، قرروا التراجع إلى البادية وعدم الصدام مع الجيش، لعدم توفر الإمكانيات الكافية للعشائر، وبعدها أمر القائد العسكري بإرسال قوة عسكرية لمرافقة الوفد الفارسي من كربلاء إلى النجف الأشرف، ومنها إلى الحلة، ورافقتهم القوة العسكرية إلى حين وصولهم إلى ولاية بغداد[2].

وقد تابع الدفتري حملاته العسكرية ضد العشائر المناهظة للسلطة، وتوجه إلى معقل عشائر زبيد، فقرر تغيير مشيختها، وتم استبعاد الشيخ "حسن البندر" بسبب مواقفه المعارضة للسطات الرسمية، وتم تجديد مشيخة العشيرة، ليترأس الشيخ "شلفح الشلال" تلك العشيرة بدلاً من "حسن البندر"، وكانت المشيخة الجديدة مشروطة بحماية طرق المواصلات. أما فيما يخص عشائر الجبور، فقد هاجم الدفتري عشيرة "الواوي" التي تعد فخذاً تابعاً لعشيرة

---

[1] نورس، **حكم المماليك في العراق**، ص88

[2] نورس، ، المرجع السابق ص88-89؛ وانظر: الفهد، **السياسة العثمانية تجاه العشائر العراقية 1750-1869م**، ص158

الجبور، وقام بأسر شيخها، وبالتالي تشتت معظم أفراد العشيرة متجهين نحو الأنهار، فلم تستطع الحملة العسكرية تعقبهم، لكن الحملة استطاعت أن تغنم من العشيرة أموالاً وعدداً من رؤوس المواشي وأرسلتها إلى الولاية[1].

وبعد استتباب حالة الأمن نسبياً في المحافظات الوسطى، بقيت عشيرة الخزاعل التي تقطن في منطقة الديوانية هي وحدها من ترفع راية المناهضة ضد ولاية بغداد، فبدأت الاستعدادت لخوض حملة عسكرية واسعة، وكان الهدف منها القضاء على حالة العصيان التي بدأتها العشيرة في منطقة الديوانية، لكن سرعان ما تراجعت العشائر عن حالة الصدام وخشيت من نتائجه، فقررت طلب المهادنة والصلح، وعلى إثر ذلك لم تدخل الحملة العسكرية إلى منطقة الديوانية، وانسحبت إلى بغداد بعد موافقة الشيخ "محسن الغنام" على المضي مع الدفتري إلى بغداد حيث سعيد باشا، والإيفاء بالضرائب المترتبة عليهم، والتي دفعوها في سنة 1814م.[2]

وبفضل الجهود التي بذلها القائد "داود الدفتري" سادت حالة من الاستقرار في الوضع العشائري، وبدأ الهدوء يعود شيئاً فشيئاً، حتى عمل الشيخ قاسم الشاوي على تحريض شيخ عشيرة العبيد والوالي سعيد باشا ضد عشائر الخزاعل، وذلك لعدم قبولها تأييد الشيخ "سلمان المحسن" ضد الوالي "عبد الله باشا" (1810-1813)، فاستغل شكوى أحد شيوخ العشيرة وهو"عباس الفارس" على الشيخ "محسن" فأُلقي القبض عليه بسبب الانتفاضة ضد الوالي[3].

ومن خلال هذه الفتنة حرض الشاوي سعيد باشا على المضي بحربه، وشجعه على الخروج والقدوم إليه، وفي سنة 1815م خرج الوالي سعيد باشا بحملة عسكرية قاصداً قاسم الشاوي، فنزل الجيش في منطقة الحسكة مما أثار حفيظة شيخ عشائر الشامية من الخزاعل "مغامس الشلال"، واضطروا إلى ترك المكان وإخلائه، ليذهبوا إلى

---

[1] الكركوكلي، **دوحة الوزراء في تاريخ وقائع بغداد الزوراء**، ص 264، عثمان بن سند البصري، **مطالع السعود بطيب أخبار الوالي داود**، ص283

[2] الكركوكلي، **دوحة الوزراء في تاريخ وقائع بغداد الزوراء**، 264. العزاوي، **تاريخ العراق بين احتلالين**، جـ6، ص224

[3] الفهد، **السياسة العثمانية تجاه العشائر العراقية 1750-1869م**، ص159

مكان آخر، أما فيما يخص الشيخ "سلمان المحسن" فاتخذ مع عشائره من منطقة لملوم حصناً لهم، لكنهم لم يمكثوا بها طويلاً، وذلك لخشيتهم من عقاب الوالي، وتجنباً للدخول في نزاع خاسر مع الحملة العسكرية، وقصدوا إلى منطقة الأهوار وتحصنوا بها، في حين دمرت قوات الوالي منطقة لملوم عقاباً لهم، ولم تستطع الحملة العسكرية أن تتبعهم إلى منطقة الأهوار بسبب وعورة الطريق، ثم اتجهت الحملة العسكرية إلى عشائر الجليحة قرب منطقة الأهوار لاستيفاء بعض الالتزامات الضريبية منهم، لكنها بائت بالفشل[(1)].

وبعد تسلم داود باشا مقاليد الحكم في ولاية بغداد وذلك في سنة 1816م، كان جل اهتمامه السيطرة على الجهات القريبة من بغداد، وملىء خزينة الولاية بالعائدات الضريبية والأموال، وقد وصف سليمان فائق الذي كان معاصراً لفترة داود باشا أيام صباه فقال: "...ومما يؤسف له كثيراً أنه في زمن حكومته حصل منه حيف وظلم في أمور كثيرة فلم يخلُ من أن ينعت به، ولم يكن كريماً سخياً، وتجاوز الحد في جلب المال وادخاره فأفرط، ولا تزال الرسوم التي طرحها على بغداد يئن من ثقلها الأهلون، فاستمر أخلافه على استيفائها مع أنها لم تكن معروفة قبله ولا مسموعاً بها..."[(2)]، كما وهاجم العشائر الكبيرة، ومنها عشائر الدليم التي تصدرت قائمة داود باشا لأسباب تتعلق بما عليها من ضرائب كانت قد امتنعت عن سدادها، ولأن عشائر الدليم كانت من مؤيدي الوالي السابق سعيد باشا، فأراد داود باشا تشتيتها خوفاً من قيامهم ضده، وأراد تثبيت قوة السلطة المركزية في بغداد من خلال إدخال الرهبة والخوف إليهم، واتخذ من شهر تشرين الأول من العام 1817م موعداً للحملة العسكرية التي عزم عليها ضد الدليم[(3)].

[(1)] الكركوكلي، **دوحة الوزراء في تاريخ وقائع بغداد الزوراء**، ص266-267

[(2)] العزاوي، **تاريخ العراق بين احتلالين**، جـ6، ص330؛ انظر: الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، جـ1، ص 254.

[(3)] الكركوكلي، **دوحة الوزراء في تاريخ وقائع بغداد الزوراء**، ص279؛ العطار، **الحياة الاجتماعية في العراق إبان عهد المماليك 1749-1831**، ص235

وقد أسندت قيادة الحملة العسكرية إلى "محمد آغا"، وتم ترقية منصبه من قبل داود باشا إلى "كتخدا"، وبدأ الكتخدا "محمد آغا" الهجوم على عشائر الدليم الذين تحصنوا بمناطق يصعب الوصول إليها لشدة وعورتها، لكن الكتخدا سرعان ما ضيق الخناق عليهم، حتى اضطروا إلى عقد مفاوضات مع الحكومة بواسطة "باب العرب" والذي كان يرأسه " عبد الله الشاوي"، فتم عقد صلح معهم، شريطة أن يدفعوا ما عليهم من استحقاقات ضريبية، وأن يدلوا بالطاعة والولاء للوالي داود باشا[(1)].

ثانياً: تمردات عشائر الصقور

وعلى الرغم من الجهود المبذولة من الوالي داود باشا إلا أن الوضع العشائري بقي كما كان عليه خلال المدة التي تراوحت ما بين عامي (1816-1817م)، فكانت المشكلة الرئيسة في تلك الفترة هي القبائل الرعوية المحاذية للحدود العراقية، إذ أثرت هذه المسألة على سياسة المماليك نتيجة لما كانت تخلفه من آثار سلبية داخل العراق، وخاصةً على صعيد الوضع العشائري، فخلال سنة 1817م، أقبلت عشيرة الصقور من صحراء سوريا إلى العراق، وكان دخولهم إليه شرعياً بموافقة من الوالي، وقد جاؤوا لغرض الرعي في الأراضي العراقية، واتخذوا من أراضي المسيب[(2)] الغربية مستقراً لهم، لكنهم تعدوا على النظام، إذ لم يلتزموا بالأنظمة والقوانين، وسرعان ما حدث صدام بينهم وبين أهالي منطقة الحلة والحسكة، فأدى هذا الوضع المربك إلى حالة غير مستقرة، مما دفع الوالي داود باشا إلى إرسال قوة عسكرية كلفت بإخراجهم وطردهم خارج حدود البلاد، إلا أن القوات العسكرية لداود باشا سرعان ما اندحرت أمامهم، مما أدى إلى انسحابها إلى مركز الولاية في بغداد[(3)].

[(1)] العزاوي، **تاريخ العراق بين احتلالين**، ج6، ص248

[(2)] المسيب: قضاء تابع إلى مدينة بابل، يقع مركزه شمال مدينة الحلة ويبعد عنها مسافة 42كم، تبلغ مساحته 320كم مربع، انظر: علي القسام، **السفر المطيب في تاريخ مدينة المسيب**، النجف، 1974.

[(3)] عثمان بن سند البصري، **مطالع السعود بطيب أخبار الوالي داود**، 317

وتُظهر هذه الأحداث بوضوح أن استهانة الحملة العسكرية التي أرسلها داود باشا بخصومها، وعدم تقدير قوة عشيرة الصقور الحقيقية، والاستخفاف بهم باعتبارهم بدواً رحلاً، أدى إلى تشجيع العشائر على الانتفاضات ضد داود باشا، خاصةً بعده الهزيمة التي تعرضت لها قواته على يد الصقور، إذ زادت هزيمتها لقوات داود باشا من ثقتها وعرفت حجم قوتها، وباتت مستعدة لأية مواجهة عسكرية تحيط بها وتشكل خطراً عليها، وبعد ذلك خرجت عشائر شمر الطوقة وعشائر أخرى عن طاعة الوالي داود باشا، ورفضت دفع أي استحقاقات ضريبية فرضت عليها[(1)].

وبعد كل ما حصل من فوضى ارتأى الوالي داود باشا أن الحل الوحيد يكمن في القوة العسكرية واستخدام العنف والقسوة حلاً للقضاء على مناهضة العشائر، إذ أراد أن يعيد الهيبة التي فقدت بسبب عشائر الصقور لحكومته ولذلك أوكلت إلى "محمد الكتخدا" حملة يتوجه بها إلى عشائر شمر "طوقة" لصد انتفاضتهم، وعندما بدأ الكتخدا محمد يقترب من معاقلهم، أخذ الشيخ "مشكور الزورين" بالانسحاب بعشيرته لتجنب الاحتدام العسكري مع قوات الكتخدا محمد، لكن القوة العسكرية سلبت وصادرت مواشيهم وأملاكهم ورجعت بها إلى بغداد، وقد قدرت المسلوبات بحوالي (8000) آلاف رأس من الغنم وعددٍ غير قليل من الإبل[(2)]، ثم توجه الكتخدا إلى عشائر الصقور، وعند الاقتراب منهم استطاع بالحيلة أسر بعض زعمائها بعد أن تم منحهم الأمان من قبل عشيرة العقيل ليعقدوا صلحاً مع قائد الحملة العسكرية الكتخدا محمد، لكن الحملة العسكرية سرعان ما ألقت القبض عليهم، وسيرتهم إلى ولاية بغداد مقيدين بالأغلال، إذ لم يوف حليف الكتخدا شيخ عشيرة العقيل بعهد الأمان

[(1)] الفهد، **السياسة العثمانية تجاه العشائر العراقية**، ص161

[(2)] الكركوكلي، **دوحة الوزراء في تاريخ وقائع بغداد الزوراء**، ص289؛ العزاوي، **عشائر العراق**، جـ1، ص246

الذي منحه لهم وكان عدد أولئك الشيوخ الأسرى يترواح بين 8-10، بينما يذكر مصدر تاريخي آخر أنهم كانوا عشرة شيوخ [(1)].

وبعد إنهاء مشكلة عشائر الصقور التي حفزت وشجعت الكتخدا على الاندفاع نحو التكتلات العشائرية المتبقية، وصل بقواته إلى منطقة الديوانية، وسرعان ما أصدر أوامره إلى شيخ الخزاعلة وعشيرة البعيج بمهاجمة تكتلات عشائر عنزة التي جاءت من صحراء سوريا لغرض الرعي، وكانت عشائر العنزة تحت قيادة "ابن هذال وعبد الله بن حريميس"، وكان عددهم 4000 تقريباً، ودارت معركة عنيفة فيما بينهم استمرت من الصباح حتى المغرب، وبعد ساعات القتال العنيفة، تمكنت القوات الحكومية من دحرهم[(2)].

ثالثاً: داود باشا في مواجهة عشائر عفك والجليحة ودليم

بعد أن استتب الأمن وتخلص الوالي داود باشا من تمردات عشائر الصقور، بدأ بتجهيز الجيش ضد عشائر عفك والجليحة وتم ضربهم بالمدافع، مما أدى إلى تفرق عشائر الجليحة إلى فرقتين، الأولى كانت تحت مشيخة "نهر الطعيس" والذي كان يميل إلى إبرام صلح مع الوالي، وقد تمت الموافقة على طلبه من قبل محمد الكتخدا، وذلك لتشتيتهم وإضعاف موقفهم وعزلهم عن الفريق الآخر والذي كان تحت مشيخة "مشكور الجليحي"، والذي كان لا يريد الصلح مع الوالي، فهرب بعشيرته إلى منطقة الأهوار لصعوبة تتبعهم من قبل قوات محمد الكتخدا بسبب طبيعة تلك المنطقة إذ كان يصعب تتبع أثر القبائل فيها[(3)].

[(1)] لونكريك، **أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث**، ص290؛ نوار، **داود باشا والي بغداد**، ص104

[(2)] لونكريك، **أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث**، ص290؛ عثمان بن سند البصري، **مطالع السعود**، ص319

[(3)] الكركوكلي، **دوحة الوزراء**، ص290.

أما فيما يخص عشائر عِفَك، فهي أيضاً حذت حذو عشائر جليحة، فانقسمت إلى قسمين، الأول أخذ من الأهوار مركزاً لتحركاته، والثاني اتخذ من قلعة "شخير"[(1)] معسكراً له.

وبدأت القوات العسكرية عملها ضد المتواجدين في القلعة، فأمر محمد الكتخدا بفرض الحصار عليها لكن وجود الخندق حال دون القوات وأصبح عقبة أمام مهاجمتها وقد أسهم طول القلعة في اقتناص جند الوالي الذين أصبحوا هدفاً سهلاً بسبب ارتفاعها الشاهق، لكن سرعان ما سيطر محمد الكتخدا على الموقف، فوضع مرتفعات تحاذي طول القلعة، وحصلت مقاومة شديدة من المرابطين داخل القلعة حتى أجبر الكتخدا على إقامة المتاريس لضمان سلامة القوات العسكرية.

وعند استمرار الحصار من قبل قوات الكتخدا، اضطر المرابطون من المنتفضين إلى الانسحاب والسير باتجاه الأهوار من أجل إعادة تنظيم صفوفهم مع بقية تكتلاتهم العشائرية هناك، وعند دخول الجيش إلى أماكن تواجدهم، صادر جميع ما تركه أبناء العشائر خلفهم من المواشي والمعدات الزراعية، كما دمر الجيش كافة تحصيناتهم الدفاعية حتى لا تستخدمها عشائر عفك مرة أخرى[(2)].

وقد عززت هذه الإجراءات من إمكانيات الوالي داود باشا، وأظهرت أنه حازم في جميع إجراءاته التي يتخذها بشأن النزاعات والمناهضات العشائرية التي تقف ضد سلطته، ونتيجة لذلك اضطرت عشائر الجليحة إلى عقد المهادنة مع الوالي داود باشا، وأدت استحقاقاتها المالية التي عليها إلى الولاية وهي 50 ألف قرش، كما قامت عشائر "آل فتلة"[(3)] بنفس ما قامت به الأخيرة، وبذلك انتهت مهمة "محمد الكتخدا" وعاد إلى الولاية سنة

[(1)] بنيت هذه القلعة من قبل شيخ عشائر عفك شخير بن يوسف بن غانم وحملت اسمه، وقد أسست عام 1818م، وكانت محكمة ورصينة، كما أنها كانت محاطة بخندق عميق جداً وهي تشبه قلعة الإحساء. العزاوي، **تاريخ العراق بين احتلالين**، ص259.

[(2)] البصري، **مطالع السعود**، ص319-320؛ نوار، **تاريخ العراق الحديث**، ص105.

[(3)] آل فتلة: من عشائر الفرات الأوسط، سكنت الهندية والشامية ومنطقة أبي صخير، وكانت المشيخة عندهم عند آل فرعون.

1818م، وتم تكريمه من قبل داود باشا على كافة جهوده المتمثلة بالتصدي لتحركات العشائر المناهظة للسلطة العثمانية[1].

أما فيما يتعلق بعشائر الدليم، فقد استغلت الوضع العشائري واستغلت كذلك التحرشات الصفوية التي كان يمر بها داود باشا وذلك في سنة 1818م، وعدة مشاكل كانت تواجه هذا الوالي، ومنها مشكلة "صادق بيك بن سليمان باشا" الذي أعلن الخروج ضد الوالي داود باشا، ولذلك امتنعت عشائر الدليم عن دفع الاستحقاقات الضريبية إلى داود باشا، ونتيجة لذلك قرر الوالي داود باشا تجهيز حملة عسكرية ضدهم، فأسرعت عشائر الدليم إلى منطقة من الأشجار الكثيفة يحتمون بها، وعند وصول الحملة العسكرية حصل الاحتدام بينهم وبين قوات الوالي وكانت معركة اشتد بها القتال وحمي الوطيس، إلا أن عشائر الدليم هزمت نظراً لتفوق الحملة العسكرية عليهم. وكان لسلاح المدفعية العثمانية أثرٌ في حسم المعركة لصالح الجيش، وعلى إثر ذلك صادرت الحكومة جميع الأموال والمواشي التابعة لهم عقاباً لهم لقاء خروجهم على سلطة الدولة، ثم زحفت القوات الحكومية باتجاه عشائر "جميلة[2] وزوبع وآل عيسى"[3] وكانوا يتواصلون مع الدليم سراً. لكن عشائر زوبع استسلمت للأمر الواقع وأدركت أن المقاومة لن تجدي نفعاً مع تفوقات الحملة العسكرية، والتي كان من ضمن صفوفها المدفعية، فقرروا الانسحاب، بينما ارتأت عشائر "جميلة وآل عيسى" السعي إلى طلب الصلح ودفع الالتزامات المالية لقائد الحملة محمد الكتخدا، الذي نهب من سكان المناطق المجاورة أموالهم أيضاً[4].

---

[1] نوار، **داود باشا والي بغداد**، ص105؛ يوسف عز الدين، **داود باشا ونهاية المماليك في العراق**، دار البصري، 1967، ص36

[2] عشائر جميلة: وهي من العشائر القيسية والتي نزحت من نجد إلى العراق، واتخذت من الكرمة وعكركوف مستقراً لها، ولها تواجد في الأنبار ومنطقة الشرقاط. العامري، **معجم العامري للقبائل والأسر والطوائف في العراق**، جـ1، ص77.

[3] زوبع وآل عيسى: من عشائر سامراء الكبيرة نزحوا من الشام إلى العراق منذ فترة طويلة جداً، وسكنوا منطقة سور عيسى فلازمتهم التسمية. العامري، **معجم العامري للقبائل والأسر والطوائف في العراق**، جـ1، ص245.

[4] الكركوكلي، **دوحة الوزراء**، ص301.

وفي عام 1821م استقر الوضع العشائري في العراق، وسيطر داود باشا على مقاليد الحكم، خاصة بعد مساندة عشائر شمر الجربا له في حربه ضد التحرشات الفارسية، ويستخلص مما سبق:

1-أن بعض العشائر لا تحمل نية سيئة مسبقة تجاه السلطة.

2-أن أخطاء وتصرفات الولاة والسلطات قد تكون سبباً لتأزم العلاقة مع العشائر، وبالتالي الصدام معها.

3- كان من الممكن للسلطة العثمانية استخدام الحكمة والسياسة لحل كافة النزاعات مع العشائر إن حسنت نوايا الطرفين، واستخدام اللين والأسلوب العقلاني اللين مع العشائر، وتجنب الشدة وأسوب كسر الإرادة.

4- عانت الدولة العثمانية وولاتها من الأعداء والأخطار الخارجية على مدى فترة حكمها للعراق، وقد كان من الممكن استثمار العشائر والاستفادة من قوتها للتعاون مع الدولة لردع العدو الخارجي، وخاصةً الفرس المجاورين.

ولم يشهد عام 1821م أي تحرك عشائري إلا بعض المناهضات الصغيرة في منطقة الدجيل، وتمت السيطرة عليها بسهولة، وبالتالي نجح الوالي داود باشا بفرض هيمنته على العشائر[(1)].

ويرى الباحث أن الوالي تمكن من كسب بعض العشائر إلى جانب الدولة، وحفظ الأمن، وترسيخ الاستقرار، وفرض هيبة الدولة من خلال الأسلوب الناجح الذي استعمله.

رابعاً: موقف داود باشا من الإتحادات العشائرية

بالرغم من حالة الهدوء التي مرت بها الاتحادات العشائرية، ولاسيما اتحاد المنتفق الذي التزم الحيادية في السنوات الأولى من حكم الوالي داود باشا، إلا أن الأخير ظل يرى أنه لابد من فرض السيطرة على اتحاد المنتفق وجميع الاتحادات العشائرية، خاصةً وأن عشائر المنتفق ساهمت في حادثة مقتل عبد الله باشا سنة 1813م، وهي الحادثة

[(1)] العطار، **الحياة الاجتماعية في العراق إبان عهد المماليك 1749-1831**، ص37-38

التي لم ينسَها الوالي داود باشا، وبقيت ملازمة له حتى في أيام حكمه الأخيرة، لا سيما وأنه كان يشغل منصب دفتردار آنذاك، هذا وقد كان اتحاد المنتفق من المؤيدين والداعمين لسعيد باشا الذي قتل على يد داود باشا، فخشى الوالي أن يمر بتلك الأحداث وتتكرر بنفس مجرياتها[(1)].

كما وقد عمل اتحاد المنتفق على تجهيز قوة عشائرية في جنوب العراق تمنع وتقطع أي اتصال لداود باشا بالبصرة ومناطقها، وذلك من خلال فصل البصرة عن بغداد، وإعاقة توسع نفوذ الوالي في الجنوب، لكن اتحاد عشائر المنتفق كان يدرك أن الدخول في مواجهة محتدمة مع سلطة الولاية ليس بالأمر الهين على الوالي وجيشه، فلم يكن بوسع داود باشا إلا أن ينتظر الفرصة المناسبة ليبدأ حملته العسكرية، وقد واتته هذه الفرصة في عام 1824م، بعدما عانت أسرة "آل السعدون" من نزاعات وصراعات داخلية، ولا سيما بعدما ذهب قسم من رجالات بيت "آل السعدون" إلى بغداد طمعاً منهم بمشيخة المنتفق، ولعل الوالي قد شجع هذا الانشقاق داخل القبيلة بعدما رحب بهم أشد الترحيب. و قد كان الهدف من تأييد داود باشا لهذه الانشقاقات التي حصلت داخل أسرة السعدون واضحاً، إذ كان يريد من وراء ذلك إسناد مشيخة المنتفق إلى الرجل المناسب لحكومته بدلاً من الشيخ "حمود بن ثامر"[(2)]، فرأى داود باشا في الشيخ "عقيل بن محمد بن ثامر" الرجل الأنسب لمثل هذه المهمة، فتم تنصيبه شيخاً لعشائر المنتفق وقد برر داود باشا أسباب إبعاد الشيخ الأقدم بقوله ((... لأنه مغضوب من مولانا السلطان، ولم يزل كما هو معلوم لكل إنسان مأوىً للمفسدين، وملجأً للخائنين...))، ثم عزز داود باشا من إمكانيات الشيخ "عقيل بن محمد الثامر" فدعمه بالعساكر وبالعديد من الأسلحة، وأمر الوالي داود باشا متصرف البصرة بإعلان تغيير المشيخة في اتحاد المنتفق، وذلك في عام 1825م[(3)].

[(1)] الفهد، **السياسة العثمانية تجاه العشائر العراقية 1750–1869م**، ص165

[(2)] الفهد، **المرجع السابق**، المبحث الثالث من الفصل الأول.

[(3)] السعدون، **إمارة المنتفق**، ص167-168

ولم يُثنِ نهج الوالي شيخ عشائر المنتفق عن موقفه المعارض للحكومة فبدأ يحشد أتباعه للاستعداد لإعلان المناهضة والتحرك ضد سياسة داود باشا، وسرعان ما أرسل كتاباً إلى عشائر بني كعب، وكان على رأس مشيخة القبيلة "غيث بن غضبان وأمير مسقط" وتحالف معهم في سبيل إحكام السيطرة على مدينة البصرة، ثم بعث أمير مسقط "السيد سعيد سلطان" أسطولاً تابعاً له، أحكم فيه السيطرة على مدينة البصرة من الجهة المحاذية لنهر شط العرب، وأبدى أمير مسقط استعداده لخوض الصراع الذي بدأ به شيخ المنتفق لكنه أراد في المقابل مبلغاً مالياً إذا ما نجحت تلك الانتفاضة وإعلان السيطرة على البصرة[(1)]. وبعدها بدأ الهجوم على البصرة في سنة 1826م وكان الهجوم بقيادة أولاد الشيخ "حمود بن ثامر" وهما "فيصل وماجد"، فهاجم فيصل الجهة الجنوبية للبصرة عند مكان يسمى "السراجي"، أما أخوه ماجد فبدأ هجومه من "نهر المعقل"، أي الجهة الشمالية لمدينة البصرة، وأصبحت البصرة في وضع شديد جداً وطُوِّقت جهاتها برياً ونهرياً[(2)]، وعلى إثر ما حصل في المدينة ازداد الأمر تعقيداً، فدعا متصرف البصرة "عزيز آغا" إلى عقد اجتماع طارئ مع أعضاء حكومته المحلية لدراسة حيثيات الوضع الإداري والعسكري، ورأى أن تشتيت العشائر هو الحل الوحيد للخروج من الأزمة، فبعث إلى أمير مسقط قائد الأسطول وأرضاه عن طريق تسليمه الأموال، أما فيما يخص عشائر بني كعب فقد أقدم "عزيز آغا" على تهديدهم وتحذيرهم من سوء عملهم، وعلى إثر ذلك انسحب كُلٌ من أمير مسقط وعشائر بني كعب الذين كانوا على حلف مع شيخ عشائر المنتفق "حمود الثامر"[(3)].

[(1)] مصطفى كاظم المدامغة، **نصوص من الوثائق العثمانية عن تاريخ البصرة في سجلات المحكمة الشرعية في البصرة 1118هـ –1330هـ**، (البصرة، مطبعة جامعة البصرة، 1982م)، ص84

[(2)] عبد الله بن إبراهيم بن الغملاس، **ولاة البصرة ومتسلموها**، (بغداد، دار البصري، 1962م)، ص73.

[(3)] حسين علي عبيد القطراني، **الزبير في العهد العثماني، 1571–1914م**، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة البصرة، 1988، ص137؛ علي ظريف الأعظمي، **مختصر تاريخ البصرة**، (بغداد، مطبعة الفرات، 1927م)، ص 151

واستمر " فيصل وماجد" في مواصلة تحركاتهم المناهضة لسياسة داود باشا، واستمر الأَخَوان في ضرب طوق بريٍّ على البصرة وضيقوا الخناق عليها، وبدأت الاشتباكات في جنوب البصرة حتى اضطر العسكر إلى التراجع من أمام القوات العشائرية التي يقودها "فيصل"، وعسكروا قريباً من البصرة، وحتى لا تستفيد القوات العشائرية من النخيل المجاور لسور مدينة البصرة، حصل "عزيز آغا" على إذن شرعي من المفتي "علي أفندي" بقطع جميع النخيل[(1)].

وعند سور المدينة بدأ هجوم عنيف، فحصل الاحتدام عند المنطقة التي كانت كثيفة بأشجار النخيل، ودارت معارك شرسة، أبدت فيها عشائر "العقيل" بسالة كبيرة في صد اندفاع القوات العشائرية، وبذلك هزمت القوات التي يقودها "فيصل" وانسحبت إلى "نهر المعقل بعدما لحقت بهم الخسارة. وبعد ذلك قرر "فيصل" الاستنجاد بأخيه "ماجد" فأجابه بأن عليه معرفة رأي "حمود الثامر" أبيهما واستشارته في الأمر، ويبدو أن "حمود الثامر" كان ينوي تحصيل المساعدة والدعم لمواصلة جهوده في الاستمرار بالقتال[(2)]، كما وأصر "ماجد" على دخول البصرة من غير أن ينتظر الإمدادات اللازمة لشن حملته العسكرية على المدينة، فباشر بدفع معظم قواته إلى الأمام والاقتتال مع المدافعين عن المدينة من الناحية الشمالية والغربية للبصرة، وهكذا احتدم القتال مع مقاتلي منطقة "الزبير" ، كما وقاد "عزيز آغا" هجوماً على قوات "ماجد" العشائرية، وتمكن من السيطرة على الموقف وهزيمة "ماجد" الذي اضطر إلى الانسحاب من المدينة[(3)].

وبذلك فشلت كل جهود "حمود بن الثامر"، ولم يستطع مواصلة جهوده للسيطرة على مدينة البصرة، كما خسر زعامة المنتفق، أما فيما يخص الشيخ الجديد لعشائر المنتفق، فقد بادر إلى الصلح مع أولاد عمومته، إلا "

[(1)] السعدون، **إمارة المنتفق وأثرها في تاريخ العراق والمنطقة الإقليمية 1546م – 1918م**، ص169

[(2)] المدامغة، **نصوص من الوثائق العثمانية عن تاريخ البصرة في سجلات المحكمة الشرعية في البصرة 1118هـ –1330هـ**، ص82-83.

[(3)] حسين علي عبيد القطراني، **الزبير في العهد العثماني، 1571–1914م**، ص139؛ ابن الغملاس، **ولاة البصرة ومتسلموها**، ص73.

فيصل وماجد" الذين قصدو منطقة "المحمرة"، ونزلوا بضيافة شيوخها، وهكذا عمت حالة من الأمن والهدوء في عشائر المنتفق حتى نهاية حكم الوالي المملوكي داود باشا[(1)].

المبحث الثاني: الحكم العثماني المباشر للعراق وآثاره على ولايتي البصرة وبغداد (1831–1872م)

بعد أن انتهت حقبة المماليك في أيلول عام 1831م، وعاد العراق إلى الحكم العثماني المباشر بفضل علي رضا الكبير بعد الحملة العسكرية التي شنها على بغداد، صار لزاماً على العثمانيين تسيير أمور الحكومة وإعادة الهيكلة للبلاد، خاصةً بعد الفراغ الذي سببه غياب الحكومة المملوكية، وبعد أن تم تثبيت الحكم العثماني الجديد على العراق، اصطدم هذا الحكم المباشر بالمشاكل العشائرية، إذ إن العشائر كانت إحدى ركائز المجتمع العراقي وعنصراً رئيساً فعالاً في بنيته وتكوينه[(2)].

وفي هذا الوقت كانت الاتحادات القبلية الكبيرة قوة لا يستهان بها، فكان اتحاد عشائر المنتفق يسيطر على مساحة كبيرة من الأراضي العراقية تمتد من منطقة السماوة والكوت حتى منطقة القرنة جنوباً، وكانت السلطات العثمانية تسعى جاهدة لاستمالة مشايخ المنتفق لتقديم الولاء للدولة العثمانية، مقابل عدم تدخل الأخيرة في الشؤون الداخلية لتلك العشائر، إضافة إلى عدم التدخل في الجنوب الغربي من العراق الذي كانت تسيطر عليه عشائر الظفير، والتي كانت تهيمن على طريق المواصلات بين النجف وهيت من جهة، وبين بغداد ودمشق من جهة أخرى، والتي كانت تفرض على من يجتاز مناطق نفوذها دفع الأتاوات[(3)].

[(1)] االسعدون، **إمارة المنتفق**، ص171.

[(2)] غانم محمد علي، **النظام المالي العثماني في العراق (1839–1914)**، **رسالة ماجستير**، كلية الآداب، جامعة الموصل، 1989، ص15–16.

[(3)] محمد سلمان عصفور، **العراق في عهد مدحت باشا 1869–1872م**، رسالة ماجستير، كية الآداب، جامعة بغداد، 1989، ص21؛ وانظر: نوار، **تاريخ العراق الحديث**، ص152–154.

وقد كانت عشائر شمر الجربا، تسيطر على منطقة الجزيرة الواقعة بين نهري دجلة والفرات، أما القوى العشائرية الأخرى المتمثلة بعشائر بني لام والخزاعل وغيرها، فكانت تهيمن على الملاحه النهرية[1]، وكانت تلك المناطق عبارة عن "دويلات" صغيرة متنفذة بحدود معينة، وزعمائها هم شيوخ القبائل[2].

ومن جانب آخر فإن الحكومة العثمانية خلال هذه الفترة بالذات، كانت تسعى إلى نهضة هادفة، من خلال إيجاد حلول لمعالجة جميع الأزمات والمشاكل وإصلاح أوضاعها المتدهورة، وخاصةً المنظومة العسكرية، حيثُ شهِدت فترة السلطان "محمود الثاني"[3] خطوات مهمة لتسيير عجلة الحركة الإصلاحية، وكانت أولى خطواته هي إصلاح المؤسسة العسكرية، فبدأ بتنظيم جيش جديد باسم "إيكنجي"[4]، وقضى بذلك على الإنكشارية في عام 1826م، حتى يتنسى للجيش الجديد القضاء على الزعامات المحلية المستقلة في أرجاء ولايات الدولة العثمانية، وعرفت تلك الواقعة بـ "الواقعة الخيرية".

وبعد السلطان محمود الثاني، صدر مرسوم عرف باسم "خط شريف كلخانة" وكان ذلك في عام 1839، كما صدر المرسوم الثاني الذي عرف باسم "خط همايون"، وصدر عام 1856م، وذلك في عهد السلطان عبد المجيد الأول[5] (1839-1861م)، وكان الهدف من وراء المرسومين إصلاح شؤون الحكومة بصورة عامة، وتلى تلك المراسيم إجراءات كان الهدف منها تنظيم الدولة إدارياً واقتصادياً، ودعم وتثبيت الحكم المركزي المباشر، لكن

---

[1] لتفاصيل أكثر انظر: المبحث الثاني من الفصل الأول من **هذه الرسالة**.

[2] جاسم محمد هادي القيسي، **أحوال العراق الاقتصادية والاجتماعية (1831-1869)**، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1985، ص126-134، ص137-141.

[3] محمود الثاني: هو السلطان الثلاثون من سلاطين الدولة العثمانية، وهو شقيق السلطان مصطفى الرابع وابن السلطان عبد الحميد الأول، اعتلى السلطنة العثمانية وهي في اختلال عظيم وارتباك لم يسبق له مثيل، ولد عام 1785 وتولى عام 1808 وتوفي عام 1839م. انظر: جُرجي زيدان، **تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر**، (2ج)، (المملكة المتحدة، مؤسسة الهنداوي، 1902م)، جـ1، ص71-72.

[4] جرجي زيدان، **تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر**، جـ1، ص74

[5] عبد المجيد خان: وهو من السلاطين العثمانيين، تولى الخلافة في 14 شعبان 1237هـ (6مايو 1822م) ولم يبلغ الثامنة عشرة من عمره، وكانت الحكومة في غاية الاضطراب بسبب انتصار جيوش محمد علي باشا بنصيبين. انظر: محمد فريد بك، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تحقيق: إحسان حقي، (بيروت، دار النفائس، ط1، 1981م)، ص455.

تلك المحاولات الإصلاحية وتطبيقها من قبل الولاة اصطدم بالنزاعات المستمرة مع العشائر، الأمر الذي زاد صعوبة موقف الولاة، وأدى في حالات عدة إلى عزلهم عن الولاية[(1)]، وقد قاد هذا إلى تعثر تلك الإصلاحات وعدم تنفيذها، وتحول الوضع في الولايات العثمانية العراقية إلى حالة من عدم الاستقرار، وإلى نزاع ومواجهات بين الولاة العثمانيين في العراق وبين العشائر الرئيسة فيه، لا سيما في المناطق الجنوبية، وستبين الدراسة في هذا المبحث الوضع العشائري خلال فترة الحكم المباشر على العراق.

المطلب الأول: الحكم العثماني المركزي المباشر للعراق واصطدامه مع القوى العشائرية:

أولاً: علي رضا باشا الكبير (اللاظ)

بعد تسلم علي رضا الكبير منصب ولاية بغداد (1831-1861م)، كانت الدولة العثمانية تعاني من وضع حرج جراء تحرك والي مصر محمد علي باشا باتجاه سورية"[(2)]، إذ اجتاحت جيوش "محمد علي" أغلب المدن السورية، ونتج عن هذا التوسع إحداث تغيير في المنهجية السياسية المركزية للحكومة العثمانية، إذ حاولت التخلص من كافة الضغوطات، وحاولت استمالة القوى الداخلية لمواجهة التوسع الذي بدأهُ محمد علي باشا[(3)]. وسعت الحكومة المركزية جل سعيها إلى الحفاظ على الجبهة الداخلية موحدة ورصينة، ومع اهتمام الحكومة العثمانية بعدم وصول رياح التغيير إلى ولاياتها، كانت الانعكاسات السياسية قد بدأت تجر العراق إلى التفاعل معها، وخاصة

[(1)] محمد فريد بك، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، ص481-484، **الدستور**، ترجمة نوفل نعمة الله، مراجعة وتدقيق خليل أفندي، المطبعة الأدبية، بيروت، 1883، جـ1، ص14-18.

[(2)] محمد علي باشا: وهو ابن إبراهيم آغا ومن أصل ألباني، ولد في مقدونيا 1769م، وتوفي في مصر سنة 1849، وكان في شبابه يعمل في التجارة، ثم اشترك في الكتيبة العسكرية وحاز على إعجاب قائدها. عين قائداً للقوات الألبانية الداخلية في الجيش العثماني، وأرسل إلى مصر سنة 1801م، وفيها ذاع صيته حتى أصبح والياً على مصر، وذلك في سنة 1805، وأراد تكوين دولة كبيرة متطورة وحديثة، فدخل في عدة نزاعات مع الحكومة العثمانية. انظر: فلاديمير بوريوفتش لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديثة**، ترجمه عن اللغة الروسية عفيفة البستاني، موسكو، 1971، ص59-72، ص102-122، زيدان، **تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر**، جـ1، ص15-17.

[(3)] مجهول، **مذكرات تاريخية عن حملة إبراهيم باشا على سوريا**، تحقيق أحمد غسان سبانو، دمشق، (د.ت)، ص42-80؛ نادر العطار، **سوريا في مطلع العصور الحديثة**، مطبعة الإنشاء، دمشق، (د.ت)، جـ1، ص173-192

شيوخ عشائر (شمر الجربا وعقيل وزبيد)، إذ كانوا على استعداد للتعاون مع قيادات محمد علي باشا في سورية، وعلى رأسهم "إبراهيم بن محمد علي"، كما كان متسلم منطقة عانة، ومتسلم منطقة هيت من أبرز داعمي هذه التحركات[(1)].

أما فيما يخص المماليك، فقد بقي البعض القليل منهم بعد انحسار نفوذهم في العراق، وكان على رأسهم "عزيز آغا" متسلم البصرة في عهد الوالي داود باشا، وقد أعلن "عزيز آغا" عن بدء مناهضة الوالي علي رضا الكبير، واندلعت أيضاً عدة تحركات عشائرية وذلك في عام 1832م، لكن قوات الوالي علي رضا الكبير استطاعت أن تخمد كل تلك التحركات المناوئة[(2)].

ويبدو أن أهم تحرك عشائري في تلك الفترة كان تحرك عشائر شمر الجربا واتحادهم مع يحيى الجليلي في الموصل، والذي قاد إلى سيطرتهم على الموصل، وينقل المقيم البريطاني بأن الخطوة الأكبر في هذا التحالف كانت حصار بغداد التي طَوَّقتها عشائر شمر الجربا والجليليون تصحح إلى: وقطعت عنها المواصلات، فعانت المدينة من الحصار الذي فرض عليها 3 أشهر، وكان والي بغداد في وضع حرج، فلم تكن لديه إمكانيات عسكرية كافية، خاصة بعدما أعلنت شمر الجربا فسخ ولائها له وانقلبت عليه بفرض الحصار على بغداد ولم يستطع الوالي المواجهة والدخول في اشتباك معهم لصدهم وإبعادهم عن الولاية، وبقى الأمل معلقاً بانسحابهم من تلقاء أنفسهم، لأن تلك العشائر لم تكن تملك أية خبرة في حصار المدن، ولم تدخل في حرب طويلة الأمد من قبل، إذ يحتاج الحصار إلى إمكانات خاصة[(3)]. ولم يكن بوسع الوالي أن يفعل شيئاً، إلا أنه لجأ إلى عشائر عنزة التي كانت نازحة من بلاد الشام جراء

[(1)] عماد عبد السلام رؤوف، **ولاية الموصل في العهد الجليلي 1726–1834**، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة، (د.ت)، ص145.

[(2)] لوريمر، **دليل الخليج**، القسم التاريخي، جـ4، ص1942؛ نوار، **تاريخ العراق الحديث**، ص65-66

[(3)] فريزر، **رحلة فريزر إلى بغداد**، ص131-132

العمليات العسكرية والتوسع المصري فيها، فرحب الوالي بعشائر عنزة وسخرها في قتال قبيلة شمر الجربا، فتقاتلوا معه على أسوار ولاية بغداد.

وأدرك شيخ شمر "صفوك الجربا" صعوبة الموقف، لا سيما بعد دخول عشائر عنزة على الخط إلى جانب الحكومة العثمانية، وبعد أن افترق عنه حليفه يحي الجليلي في الموصل، وبذلك سَهَّلَ على الوالي مهمة إنهاء تحركاتهم والقضاء عليهما، وتم تكليف "محمد أينجة بيرقدار" بمهاجمة مدينة الموصل، بعد غياب "صفوق الجربا" عنها، فأرسل "الجليلي يحي" يستغيث بالشيخ "صفوق" وطلب منه المساعدة، مما جعل شيخ الجربا في موقف صعب، ونتج عن ذلك رفع الحصار عن مدينة بغداد بعدما وقف الجيش النظامي وقوات عشائر عنزة في وجه عشائر شمر، فقرر شيخ الأخيرة تدارك الوضع ورفع الحصار، على أمل أن يعيد بناء قوته مع يحي الجيلي ويعود إلى الحصار في وقت لاحق[(1)]. وبعدما تمكن " محمد أينجة بير قدار" من إعادة السيطرة على الموصل وإنهاء الحكم الجليلي المتمثل بـ"يحي الجليلي"، أصبح والياً على الموصل في عام 1835م، وأسهم في إعادة المركزية العثمانية وتثبيت السلطة في الموصل[(2)].

وبناء على ما تقدم يمكن القول بأن سياسة الوالي علي رضا الكبير أفرزت عدة نتائج سلبية على هامش إنجازه المتمثل بإنهاء التحرك الذي قام به الجليليون وعشائر شمر الجربا، وكان من ضمن تلك النتائج الاستعانة بقبائل عنزة، ويمكن تلخيص ماجرى بعدة نقاط كالآتي:

1- إن سياسة علي رضا باشا اللاظ تسببت بتأليب العشائر بعضها ضد بعض، وقد استفاد الوالي من عداء العشائر فيما بينها، ووظف ذلك للتدخل في شؤونهم.

[(1)] رؤوف، **ولاية الموصل في العهد الجليلي 1726–1834، ص153**. وانظر: الفهد، **السياسة العثمانية تجاه العشائر 1750–1831، ص185**.

[(2)] علي، **النظام المالي العثماني في العراق**، ص87

2- امتنع علي رضا باشا عن اقتطاع الأراضي للقبائل التي قامت على حكومته، ونتيجة لذلك حشدت العشائر أبناءها وحاصروا الوالي، فعمّت حالة الاضطراب في أرياف بغداد، وتعطلت حركة السفر.

3- شجعت تلك المناورات العشائرية بعض العشائر على الخروج على الوالي، في حين نسبت حالة الفوضى التي حدثت إلى عشائر عنزة، والتي انقلبت على الوالي علي رضا باشا الكبير[(1)].

وبعد هذه الأحداث تزايدت حالات التمرد من قبل عشائر عنزة، خاصة بعدما هاجموا أطراف ولاية بغداد، وأصبحت الحكومة تعاني حالة من الضعف الإداري، لذلك طلب الوالي علي الكبير العون من عشائر شمر ممن كانوا يؤيدون حكومته، وممن كانوا تحت إمرة الشيخ "شلاش الشمري"، فأمر الوالي بأن تُجَهَز عشائر شمر بعدد من القوات النظامية، وسرعان ما حصلت ملحمة مسلحة بين عشائر عنزة والقوات المشتركة من شمر والجيش النظامي، واشتد وطيس المعركة وأُردي شيخ شمر "شلاش الشمري" قتيلاً، وتكبدت القوات المشتركة خسائر فادحة نظراً للتفوق العددي من قبل عشائر عنزة، مما رفع زيادة التوتر بين تلك الأطراف. وقد سيطرت هذه العشائر على الوضع العام حتى بداية شهر كانون الأول، لكن تلك العشائر أتت من بادية الشام بغرض الرعي والبحث عن الأراضي الزراعية وتحصيل الغنائم، وكان الهدف من قدومها الابتعاد عن الحملة المصرية التي كان يقودها إبراهيم باشا، ولذلك رفعت الحصار عن بغداد وعادت إلى سورية[(2)].

إن جميع تلك التحركات العشائرية ضد الدولة العثمانية قد بائت بالفشل، خاصة أولئك الذين راهنوا على مساعدة القوات المصرية في الشام، وأحرزوا تقدماً مهماً، أمثال عشائر شمر الجربا التي كانت تحت زعامة "صفوك الجربا"، والجليليون والذين كانوا تحت قيادة "يحيى الجليلي"، وحاكم راوندوز "محمد باشا"، وكان من أسباب فشل تلك التحركات، الافتقار إلى الزعامة والقيادة الموحدة، التي كان من المفترض أن تعمل على تنسيق التحركات على

[(1)] لونكريك، **أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث**، ص348-349؛ لوريمر، **دليل الخليج**، القسم التاريخي، جـ4، ص 1941

[(2)] فريزر، **رحلة فريزر إلى بغداد**، ص133-134، ص176؛ وانظر: نوار، **تاريخ العراق الحديث**، ص164-166

أكثر من جبهة، وتقوي التعاون المشترك فيما بين العشائر فقد كانت تحركاتهم عشوائية وغير منضبطة، مما أدى إلى فشلها في تحقيق النصر ضد العثمانيين، وقد لعبت حكومة محمد علي باشا التي لم تقدم أي دعم لتلك التحركات دوراً مهماً في فشلها رغم أن بعض المصادر أشارت إلى حصول شمر الجربا المتمثلة بقيادتها "صفوك الجربا" على مساعدة رمزية تمثلت بوجود خبراء عسكريين إلى جانبه أثناء ضرب الحصار على بغداد[(1)].وقد ضعفت تلك التحركات في أيامها الأخيرة، لا سيما أنها كانت تحتاج إلى إسناد وتمويل، وعانت من افتقارها الدائم للدعم، وبذلك تمكنت الحكومة العثمانية من كبح جماحها، وتصفية كافة المعارضين لها. وقد نجحت قوات الصدر الأعظم "رشيد باشا" وعلي رضا باشا في اعتقال الشيخ"صفوق الجربا" وابنه "فرحان" في سنة 1835م[(2)].

وانتهى بعد هذا الاعتقال خطر عشائر الجربا، وقد أحسنت معاملة الشيخ"صفوق" وتم الترحيب به في إستانبول، وقد كان ترحيب السلطات العثمانية به ناتجاً عن حاجتها إلى خدماته، فشيخ شمر الجربا كان قادراً على توحيد صفوف عشائره حتى يتم تجنيدهم في مقارعة الحملة العسكرية التي يقودها إبراهيم باشا في بلاد الشام، فأبقت الحكومة العثمانية "صفوق" شيخاً لشمر مقابل الوقوف مع الدولة العثمانية ضد أعدائها، ثم تفرغت السلطات العثمانية للتحركات في شمال العراق[(3)].

وفيما يخص "صفوق" فقد وافق على شروط الحكومة العثمانية بالقتال ضد معارضيهم، ودخلت عشائر شمر الحرب إلى جانب القوات العثمانية، وذلك في معركة "نزيب"، في عام 1839، ولكنها هزمت فيها، ورغم تلك المشاركة من قبل شمر، لم يقنع علي رضا باشا بهذا الأداء، فتم عزل "صفوق" عن مشيخة شمر الجربا، مما دفع هذا

[(1)] نوار، **تاريخ العراق الحديث**، ص164، ص166

[(2)] العزاوي، **عشائر العراق**، جـ1، ص154-155؛ وانظر: الفهد، **السياسة العثمانية تجاه العشائر العراقية 1750-1831**، ص187

[(3)] محمد أمين زكي، **مشاهير الكرد وكردستان**، نقله إلى العربية: كريمته، جـ2، بغداد، 1945، ص148

الأخير للقيام بمناهضات ضد علي رضا باشا، واستمر الحال هكذا إلى حين تولي نجيب باشا منصب ولاية بغداد (1842-1849م)[1].

ومن جانب آخر، وبسبب توتر الوضع، وتطور النزاعات في البلاد السورية، وتفاقم الأزمات الداخلية في ولايات العراق، امتنعت عشائر (الشامية والخزاعل وقبائل الهندية) عن دفع الاستحقاقات الضريبية، وقدرت ب30 ألف شامية، وبسبب حاجة خزينة الولاية للمال وعدم توفر السيولة النقدية تم تجهيز القوات النظامية، وتم الاصطدام مع عشائر (الشامية والهندية) وإجبارها على دفع كافة الاستحقاقات الضريبية المفروضة عليها، في حين لم توافق عشائر الخزاعل على دفع أية ضرائب للحكومة العثمانية، وحدثت المواجهة بين الجيش النظامي والعشائر، وخسرت الأخيرة ثم لاذت بالفرار[2].

ثانياً: ولاية نجيب باشا (1842-1849م)

بعد ولاية علي رضا الكبير، أسندت الولاية إلى نجيب باشا لتقوية السلطة المركزية، وإقامة حكومة موحدة في كافة ولايات العراق، فكان الوالي الجديد صعب المراس عنيفاً صارماً في تثبيت أسس الدولة العثمانية في العراق، وفي استجلاب الضرائب وزيادتها لضمان امتلاء الخزينة بالأموال، وكان نجيب باشا أيضاً كثير التدخل في الشؤون الداخلية للعشائر العراقية، فقام بتخويل عشائر المنتفق وزبيد على كافة العشائر في الوسط والجنوب، وأسند وظيفة جباية الاستحقاقات الضريبية إلى "ملا علي الخصي"[3]. كما تبنى نجيب باشا عدة إجراءات حازمة مع العشائر

---

[1] نوار، **تاريخ العراق الحديث**، ص167، وص206-207.

[2] الوائلي، **الشعر العراقي**، ص163-164.

[3] ملا علي الخصي: هو من أحد الرجال الذين كان يعتمد عليهم الوالي علي رضا باشا الكبير (1831-1842) في جباية الضرائب، وكان قاسياً، أجبر الناس على دفع الضرائب بالقوة، بل وزادها كثيراً عليهم، وأصبح في عهده قائداً للجيش، وصار ينهب أموال وماشية القبائل والأهالي، وخاصة بعد أن تزوج من بنات أحد شيوخ العشائر، فسلط هذه القوى القبلية المؤيدة له على العشائر التي امتنعت عن الإيفاء بالضرائب، واعتمد عليه نجيب باشا وعبدي باشا (1849-1850) في جباية الضرائب. انظر: بيير دي فوصيل، **الحياة في العراق منذ القرن 1814-1914**، ص93؛ علي عجيل منهل، **انتفاضة عام 1832 في العراق ضد العثمانيين**، مجلة المورد، مج7، العدد2، 1978، ص127.

واعتبرتها الأخيرة تعسفية وشديدة، وكان الغرض منها تثبيت سلطته وفرض هيبته على العشائر، واتباع منهج الترغيب والترهيب من خلال شن الحملات العسكرية لتشتيت الوحدة العشائرية، لكن كل تلك المحاوات باءت بالفشل، بل تفاقمت المشكلة القبلية وتوسعت في فترة حكومته[(1)]. وبالرغم من امتلاء خزينة الولاية بالأموال وإرسالها إلى إستانبول[(2)]، أثرت عملية جباية الضرائب بالطرق غير الشرعية والتي لا تمت للعدالة بصلة، على الحياة الاقتصادية تأثيراً سلبياً حتى باتت في تهدور ملموس، وعلى إثر هذا هاجر أهالي المدن إلى القرى والبوادي واستقروا مع العشائر بسبب الوضع المعيشي السيء وبسبب الضيق الشديد[(3)].ولم يكتف الوالي بهذا، ففي عام 1842م قام بقتل شيخ عشيرة العقيل المدعو "سليمان الغنام" بحجة تأخره في المجيء إليه بعد أن وصل نجيب باشا إلى الولاية، وتم تنصيب "محمد التويجري" على مشيخة عشيرة العقيل، وتم تخويله بجمع الضرائب من عشيرته، وفي عام 1843م قام الوالي نجيب باشا بشن حملة عسكرية على عشائر بني لام، وذلك لأنها أعلنت عصيانها ورفضها لولاية نجيب باشا، مستغلين موقعهم الجغرافي على حدود بلاد فارس، وتم إجبارهم على دفع الاستحقاقات الضريبية. ومن ثم توجه الوالي بحملته العسكرية إلى عشائر الخزاعل وسيطر على منطقة تابعة لهم، متخذاً إياها مقراً عسكرياً لتتبع تحركات الخزاعل، وللحيلولة دون إعلان أي مناهضة للسلطة العثمانية، وفي سنة 1845 انشغل الوالي نجيب باشا بقمع عدد من الانتفاضات في المناطق الشمالية من العراق لتثبيت شرعية حكومته في تلك المناطق، مما أتاح الفرصة أمام العشائر للتحرك ضد الولاية، فسيطرت قبائل "العبيد" على منطقة الكاظمية في بغداد، وقطعت جميع الطرق الواصلة بين (بغداد- موصل-حلب)، في حين سيطرت عشائر "شمر الطوقة" على الطرق النهرية التي تمر في نهر دجلة[(4)].

[(1)] لونكريك، **أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث**، ص349؛ وانظر: علي، **النظام المالي العثماني في العراق (1839-1914)**، ص88

[(2)] سركيس، **مباحث عراقية**، جـ1، ص73؛ نوار، **تاريخ العراق الحديث**، ص171، وانظر: الفهد، **السياسة العثمانية تجاه العشائر**، ص189

[(3)] علي، **النظام المالي العثماني في العراق (1839-1914)**، **ص88-89**؛ وانظر: الفهد، **السياسة العثمانية تجاه العشائر**، ص189

[(4)] لوريمر، **دليل الخليج**، القسم التاريخي، جـ4، ص1999.

وفي الحقيقة لم تنجح السياسة التي اتبعها نجيب باشا مع العشائر، وبائت بالفشل، بل وزادت من الفوضى حتى وصل حال الأهالي إلى معاناة اقتصادية دفعتهم إلى ترك المدن والذهاب صوب البادية، ناهيك عن أن سياسة الحزم كانت ناتجة عن عدم وعي، وضعف في القدرة السياسية وفي تنظيم وإدارة الولاية واستيعاب العشائر، إذ لم تمانع العشائر بالوفاء بما عليها من ضرائب، لكنها كانت تعاند سياسات نجيب باشا التعسفية، على عكس عبدي باشا الذي اتبع نهج التفاهم مع العشائر[(1)]. وفي عهد الوالي نجيب باشا خسرت الولاية حوالي "1,100,000" قرش، وبلغ عدد النازحين عن مدنهم حوالي (60) ألف شخص، يضاف إلى ذلك الخسائر التي لحقت بالمحصولات الزراعية. وقدرت الأموال التي أرسلها الوالي إلى إستانبول بحوالي (440) ألف قرش، وذكر أنها قد بلغت (25) ألف ليرة تركية[(2)].

ثالثاً: ولاية عبدي باشا (1849–1850م)

بعد انتهاء ولاية نجيب باشا، آلت ولاية بغداد إلى عبد الكريم باشا، وامتاز الوالي الجديد المعروف بـ"عبدي باشا" بسياسة المرونة مع العشائر، لكنه لم يكن رجلاً إدارياً بالمستوى المطلوب، بل كان عسكرياً بامتياز، وكانت الولاية تعاني من إدارة الوالي السابق، وكان عبدي باشا يسعى إلى تثبيت وبسط السيادة العثمانية، لكن سرعان ما ظهرت مساوئ إدارته خاصةً بعد تثبيت "ملا علي الخصي" في استجلاب الضرائب، وكان لابد من إيجاد حل يحول دون تفاقم المشاكل العشائرية، وأن تتم معالجتها بأسرع طريقة ممكنة[(3)]. ولم يسعف الوقت عبدي باشا، فقد قامت العشائر بالقضاء على الحامية العسكرية والتي كان بلغ تعدادها 60 رجلاً، كانوا يتواجدون في منطقة "الكفل" القريبة من الحلة، وكانت الولاية تعاني من فقدان الأمن، فضلاً عن اضطرابٍ في الأوضاع العامة للسكان.

[(1)] الفهد، **السياسة العثمانية تجاه العشائر العراقية**، ص190

[(2)] نوار، **تاريخ العراق الحديث**، ص171؛ سركيس، **مباحث عراقية**، بغداد، 1948، جـ1، ص73؛ وانظر: علي، **النظام المالي العثماني في العراق (1839–1914)**، ص89.

[(3)] نوار، **تاريخ العراق الحديث**، ص169؛ وانظر: العزاوي، **عشائر العراق**، جـ1، ص158

وقد أصبح السفر من المناطق البعيدة إلى بغداد مغامرة خطيرة أثناء ولايته، وامتنعت بعض العشائر عن سداد مبالغ الضريبة إلى الحكومة، فخرج عبدي باشا على رأس حملة لإجبارهم على النزول عند طاعته وتحصيل المبالغ المفروضة عليهم، وكان من ضمن تلك العشائر عشائر عفك والمعدان، فعمد عبدي باشا إلى إنشاء سد على نهر "الهندية" لقطع الماء عنهم، واستفاد من صعوبة ووعورة البيئة التي يسكنون فيها، فأمر بتجفيف مناطقهم لتسهيل وصول الحملة العسكرية إليهم، ولإكمال هذا المشروع اتجه عبدي باشا إلى منطقة الديوانية ومعه 3000 جندي، من أجل تنظيم أوضاع العشائر، وأخذ الأموال الضريبية المتبقية عليهم، لكنه فشل مع حملته العسكرية ضد عشائر المعدان وعفك، وذلك لانهيار السد الذي تم إنشاؤه على نهر الهندية[(1)].

وكان الوالي عبدي باشا يعاني من قلة العدد في جيشه، وذلك لأن القسم الأكبر من القوات النظامية كانت مشغولة بتثبيت السلطة في القسم الشمالي من العراق، لذلك قرر الوالي بأن يستعين بعشائر شمر الجربا، وحصل ذلك في عام 1850م، و كانت هذه إحدى أخطاء نظامه الإداري في إدارة شؤون الولاية فقد نتج عن موقفه هذا تفاقم الأزمة في المناطق التي كانت تسيطر عليها شمر الجربا، وأدت سياسته هذه إلى إلحاق الضرر بالناس الذين كانوا يسكنون تلك المناطق، وهي التي تمتد على نهر دجلة حتى منطقة الكوت جنوب العراق، وبالتالي تضررت طرق المواصلات وتوقفت العمليات التجارية، وبدأت أهالي المناطق بالنزوح منها، وأصدر الوالي أمراً بإعدام شيخ عشائر "زبيد"، والذي كان من المساندين والداعمين لسلطته، ومن ثم نصب ابنه بدلاً عنه لرئاسة عشائر "زبيد"، وبذلك أصبح ابنه شيخاً للعشيرة ولم يكن لدية أية تجربة وخبرة في إدارة شؤون العشيرة[(2)].

وبعد عديد من المشاكل والإخفاقات التي توالت في فترة عبدي باشا القصيرة، تم استبداله ليحل مكانه الوالي "محمد وجهي باشا" (1850-1851)، وقد تبنى هذا الوالي سياسة التهدئة لحل جميع المشكلات العالقة، فاتبع

[(1)] لوريمر، **دليل الخليج**، القسم التاريخي، جـ4، ص2008-2009؛ لونكريك، **أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث**، ص350

[(2)] نوار، **تاريخ العراق الحديث**، ص174؛ العمري، **بغداد كما وصفها السواح الأجانب في القرون الخمسة الأخيرة**، ص96.

منهج الترغيب[1]، ولم تشهد فترته استخداماً للعنف فقد أخذ العبرة من تجارب الولاة السابقين وفهم ما خلفته السياسات السابقة والتي كانت خاطئة من آثار على علاقة السكان مع العشائر.

ومع هذا فإن نهج الوالي الجديد لم يعجب "نامق باشا" والذي كان يشغل منصب قائد الجيش، فرفض سياسة الوالي محمد وجهي باشا، ورأى "نامق باشا" أن الحل يكمن في اتباع الحلول العسكرية، وقوبل رأي "نامق باشا" بالموافقة والتأييد من قبل الحكومة العثمانية، فقام الأخير بتجهيز حملة عسكرية واتجه إلى الحلة وصد المقاومة التي كانت تتبناها عشائر (زوربع وبني الحسن والخزاعل) في معركة دامية، وعلى إثر ذلك كرمت السلطات العثمانية "نامق باشا"، وتمت ترقيته إلى منصب "والي بغداد" وعُزل "محمد وجهي باشا"[2].

رابعاً: ولاية نامق باشا (1851–1852م)

كانت ولاية نامق باشا مشابهة لولاية "نجيب باشا" من حيث استخدام نفس النهج في التعامل مع المشكلة العشائرية، فسياسة العنف والترهيب واستخدام الحلول العسكرية التي اتبعها نامق باشا قد عقدت المشكلة أكثر، فقرر البعض من شيوخ العشائر الثورة على نامق باشا، لكن الأخير سارع إلى إجراء مفاوضات مع زعماء العشائر وبعض علماء الدين من أجل تهدئة الوضع العام وإيجاد حلول لإخماد الروح العشائرية وما آلت إليه القبائل[3]، لكنه بالمقابل لم يتخذ أية خطوات إيجابية تجاه العشائر، بل جهز حملة عسكرية لمقارعة عشائر الخزاعل في الشامية، ولم يعفُ عن شيخ عشائر زبيد الذي حكم عليه بالإعدام، مما زاد الموقف تعقيداً، فانحازت العشائر الموالية لنامق

---

[1] الفهد، **السياسة العثمانية تجاه العشائر العراقية 1750–1869م**، ص195

[2] الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، ج2، 191؛ وانظر: **الفهد السياسة العثمانية تجاه العشائر العراقية**، ص195

[3] نوار، **تاريخ العراق الحديث**، ص175

باشا ضد الخزاعل ومنها عشيرة "بني حجيم"[(1)] برئاسة الشيخ "سعدون الحجيمي"، وعبر الأخير نهر الفرات ونزل ضيفاً عند بعض القبائل حتى استقر قريباً من منطقة "السماوة" جنوب العراق.

وقد عدّ شيخ عشائر الخزاعل" مطلق بن كريدي" انحياز عشائر "بني حجيم" إلى صالح الوالي تهديداً لعشيرته، وبعد تعرض أفراد عشائر الخزاعل إلى اعتداء من قبل بعض الجنود العثمانين في منطقة "الشامية" القريبة من الديوانية وسط العراق، هاجمت الخزاعل عشائر "بني حجيم" وسلبت بعض المواشي والمزروعات منهم[(2)]، وبعد حالة الفوضى التي عمت البلاد، سارعت عشائر عنزة وعقدت تحالفها مع عشائر الدليم، وأغاروا على منطقة "هيت" والفلوجة، ولم يستطع جند الولاية من ردعهم، وذلك لعدم قدرتهم على دخول حرب قد تؤدي أي خسارة فيها إلى ضياع هيبة الحكومة العثمانية، حتى أن الوالي لم يستنجد بعشائر شمر الجربا خوفاً من انقلابهم عليه[(3)].

ويمكن تلخيص السياسة التي اتبعها نامق باشا بالآتي:

1- إن من أهم الركائز السياسية التي اتبعها الوالي نامق باشا هي شق صفوف العشائر المنتفضين عليه من الداخل، وإعلان السيطرة عليهم.

2- في عام 1851م، استطاع نامق باشا أن يستغل المشاكل الداخلية التي كانت تعاني منها مشيخة المنتفق، والتنافسَ الحاصل بين الشيخ "فارس بن عقيل" و"منصور بن راشد"[(4)]، وذلك بعد أن

[(1)] بني حجيم: مجموعة من العشائر المتحالفة والمتباينة في النسب، ترجع أصولها العربية إلى نسب قحطاني وعدناني، وكانت تحت رئاسة آل محسن، وضم هذا التحالف) كلاً من: آل غانم، والبركات، والعطارة. انظر: العامري، **معجم العامري**، جـ1، ص86-87

[(2)] الفهد، **السياسة العثمانية تجاه العشائر العراقية**، ص196

[(3)] نوار، **تاريخ العراق الحديث**، ص175؛ دي فوصيل، **الحياة في العراق منذ القرن 1814-1914**، ص60-61

[(4)] عبد الله الناصر، **تاريخ السعدون**، الناصرية، 1941، ص48

تحالف الشيخ "منصور بن راشد" مع شيخ عشيرة "زبيد"، وطلب تدخل العشيرة وحصل صدام عسكري بينهم نتج عنه انتصار الشيخ "منصور بن راشد" وخسارة منافسه "فارس بن عقيل"[(1)].

3- انتهج نامق باشا زرع الفتن بين القبائل الكبيرة خاصةً عشائر المنتفق وزبيد، لا سيما وأن عشائر زبيد كانوا من الموالين لسلطته سابقاً، لكنهم أصبحوا من أشد المعارضين له، فأراد نامق باشا شق هذه العشائر بدعم عشيرة دون الأخرى، ولما علمت عشائر زبيد بما يدبره الوالي نامق باشا، قصدوا بغداد وهاجموا المناطق التي مروا بها، حتى استقروا في منطقة تدعى "المسيب"، إذ غنموا الأموال والمواشي، وكانت "المسيب" من المناطق الحساسة التي تعد مفترقاً للطرق الرئيسة بين ولاية بغداد وكربلاء من جهة، ونقطة تربط النجف بالحلة والديوانية من جهة أخرى[(2)].

وبذلك استمرت النزاعات والصراعات العشائرية، فعشائر شمال بغداد، الدليم وعنزة أعلنت تحركاتها المناهضة للحكومة العثمانية، أما عشائر الخزاعل والمعدان فبدأت بفرض طوق من الحصار على الحامية العسكرية للقوات العثمانية في منطقة الديوانية وسط العراق، فقطعت كافة الإمدادات عنها، مما ولَّدَ حالة من الاستياء والتذمر بين الجند المرابطين في تلك الحامية، و أثار هذا الوضع حفيظة الوالي، ولذلك صب غضبه على قائد الحامية العسكرية واتهمه بنقص الخبرة لحل تلك المشكلة، على الرغم من أن القائد كان يعاني من نقص في عدد قواته النظامية[(3)].

وهكذا ازدادت المشاكل، وغدت الأمور أكثر تعقيداً بسبب عدم وضع حلول للمشكلة العشائرية، كما أدى الإفراط في استخدام سياسة الترهيب والعنف، إلى اضمحلال الحياة الاقتصادية، وأحدث خللاً في البلاد من الناحية الأمنية، فانتشرت الفوضى العارمة، وجاء ذلك في وقت كان يشهد توتراً كبيراً بين الحكومة العثمانية

[(1)] الفهد، **السياسة العثمانية تجاه العشائر العراقية**، ص197.

[(2)] الشيخ علي القسام، **السفر المطيب في تاريخ مدينة المسيب**، (النجف، دار الآداب للنشر والتوزيع، 1974م)، ص30-31؛ العزاوي، **تاريخ العراق بين احتلالين**، جـ7، ص96-97

[(3)] لوريمر، **دليل الخليج**، القسم التاريخي، جـ4، ص2011

والتجمعات العشائرية في ولايات العراق من جهة، وبين روسيا والدولة العثمانية من جهة أخرى، إذ تورطت الدولة العثمانية مع الروس فيما عرف بحرب"القرم" وذلك عام 1853م[(1)].

وكانت تلك المشاكل سبباً في استبدال نامق باشا، فعمدت الحكومة العثمانية إلى تسليم منصب الولاية إلى "محمد رشيد الكورنكي" (1852-1856م)، لإصلاح ما أفسدتهُ السياسات السابقة، وإرجاع الهيبة لمفاصل الدولة العثمانية[(2)].

وقد أمر محمد رشيد الكورنكي بإصدار عفو عن شيخ عشائر زبيد، الذي حكم بالإعدام إبان عهد الوالي نجيب باشا، وثبَّتَ "منصور السعدون" شيخاً على عشائر المنتفق، وبذلك تحسنت الأوضاع نسبياً[(3)]، ونجح الوالي الجديد بكسب عشيرة الزبيد وعشائر المنتفق، وأصبح بين يديه قوة يمكن أن تحارب معه ضد أي خطر خارجي (فارسي_روسي) يستهدف البلاد، لكن متطلبات المعارك العثمانية ضد الروس، حمّلت البلاد ضرائب مجحفة بحق الأفراد، وتباينت المدفوعات من 1000 قرش على طبقة الأغنياء، 25 ألف قرش على طبقة الفقراء، كما كانت المشاريع المعمارية تستهلك كثيراً من الأموال[(4)]، فانعكست تلك الآثار السلبية على المواطنين، وتسببت في زيادة الضرائب على كاهل الفرد، مما أدى إلى إعلان التحرك العشائري المناهض للحكومة من قبل عشائر "آلبو محمد"، والتي كانت تستقر في منطقة الأهوار جنوب العراق وتحديداً منطقة العمارة (محافظة ميسان حالياً)، لهذا رفضت دفع ما عليها من استحقاقات ضريبية، كما وأعلنت عدم ولائها للوالي. وكانت عشائر "آلبو محمد" من العشائر

[(1)] حرب القرم: هي حرب حدثت في شبه جزيرة القرم، بين العثمانيين والروس، وكان من أسبابها سعي روسيا إلى إحكام قبضتها على شبه الجزيرة والبحر الأسود من أجل السعي للوصول إلى المياه الدافئة، وتحولت الحرب إلى قضية دولية تدخلت فيها فرنسا وبريطانيا لصالح الدولة العثمانية خوفاً على مصالحها. انظر: آ.ج.ب. تايلور، **الصراع السيادي في أوروبا 1848-1918**، ترجمة: كاظم هاشم نعمة ويونين يوسف عزيز، جامعة الموصل، 1980، ص93-117.

[(2)] الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، ج2، 196، ص199؛ علي، **النظام المالي العثماني في العراق**، ص 148-150؛ خالد حمود السعدون، **الأوضاع القبلية في ولاية البصرة العثمانية 1908-1914**، (الكويت، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ط1، 1988م)، ص9

[(3)] سركيس، **أوراق يعقوب سركيس**، ج2، ورقة 25؛ الفهد، **السياسة العثمانية السياسة العشائر العراقية**، ص199

[(4)] الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، ج2، ص199؛ علي، **النظام المالي العثماني في العراق**، ص90

المسلحة، وعلاوةً على ذلك فإن جغرافية المنطقة التي يسكنون بها كانت تساعدهم على التحرك ضد القوات العثمانية، إذ تكثر في مناطقهم الأشجار الكثيفة والأنهار والموانع الطبيعية، ولو أن الوالي خرج لهم بقوة عسكرية لباءت جهوده بالفشل لعدم معرفتهم بطبيعة الأرض هناك، وكيفية توغلهم في منطقة "الأهوار"، فقامت عشائر آالبو محمد بالسيطرة على الطرق الملاحية ومن ثم قاموا بقطعها، وذلك في عام 1855م، وبذلك توقفت طرق الملاحة النهرية 6 أشهر، فلجأت السلطة العثمانية إلى عقد اتفاق معهم، وبمقتضى هذا الاتفاق تدفع العشيرة الضرائب على قدر إمكانيتها المادية[(1)].

كما وسعى الوالي إلى اقتطاع بعض الأراضي من عشائر المنتفق لإضعافها، لكن سياسته العامة اتسمت بالمرونة والتفهم) مع العشائر، ففي عهده هدأت العشائر الكبيرة مثل المنتفق وزبيد، وبذلك استطاع أن يجمع الاستحقاقات الضريبية من العشائر المتبقية، ولم يستخدم سياسة الترهيب ولم يشن سوى حملة عسكرية واحدة) في عام 1856م بعدما أراد إعادة الحكم المركزي داخل المناطق التي تسيطر عليها المنتفق، كما وأراد للعشائر أن تستقر، فعمل جاهداً على مسألة توطين العشائر.

وسعى الوالي محمد الكورنكي للإصلاح، فشق الطرق النهرية، واهتم بالزراعة، كما وأدخل الماكنات الزراعية الحديثة، وكان من أوائل الذين اهتموا بالجانب الاقتصادي والإداري للولاية، وحاسب المفسدين، وشجع التجارة، وزادت في عهده الصادرات من الحبوب، و كان كل ذلك بهدف توفير الأموال لسد النفقات الإدارية للدولة[(2)]، لكن كل جهوده ذهبت أدراج الرياح حين تولى الحكم بدلاً منه "السردار الأكرم عمر باشا"[(3)] (1856-

---

[(1)] لوريمر، **دليل الخليج**، القسم التاريخي، جـ4، ص2119؛ السعدون، **الأوضاع القبلية**، ص37.

[(2)] دي فوصيل، **الحياة في العراق منذ القرن 1814–1914**، ص89؛ الفهد، **السياسة العثمانية تجاه العشائر العراقية**، 200

[(3)] عمر باشا: من أصل هنغاري، وكان مسيحياً باسم ميخائيل، ثم غادر وطنه في شبابه وهو بعمر 28 عاماً متجهاً إلى البلاد العثمانية، وبعدها أسلم وسمى نفسه عمر. ثم دخل الجيش العثماني وأصبح برتبة مقدم، وشارك في حرب القرم فذاع صيته فيها حتى نال إعجاب السلطات العليا في إستانبول، فأسندت إليه ولاية بغداد عقب انتهاء حرب القرم. زيدان، **تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر**، جـ1، ص238-240.

1858م)، وكان من أول أعماله تشريع قانون "التجنيد الإلزامي" الذي نصت عليه الخطط الإصلاحية للحكومة العثمانية، فحددت مدة التجنيد، وشمل هذا القانون جميع الرعايا في الدولة العثمانية، ولكي تتجنب الحكومة العثمانية الصراع مع العشائر جرى استثناء جميع العشائر من خدمة التجنيد الإلزامي. وقد صدر هذا القانون عام1835م، وهدف إلى تكوين جيش جديد على غرار الجيوش الأوروبية الحديثة، ثم أصبح القانون إلزامياً على الجميع في سنة 1845م[(1)]، وقد أمر الوالي الجديد بتفعيل هذا القانون، وهدم جميع القلاع الموجودة في منطقة "الهندية" ومنطقة "الشامية"، وأمر بحل جميع القوات العسكرية، ومن ضمنها التشكيلات غير التابعة لنظام الدولة وقوانينها، لكن تلك الأوامر التي أصدرها الوالي عمر باشا، أفقدته خيرة العناصر العسكرية في القوات النظامية للولاية، فأصبح الجيش يعاني من نقص في صفوفه العسكرية، والتي تعد العنصر الأساس في فرض القانون[(2)]. أما فيما يخص مناطق الهندية والشامية، اللتين كانتا تمثلان سلطة الولاية، فلم ترصد فيهما أية تحركات عشائرية عقب فرض قانون التجنيد الإلزامي[(3)].

وعند إعلان الوالي عمر باشا تطبيق الجندية في ولاية بغداد، اصطدم بالواقع العشائري الرافض لهذا القانون، لكنه قرر مخالفة نهج الولاة السابقين وتفعيل الجندية لأبناء العشائر، وأصدر أوامر تقتضي إرسال متطوعين من عشائر (الشامية–الهندية–الديوانية)، وبحسب توجيهات الوالي تحتم على عشائر الهندية أن ترسل 90 رجلاً، وعلى عشائر منطقة "الشامية والديوانية" أن ترسل 180 رجلاً، وكذلك بقية القرى والمناطق الأخرى[(4)].

[(1)] نخبة من أساتذة التاريخ، **الجيش والسلاح**، (بغداد، د.ن، 1988م)، جـ5، ص308

[(2)] العزاوي، **تاريخ العراق بين احتلالين**، جـ7، ص118

[(3)] علي هادي عباس المسعودي، **الحلة في العهد العثماني المتأخر 1869–1914**، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة البصرة، 1990، ص70–71.

[(4)] العزاوي، **تاريخ العراق بين احتلالين**، جـ7، ص118، ص122؛ نخبة من أساتذة التاريخ، **الجيش والسلاح**، جـ5، ص308

ومن هنا بدأ الوالي الخوض في عدة صراعات مع العشائر عموماً ومنها عشائر "ديالى"، والتي لا تعد من عشائر الجنوب بل من عشائر الوسط والشرق لكنها كانت ساخطة على سياساته، وقد انطلق أول تحرك عشائري من منطقة الفرات الأوسط من منطقة "الحلة" ومن ثم "الديوانية"، وبدأ الشيخ "مطلك الكريدي" والذي كان يقود عشائر الخزاعل مناهضته للحكومة ورفع راية المقاومة للقانون الجديد، وامتد العصيان إلى النجف وكربلاء، حتى أصبح الوضع الإداري مربكاً جداً للوالي، ولهذا سارع عمر باشا إلى إرسال قوة عسكرية بقيادة "شبلي باشا"[(1)] لصد التحركات العشائرية وعزز الحملة العسكرية بإرسال "باسكندر باشا البولوني"، لكن القوات العشائرية تمكنت من دحر الحملة العسكرية العثمانية بقيادة "شبلي باشا" وأردوا "باسكندر باشا" جريحاً وحمل إلى بغداد، وحدثت تلك المعارك في منطقة الحلة[(2)].

وبعد اندحار قوات الوالي عمر باشا، لم يكف عن العشائر، ورأى أنه لابد من إخماد تلك التحركات، واختار المواجهة معهم بنفسه هذه المرة، وفي الاحتدام الأول بين الوالي والعشائر، استطاع أن يجبر القوات العشائرية على الانسحاب إلى حدود منطقة "السماوة" من دون أن يدخل معهم في معركة نهائية، فواصل عمر باشا قتالهم حتى اندحرت قواته مرة أخرى أمام العشائر، وخسر عدداً كبيراً من جنوده، وعلى إثر ذلك انسحب إلى الحلة، وقرر أن يعيد بناء سدة "الهندية" حتى يقطع المياه عن العشائر ويحرمهم من استخدامه كقوة طبيعية ضده، لكن يبدو أن

[(1)] شبلي باشا: كان يلقب بـ"العريان"، كان أحد الدروز الذين ينحدرون من منطقة رانيا في بلاد الشام، عاصر فترة التوسع المصري في بلاده، وقاد ضدها مقاومة عسكرية بدعم من الدروز، ولكنه تعرض إلى الهزيمة في سنة 1837م، وتكريماً له عين على منقطة حاصبيا وراشيا في جنوب لبنان، وذلك بأمر من والي دمشق محمد نجيب باشا، وبسبب أعماله اللصوصية تم إلقاء القبض عليه وسجن حتى عام 1853م، وحين اندلعت حرب القرم حصل على عفو من السردار عمر باشا (والي بغداد فيما بعد) وعينه قائداً على الجند غير النظامي، وأبدى شجاعة ومهارة كبيرة في هذه الحرب، نالت إعجاب عمر باشا، حتى أنه حضر معه إلى بغداد، وعينه سنة 1858م متسلماً على الحلة، وألحقت به الديوانية، حيث أصبح قائم مقام عليها. انظر: مجهول، **مذكرت تاريخية**، ص90-98؛ العطار، **تاريخ سوريا في مطلع العصور الحديثة**، جـ1، ص173-174، وص20

[(2)] كركوش، **تاريخ الحلة**، جـ1، 123؛ الفهد، **السياسة العثمانية تجاه العشائر العراقية**، ص202؛ وانظر: الشاوي، محمود بن سلطان، **مخطوطة التاريخ أو (تاريخ الشاوي)**، مخطوط في دار صدام للمخطوطات، تحت رقم 10657، ورقة 20-22

الوالي ترك تجهيز حملة ثانية ضد العشائر واكتفى بعد تعثر عملياته العسكرية، ولم يهاجمهم مرة أخرى مكتفياً بهذا القدر من المواجهة[(1)].

وعلى إثر الأوامر التي أصدرها الوالي بتطبيق قانون التجنيد الإلزامي على العشائر، والتي انعكست سلباً على الأوضاع العامة، خرجت العشائر عن سلطة الوالي، مما زاد من حالة الانتفاضات العشائرية، وتكبدت خزينة الولاية تكاليف باهظة بسبب الحملات العسكرية والهدايا التي أعطاها الوالي لوجهاء وشيوخ العشائر لكسب دعمهم، وهذا بدوره أدى إلى قلة السيولة المالية، وقد بلغ مقدار ما منحه الوالي للعشائر كهدايا حوالي ثلاثة وستين ألف قرش. ونتيجة لسياسات الوالي عمر باشا المدمرة تقرر عزله من منصبه، ليحل محله "مصطفى نوري" (1858-1860م) والياً على ولاية بغداد، ولكن ولايته لم تدم طويلاً واستمرت قرابة سنة و4 أشهر فقط، وشهد عهده سوء الإدارة التي تعاظمت فيها حالات الرشوة، وشاع الفساد والظلم[(2)].

وقد فقدت السلطة المركزية العثمانية هيبتها منذ عهد الوالي "محمد رشيد باشا"، ولا سيما بعد حالة الضعف التي أظهرتها الحكومة، فأصبحت القوة العشائرية تستخف بسلطات الدولة العثمانية، لذلك اندلعت مناهضة عشائرية في جنوب العراق ضد الوالي "مصطفى نوري" قادتها عشائر "آلبو محمد". وقد جهزت حملة عسكرية من الجيش النظامي للرد على انتفاضة "آلبو محمد"، وأوكلت إلى متسلم "العمارة" القائد "الديار بكري محمد باشا"، وسار هذا القائد بالحملة العسكرية قاصداً عشائر "آلبو محمد"[(3)]، وقاتلهم متسلم العمارة حتى انسحبت عشائر آلبو محمد واتخذت من قلعة "المشيدة" في منطقة الكحلاء حصناً لها، وهي قلعة تقع في مدينة العمارة التي تبعد عنها حوالي اثنين وسبعين كيلو متراً، وكانت عشائر آلبو محمد تمتثل لأوامر شيخها "فيصل بن خليفة"، فتوجهت

[(1)] الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، ج2، ص214؛ عبد الجبار العمر، **ذيل مطالع السعود أو تاريخ الشاوي**، مجلة آفاق عربية، السنة السادسة، العدد6، 1981، ص71؛ وانظر: الفهد، **السياسة العثمانية تجاه العشائر العراقية**، ص202

[(2)] علي، **النظام المالي في العراق العثماني**، ص150

[(3)] العمر، **ذيل مطالع السعود أو تاريخ الشاوي**، ص73.

الحملة إلى قلعة "المشيدة" وسيطرت عليها، وصودرت الكثير من الأموال وتم نقلها إلى خزينة الولاية، وقامت القوات العثمانية بتشييد حامية عسكرية في تلك المنطقة، وكان اسمها: "بالأوردي" وتعني الفيلق[1]، و تم عزل الوالي "مصطفى نوري" إثر شكوى بداعي الفساد الإداري والرشوة قدمها "أحمد توفيق" وذلك في عام 1860م، ليستلم مكانه الوالي الجديد "أحمد توفيق" (1860-1861م)، ولم يدم حكم أحمد توفيق سوى 6 أشهر واثنين وعشرين يوماً[2].

وبقي الوضع على حاله طوال مدة ولاية أحمد توفيق، فلم تهدأ عشائر آلبو محمد وبقيت مستمرة في انتفاضتها، لكن الوالي استفاد من النزاع الداخلي الذي نشب بعد وفاة شيخ آلبو محمد "فيصل بن خليفة" إثر الصراع الذي تأجج على مشيخة العشيرة بين أولاد فيصل وأخيه "شياع بن فيصل"، ليتصل الأخير بالولاية طالباً منهم التدخل في حل هذه المشكلة، ورأى الوالي أن تدخله سينهي الخلاف بين العشيرة والحكومة، فأقر الوالي لشياع أن ينصب شيخاً على عشائر آلبو محمد[3].كما استغل الوالي الخلاف في عشائر العبيد وتنازعهم على رئاسة القبيلة بين الشيخ "سعدون مصطفى" وعدد من أقربائه، ووظف الوالي ذلك النزاع وتدخل لصالح "أسعد ظاهر" مؤيداً له صعوده لرئاسة العشيرة ضد ابن عمه "سعدون مصطفى"، وعقب ذلك أسندت قوة من الجيش النظامي وغير النظامي من أحمد توفيق باشا إلى "أسعد الظاهر"، وحصلت اشتباكات بين أولاد العم أدت في النهاية إلى انتصار شيخ العبيد "سعدون مصطفى" وأسر عدد كبير من قوة الجيش التابعة للوالي أحمد توفيق ، كما وغنم الشيخ عدداً

---

[1] العزاوي، **تاريخ العراق بين احتلالين**، جـ7، ص129.

[2] **إرادة مجلس مخصوص داخلية**، الرقم العام: 600، تاريخ الوثيقة 14 رجب 1227هـ، نقلاً عن الفهد، **السياسة العثمانية تجاه العشائر العراقية**، هامش601، ص204؛ الوردي، **لمحات من تاريخ العراق الحديث**، جـ2، ص218-219.

[3] الفهد، **السياسة العثمانية تجاه العشائر العراقية**، هامش 602، ص204

من الأسلحة والمدافع التابعة لجند الولاية، وتم إقرار تعيينه على مشيخة العشيرة، وطلبت الولاية إطلاق سراح الأسرى وإرجاع الأسلحة، وتم تنفيذ مطالبها [(1)].

ثم ما لبث أن عُزل الوالي وجيء مرة أخرى بـ"نامق باشا" الوالي السابق لولاية بغداد، وكانت مدة حكمه لهذه الفترة ست سنوات، لكنه غيّرَ من النهج الذي كان يتبعه سابقاً، بل جاء بصبغة غلب عليها التدين والعدل، ويبدو أنه أدرك سلبيات سياساته السابقة أثناء حكمه لولاية بغداد (1851-1852م)[(2)]، وحصلت عدة منازعات بين الحكومة والعشائر في الفترة الأخيرة لنامق باشا، ففي عام 1862م، وجه الوالي "شبلي باشا" على رأس حملة عسكرية مع العشائر المساندة (زبيد والعبيد) وكانت تقصد محاربة عشائر شمر الجربا، وفي النهاية حصل اتفاق بين الحكومة وعشائر شمر الجربا التي كان على رأس مشيختها "فرحان بن صفوق".[(3)]

كما وأرادت الحكومة العثمانية تعزيز علاقاتها مع عشائر شمر الجربا، من خلال كسب تأييد "فرحان بن صفوق" شيخ شمر الجربا، عبر إعطائه الهدايا والأموال، وذلك لضمان استقرار العشائر والالتزام بطاعة الوالي[(4)].

وخلال سنة 1864م، سعى قائم مقام الديوانية "شبلي باشا" إلى التصدي للعشائر المنتفضة في منطقة البدير في الديوانية، وتمكن من القضاء عليها وأخذ من شيوخ العشائر المتمردة تعهداً بالالتزام بالولاء والطاعة للحكومة العثمانية، والالتزام أيضاً بتسديد ما عليهم من الضرائب المفروضة من قبل الحكومة، وتمت الموافقة من قبل العشائر[(5)].

[(1)] العمر، **ذيل مطالع السعود أو تاريخ الشاوي**، ص74

[(2)] الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، ج2، ص205

[(3)] العزاوي، **تاريخ العراق بين احتلالين**، ج7، ص130-141.

[(4)] لجان، **رحلة لجان إلى العراق**، ترجمة: بطرس حداد، مجلة المورد، مج12، العدد3، بغداد، 1983، ص80.

[(5)] العمر، **ذيل مطالع السعود أو تاريخ الشاوي**، ص73

وفي المدة نفسها، حاول الوالي نامق باشا التدخل مجدداً في الشأن الداخلي لعشائر المنتفق، ولكن هذا التدخل رُفض بشدة من قبل زعمائها وقادتها، فانتفضوا ضد الحكومة العثمانية المتمثلة بنامق باشا وإجراءاته المتبعة لتشتيت اتحادهم، ومن ثم فرض السيطرة العثمانية عليهم، واستمرت تحركاتهم المناهضة للوالي نامق باشا لعدة سنوات (1863-1865) م، وكانت السياسة التي اتبعها نامق باشا هي السبب الذي أدى إلى تفاقم المشكلة العشائرية. وقد تجرأت باقي العشائر على الانتفاضات بعد تلك الأحداث، وسارت على خطى عشائر المنتفق، وبدأت عشائر "الخزاعل" بالعمل على ضرب أية قوة عسكرية عثمانية تصادفها، وكان نامق باشا يسعى إلى الرد على تلك العشائر، خاصةً بعد أن أعلن الشيخ "مطلق بن كريدي" مساندته لعشائر المنتفق، وعمل أيضاً على تقديم يد المساعدة إلى عشائر "بني حجيم" و"آلبو حسان" و"الدليم" وذلك في عام 1864م، حين باغتوا القوات العثمانية عند منطقة "السماوة" وكانت القوة العثمانية تتألف من 350 مقاتلاً من رماة البنادق، وأدت تلك المواجهة لانتصار العشائر وتمت إبادة نصف القوة العسكرية للجيش العثماني في تلك المنطقة، وكان قائد تلك القوة العسكرية أحد القتلى ولم يعد منهم سوى (90) مقاتلٍ، عادوا إلى المقر الرسمي في "الديوانية"، كما وسيطرت العشائر على مدفع تابع لتشكيلات الجيش العثماني[(1)].

إن القوة التي جهزها الوالي نامق باشا لردع عشائر الخزاعل لم يكن سببها عدم الإيفاء بالضرائب للدولة العثمانية، وإنما كان السبب الرئيس هو رغبة الحكومة في تحجيم العشائر التي كانت تطمح إلى الاستقلال والتخلص من السيطرة العثمانية المفروضة على العراق، كما وكانت التعليمات الصادرة من إستانبول إلى السلطات في بغداد تنص على التخلص من أية مناهضة عشائرية، ومحاربة أي نفوذ قبلي، وبسط هيبة وسلطة الحكومة[(2)].

[(1)] لوريمر، **دليل الخليج**، القسم التاريخي، جـ4، ص2107-2108، وص2110.

[(2)] لجان، **رحلة لجان إلى العراق**، ص63؛ انظر: الفهد، **السياسة العثمانية تجاه العشائر العراقية**، ص207

ومن جانب آخر سعى الوالي نامق باشا إلى تهيئة الجهاز الإداري والشروع بإصلاحه، وكان عمله يقتضي زيادة الأموال في خزينة الدولة، فراقب المسؤولين عن الخزينة، وجعل مهمة الإنفاق بيده حصراً[(1)]، وبقي حريصاً على جباية الأموال وزيادتها، ولم يتساهل مع من رفض تسليمها، وكان ذلك سبباً في عدم الاستقرار الداخلي، حيث لجأ في عام 1861م إلى شيخ عشيرة "المعامرة"، والتي كان موقعها قريباً من بغداد طالباً منه حماية مناطق أطراف بغداد غير المحمية جيداً، وأوكل إليهم حماية ناحية منطقة "الكاظمية" مقابل "1050" قرشاً في السنة الواحدة، إضافة إلى ثلاث طفايات من الشعير وأخرى من الحطنة[(2)].

كما قام نامق باشا بمناقشة بعض من المشاريع التي تختص بالجانب الزراعي، وقام باستدعاء الكثير من المختصين في هذا المجال، لكنه لم يستمر في هذا المشروع العمراني الذي سعى إليه، ويبدو أن السبب كان كثرة النفقات التي تطلبها هذا المشروع الذي عد من ضمن مشروعاته الإصلاحية، وبقي اقتصاد الولاية يعاني الأمرين، وقد أشار الرحالة إلى الوضع السيء التي كانت تعيشه الولاية قائلين ((... إنها كانت بادية قاحلة واسعة لا حد لها، تتخللها أكوام وخرائب ومجار وجداول جف ماؤها في كل الجهات، وقرى مهملة على ضفاف الأنهر يسكنها فلاحون، وخيام سود متناثرة هنا وهناك بعضها لعشائر المنتفق وغيرها لشمر وبني لام وجربوع وزبيد، وكلهم في حالة بؤس، ...وهرب الفلاحون خوفاً من البدو الذين لا يهابون إلا الحكومة القوية، حتى نهر الفرات الذي ترك على طبيعته، وأدى إلى تكوين مستنقعات وأهوار موبؤة بفعل مياه الفيضانات...))[(3)].

وبقي الوضع على ما هو عليه حتى عين الوالي الجديد "تقي الدين" (1868-1869م)[(4)] ولم تشهد هذه الفترة شيئاً جديداً، سوى تولي "منصور بن راشد" منصب شيخ عشائر المنتفق، وفي سنة 1869م حصلت تحركات

[(1)] علي، **النظام المالي في العراق العثماني**، ص150-151

[(2)] الفهد، **السياسة العثمانية تجاه العشائر العراقية**، ص209

[(3)] لجان، **رحلة لجان إلى العراق**، ص63-64

[(4)] بغداد ولايتي سالنامة سي، الدفعة الأولى، 1292هـ، 1857م، ص46.

من قبل عشائر "بني لام" والتي يقودها شيخها "مزبان بن مذكور"، إلا أن الوالي استطاع كبح تحركاتهم[1]، واستمرت المناهضات ضد السلطات العثمانية في شمال العراق أيضاً وفي مناطق عشائر الهماوند، وبقي الحال هكذا حتى مجيء الوالي مدحت باشا (1869-1872م)[2].

والخلاصة أن اهتمام الولاة العثمانيين والحكومة العثمانية ككل في العراق تركز على الحد من التحركات العشائرية، والقضاء على الانتفاضات القبلية، لأنها كانت الطريقة الوحيدة لبسط السيطرة العثمانية على العراق، كما وأن تطبيق مراسيم الإصلاح الخاصة بالتجنيد الإلزامي وخاصة في فترة عمر باشا (1856-1858م) خلقت نوعاً من الاضطرابات العشائرية التي سرعان ما نشبت في أرجاء العراق أجمع، وقد أرهق التصدي لكل تلك العشائر ميزانية بغداد، وفي النهاية أدت كل تلك الممارسات إلى عزل الوالي عمر باشا.

ومن سمات هذه الفترة أيضاً إخفاق الإدارة العثمانية ــالى حد ماــ في فرض سلطة القانون على مناطق جنوب العراق، رغم التقدم الذي حققته في المناطق الشمالية، أما من ناحية التنظيمات الإصلاحية، فقد جاءت متأخرة إلى العراق، حتى أن الإصلاحات التي قام بها مدحت باشا لم تكن إصلاحات ذات عمق ممنهج يحل جميع المشاكل العشائرية (1869-1872م).

---

[1] العزاوي، **تاريخ العراق بين احتلالين**، جـ7، ص156؛ زفبوذا، **يوميات زفبوذا**، مخطوط في دار صدام للمخطوطات، تحت رقم6667، الدفتر السابع، ورقة 13.

[2] لوريمر، **دليل الخليج**، القسم التاريخي، جـ4، ص112-113؛ العمر، **ذيل مطالع السعود أو تاريخ الشاوي**، 73

المطلب الثاني: النفوذ البريطاني- الروسي وتأثيره على العشائر العراقية وعلاقتها بالسلطات العثمانية (1869-1872م)

كان تغلغل النفوذ الأجنبي البريطاني- الروسي في العراق في الفترة بين 1872-1869م، يهدف للحفاظ على مصالحهم فيه، ويضاف إلى النفوذ البريطاني والروسي، النفوذ الفرنسي-الألماني، والذي لم يكن له ذلك الأثر الواضح بين صفوف العشائر العراقية.

ويذكر البعض أن إسناد ولاية بغداد إلى الوالي "مدحت باشا" في هذه الفترة جاء نتيجة التدخلات البريطانية، وكان منصب ولاية بغداد من نصيب مدحت باشا لأجل الوقوف ضد التدخلات البريطانية والحد منها، وتشير العديد من الآراء التي تتحدث عن هذا الموضوع[(1)] إلى أن العديد من العشائر العراقية أمثال عشائر " المنتفق والخزاعل وعنزة" شاركت إلى جانب الوالي مدحت باشا في الحملة التي وجهت إلى الإحساء عام 1871م، وتعد هذه الحملة إشارة من الحكومة العثمانية إلى حكومة "الهند البريطانية" بأن تلك العشائر تعطي ولائها إلى السلطات العثمانية. وقد وجهت الحكومة البريطانية كافة أجنداتها ومساعيها لأجل إضعاف وتشتيت الولاء العشائري في العراق كي لا يكود مؤيداً للحكومة العثمانية، كما عملت على زرع الفتن بين العثمانيين والعشائر العراقية. وأوعزت الحكومة البريطانية إلى مندوبها في البصرة "روبرتسون" 1868-1877 م، لتقوية علاقاته مع "شيوخ المنتفق" والزبير وشيوخ وزعماء ولاية البصرة، كما ويذكر المؤرخون الأوربيون أن النفوذ البريطاني وتحركات مندوبي بريطانيا في

[(1)] هناك رأي يذكر بأن الصدر الأعظم عالي باشا، كان يبدي مخاوفاً من انتشار المذهب الشيعي في العراق، وهذا الرأي كان وراء تعيين مدحت باشا والياً على ولاية بغداد. وذكر رأي آخر أن عالي باشا خشي شعبية مدحت باشا في إستانبول، مما دفعه إلى تعيينه في منصب والي بغداد، في محاولة منه لإبعاده عن إستانبول، وللحد من تعاظم شعبيته فيها. ورأى رأي ثالث أن دفع مدحت باشا إلى ولاية بغداد كان سببه تزايد المصالح البريطانية في العراق. وقيل أيضاً أن السلطان عبد العزيز قد أرسل مدحت باشا إلى بغداد، كخطوة أولى قبل تولي المناصب الرفيعة في إستانبول، أما الرأي الأخير فيرجح أن تعيينه جاء برغبة الدولة العثمانية وسعياً منها إلى إدخال نظام تشكيلات الولاية إلى العراق، وحمل اتفاق تعيين مدحت باشا مع قرب انتهاء العمل في قناة السويس بعضهم على الاعتقاد بأن الغرض من تعيينه كان مجابهة النتائج التي ستتمخض عن فتح قناة السويس. انظر: جاسم محمد حسن، **العراق في العهد الحميدي 1869-1914**، ص112؛ انظر أيضاً: الشطري، **السياسة العثمانية تجاه العشائر العراقية**، 149.

بغداد والبصرة كان سبباً وراء الكثير من النزاعات والصراعات الموجهة ضد سلطات الحكومة العثمانية في المناطق القبلية[(1)]، ولهذا سعت بريطانيا جاهدةً عن طريق وكلائها لتعزيز العلاقة بينها وبين العشائر.

وأُتيحت الفرصة للوكلاء البريطانين لتقوية العلاقة مع بعض من مشايخ القبائل وزعماء البصرة حين تم الاستيلاء على سفينة البريد التابعة للحكومة البريطانية، والتي كان يطلق عليها اسم "كشمير" وذلك في سنة 1872م، وذلك عندما كانت راسية في ميناء الفاو، إذ كانت في مهمة لنقل البريد بين البصرة و"مومباي"[(2)]، وكانت تحت حماية السلطات الحكومية للدولة العثمانية. وذكر "لوريمر" ((...أنه في ساعات الصباح الأولى من يوم 23 حزيران عام 1872 اقتحمت المركب فجأة عصابة مكونة من 28 قرصاناً في ثلاث قوارب. وقد استطاع رجال القارب الأول أن يجدوا طريقهم إلى ظهر السفينة عندما تظاهروا بأنهم من المسافرين، في حين كانت بنادق وذخيرة كشمير في أجزاء مختلفة من السفينة، ولم يكن بالإمكان الحصول عليها في الحال، لذا تمكن القراصنة من الاستيلاء عليها دون مقاومة. وبعد أن اقترفوا ما يكفي من إيذاء الأشخاص بالسلاح الأبيض ليرعبوا البحارة، ثم عملوا على نهب المركب واختفوا بسرعة غريبة، وقد قتل في هذا الهجوم شخص واحد من السكان المحليين يعمل وقاداً في السفينة، واسمه إسماعيل خان، وقد قطع رأسه عن جسمه تماماً بضربة سيف عندما ظهر من موقد السفينة، وجرح (12) من الرجال الذين كانوا على ظهر السفينة، منهم خمسة من الأوروبين، من بينهم كابتن السفينة المستر"برادفورد" الذي طعن بخنجر طعنة خطيرة، وكبير المهندسين المستر "مكنزي" الذي أوذي في يده، وقد سلبوا نقداً مقداره

[(1)] بوندار يفسكي، **التوغل البريطاني في جنوب وادي الرافدين ومحاولات احتلال الكويت في بداية القرن العشرين**، ترجمة: نوري السامرائي، "الخليج العربي" (مجلة)، البصرة، العدد (3)، جامعة البصرة، 1975، ص50-51؛ آلبرت م. منتشاشفيلي، **العراق في سنوات الانتداب البريطاني**، ترجمة: هاشم صالح التكريتي، بغداد، 1978، ص106

[(2)] لقد وردت تفاصيل وافية عن حادثة الباخرة "كشمير" في الجريدة التي أصدرها مدحت باشا: **زوراء**، العددان 256 و258 بتاريخ 13 ربيع الثاني و19 ربيع الثاني 1289هـ.

(42,050) روبية وأشياء تتعلق بالموظفين والبحارة قيمتها (5,552) روبية، وبلغ مجموع الخسارة (47,602) روبية ...))[1]

ولما وصل الخبر إلى مركز مدينة البصرة، سارعت الجهات الأمنية لإصدار الأوامر لتتبع خيوط هذه الجريمة ومن يقف خلفها، كما ذاع صيت الباخرة حتى أصبحت الحادثة محط انتباه الإدارة المركزية في بغداد، وأوعزت هذه الإدارة بإرسال التشكيلات العسكرية النظامية إلى مدينة البصرة، وتم تكليف شيخ عشائر المنتفق "ناصر السعدون" بالكشف عن ملابسات الموضوع، والبحث عن اللصوص[2]، وعلى إثر ذلك قرر شيخ المنتفق التعاون مع "القنصل البريطاني كمبال" المتواجد في بغداد ومع شيوخ عشائر المحمرة، وبعد الجهد الذي بذله الشيخ "ناصر السعدون" تمكن من العثور على 7 أشخاص ممن شاركوا بالجريمة، واستطاع شيوخ المحمرة أن يستردوا نصف الأموال التي سرقت من قبل اللصوص الذين فروا من البصرة إلى المحمرة، في حين تم تحديد هوية السُّراق، وتم الكشف بأن بعضهم من الإحساء والبعض الآخر من عبيد والبقية هم من بلاد فارس[3]، كما وذكر لوريمر ((... أن اللصوص كانوا من عربستان والمنتفق يرافقهم بعض العبيد...))[4]. وقد أفلحت الحكومة بإلقاء القبض على أكثرهم وزجهم في السجن، وفي سنة 1873 تم تقديم اللصوص إلى المحاكمة، وحكم على 9 أشخاص من المتهمين بالموت، وعلى 4 منهم بالحبس المؤبد، وتم تنفيذ الأحكام على 7 أشخاص فقط، وذلك في سنة 1873، في حين يتحدث لوريمر عن بقية المتهمين فيقول: ((... أن ثمانية متهمين آخرين لاقوا حتفهم في حوادث موت عنيفة وبأشكال مختلفة...وأضاف بأن البحث استمر عن سبعة فارين آخرين...)) ثم قال عبارة يلخص فيها ماحدث ((... مهما

---

[1] لوريمر، **دليل الخليج**، القسم التاريخي، جـ4، ص2149-2150

[2] الشطري، **السياسة العثمانية تجاه العشائر العراقية**، ص151

[3] **جريدة الزوراء**، العدد 256، 12 ربيع الثاني، 1289هـ؛ انظر: الشطري، **السياسة العثمانية تجاه العشائر العراقية**، ص151.

[4] لوريمر، دليل الخليج، **القسم التاريخي**، جـ4، ص2150

كانت الظروف فقد عمل مايكفي لتأكيد الاحترام للراية البريطانية التجارية، ومازالت قضية كشمير تذكر نموذجاً فعالاً للعقاب البريطاني في العراق...))[1].

وعندما حلت قضية كشمير بين الجانبين البريطاني والعثماني، ثمنت الحكومة البريطانية الجهد المبذول من شيخ عشائر المنتفق " ناصر السعدون" والذي لعب الدور الأهم في تلك القضية، و منح الجانب البريطاني المتمثل بنائب القنصل "روبرتسون"، والذي كان يتواجد في البصرة "روبرتسون"، منح شيخ المنتفق خيمة بعمودين نيابة عن حكومة الهند البريطانية، وكانت الخيمة تدل على الحياة البدوية التي يميل لها الشيخ "ناصر السعدون".

كما وتم منح كلٍ من "عبد الرحمن النقيب" و"قاسم زهير" رئيس مجلس البصرة ساعة مع سلسلة مطلية بالذهب[2]. وبسبب حادثة الباخرة كشمير حققت بريطانيا نفوذاً واسعاً، واستطاعت التغلغل بين العشائر العربية[3].

وقد سعت الحكومة البريطانية جاهدة على أن تحافظ للحفاظ على علاقاتها مع العشائر العراقية (تحذف ،) من خلال شركاتها التجارية التي تتواجد في العراق، وجاء ذلك لخدمة مصالحها الاقتصادية وتوسيع نشاطها المالي، ونتيجة لهذا سعت شركة "لنج البريطانية" إلى تعزيز علاقاتها مع شيوخ العشائر العراقية في كافة المناطق والولايات ومن دون علم السلطات العثمانية، لدرجة أن عشائر "آلبو محمد" كانت تسطو على السفن العثمانية حين مرورها عبر طرقهم الملاحية، في حين كانوا يسمحون للسفن البريطانية بالمرور دون أن يتعرضوا لها، وكانت تلك السفن تمر قرب منطقة "العمارة" جنوب العراق[4]، أما عشائر "بني لام" فكانت من أشد المعارضين للملاحة البريطانية

---

[1] لوريمر، **دليل الخليج**، القسم التاريخي، جـ4، ص2151

[2] لوريمر، **المرجع السابق**، ص2153.

[3] لوريمر، **المرجع نفسه**، ص2153

[4] عبد العزيز سليمان نوار، **المصالح البريطانية في أنهار العراق 1600–1914م**، (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1968م)، ص73؛ انظر: الشطري، **السياسة العثمانية تجاه العشائر العراقية**، ص153

فيالأنهر العراقية، ولذلك سعت الحكومة البريطانية من خلال موظفيها وممثليها المتواجدين في العراق إلى تأمين السفن البريطانية التي تمر عبر طرق الملاحة التي تسيطر عليها العشائر، لكن جميع محاولاتهم بائت بالفشل، فحاولوا كسب ود عشائر بني لام والتقرب من شيوخها، لكن عشائر بني لام احتفظت بنظرة دونية للبريطانيين[(1)].

أما التعاملات مع العشائر الكردية فليست ضمن نطاق موضوع هذه الدراسة، لكنهاكانت تختلف عن العشائر العربية، إذ وقفت مع مصالح الدولة العثمانية[(2)].

الفصل الثالث: تحركات العشائر المناوئة للسلطة العثمانية في وسط وجنوب العراق 1808-1872م

بعد سيطرة العثمانيين على بغداد في أيلول عام1831م، قاموا بإنهاء حكم المماليك الذي دام ثلاثاً وثمانين سنة[(3)]، وبدأ عام 1749م، وشهد ولاية سليمان باشا "أبو لَيلَة"[(4)] وانتهى بنهاية حكم داود باشا[(5)]، إذ كان المماليك يتمتعون باستقلالية فعلية عن الدولة العثمانية في حكم الولايات التابعة لهم[(6)]. ولا يخفى عن اللبيب أن البصرة كانت مستقرة وتمتعت بروح المدنية في عهد الوزير داود باشا، رغم وجود بعض المستبدين من المماليك،

[(1)] نوار، **تاريخ العراق الحديث**، 157.

[(2)] والدليل على ذلك الموقف الذي اتخذه القنصل البريطاني في بغداد العقيد سي. هربرت سنة 1871 عندما طلب من الوزير البريطاني المفوض في طهران أليسون (1860-1872م) استخدام نفوذه لدى السلطات الفارسية لتسليم مجموعة من أفراد عشيرة هماوند الكردية إلى السلطات العثمانية والتي سبق وأن لجأت الى بلاد فارس، إلا أن اليسون رأى أنه من غير اللائق التدخل في هذه القضية، لأنها لم تكن الأولى والأخيرة التي تحدث بسبب خلافاتهم الحدودية. انظر: لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، جـ4، 2095-2098. وللمزيد انظر: John Joseph, **The Nestorians and their Muslim Neighbors: A Study of Western Influence on their Relations**, New Jersey, 1961, PP.97-99; Salâhi Ramadan Sonyel, **The Assyrians of Turkey Victims of Major Power Policy**, Ankara, 2001, PP. 52-53.؛ انظر: الشطري، **السياسة العثمانية تجاه العشائر العراقية**، ص153

[(3)] الأعظمي، **مختصر تاريخ بغداد القديم والحديث**، ص232

[(4)] سُمِّيَ سليمان باشا بأبي ليلة لأنه كان يتخفى ويخرج ليلاً. علي الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، جـ1، ص153

[(5)] علي الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، جـ1، ص149

[(6)] علي، **النظام المالي العثماني في العراق (1839-1914)**، ص15-16

وبعدما أُسر داود باشا وقام بعض الولاة بالإصلاحات التي لم تنل منها البصرة سوى الشيء القليل، بقيت هذه الولاية تابعة لولاة بغداد يعينون عليها من شاؤوا من أعوانهم وبقي الحال على ذلك حتى بعد عزل الوالي مدحت باشا، وبعدها انفصلت البصرة عن ولاية بغداد وأصبحت إيالة تابعة إلى "الأستانة" وأصبح السلطان هو المتصرف بها يرسل إليها الولاة أو المتصرفين[(1)].

وقد دخل علي رضا الكبير بغداد في ليلة الثامن من شهر ربيع الأول سنة 1247هـ، وأعاد حكم العثمانيين المباشر عليها فكان أول وزير بعد المماليك[(2)]، وكان لزاماً عليه الوقوف على شؤون الولايات بعد أن انتهى حكم المماليك الذين عانوا من طبيعة المجتمع القبلي في العراق، وورث الولاة الجدد من العثمانيين المشكلة ذاتها التي اصطدم بها المماليك، وهي مشكلة القبائل والعشائر العراقية التي كانت تشغل حيزاً كبيراً في القسم الجنوبي من العراق[(3)].

وقد كانت قبائل المنتفق المتحدة من القوى التي لا يستهان بها، وكانت تسيطر على رقعة جغرافية واسعة في جنوب العراق، وامتدت سيطرتها من السماوة والكوت حتى جنوب البصرة وتحديداً منطقة القرنة. وكانت عشائر أخرى تسيطر على طرق المواصلات مع نجد ومنها عشائر الظفير[(4)] وعشائر عنِزة[(5)] التي كان تعدادها كبيراً في

[(1)] الأعظمي، **مختصر تاريخ البصرة**، ص166

[(2)] العزاوي، **العراق بين احتلالين**، جـ7، ص16.

[(3)] الفهد، **السياسة العثمانية اتجاه تجاه العشائر العراقية (1869–1750)**، ص179

[(4)] الظفير: من أشهر قبائل نجد والعراق، والقسم الكبير منها يتجول في الجانب الغربي من الفرات بين الزبير وأنحاء السماوة، ولها مكانتها المعروفة، وكان لها دور لا يستهان به أيام ورودها العراق في أول القرن الثالث عشر الهجري، جاءت من نجد إلى العراق، ويشملها هذا الاسم مع تباين في النسب والجد، وهم في الأصل على كيانها، والتزام الوفاق بما يعود لها من بسط سطوتها بحيث صارت قوة كبيرة يخشى صولتها. ومثلها عندنا (قبيلة المجمع) وهي مؤلفة من عدة قبائل، أو فروع من قبائل متعددة. ولا تزال الظفير اليوم تعد من القبائل البدوية المعروفة وإن كان قد مال بعض منها إلى الأرياف. العزاوي، **عشائر العراق**، جـ1، ص82

[(5)] عنزة: من قبائل العرب الكبرى، منتشرة في العراق، وسورية، ونجد، والحجاز، وآل سعود ملوك نجد والحجاز اليوم منها، وكذا آل صباح، وآل خليفة. ولا يزال أمراؤها محافظين على سيادتهم ولم يقلل من قيمتها تفرق قبائلها فإنها كثيرة العدد وكانوا في قلة. قال أبو عبيدة معمر بن المثنى: " وعدد العنزيين في الأرض قليل". العزاوي، **عشائر العراق**، جـ1، ص75

شمال الجزيرة العربية، والتي كانت تسيطر على الطريق بين النجف وهيت وبين بغداد ودمشق، وكانت تأخذ الأتاوات ممن يجتاز الطرق التي يسيطرون عليها والتي تعتبر مناطق نفوذهم[(1)]. وعلى الرغم من سيطرة الدولة وعودة الحكم المباشر إلى العراق استمرت الانتفاضات العشائرية بالرغم من أن بعض السنوات شهدت هدوءاً نسبياً وذلك حتى عام 1849م أي في نهاية أيام محمد نجيب باشا وآخر أيام "عبدي باشا"، إذ شهدت قبائل المنتفق هدوءاً في هذه الفترة، وخلال هذه المدة استطاع الولاة كبح جماح بعض الإمارات ومنها العمادية التي جردت لها حملة في عهد سليمان باشا[(2)]، وإمارة رواندز وبابان والجليلين[(3)].

ويلاحظ أن الولاة ومنهم علي رضا الكبير اتبعوا منهج تجنب الصدام المباشر مع العشائر، بل وانتهجوا طريقة أخرى وهي زرع بذور الفتنة والخلاف والفرقة بين العشائر، وإتاحة الفرصة للتنافس والتناحر فيما بينها، فكانت الدولة تتساهل مرة، وتغضب وتلتزم الشدة أحياناً أخرى[(4)]. ومع ذلك اندلعت حركة جديدة قادها مفتي بغداد عبد الغني جميل عام 1832م، وتحديداً شرق بغداد، وفي بادئ الأمر دار الاصطدام بين الأهالي وعساكر الوالي قبل أن تنضم عشيرة القيسي التي ينتسب إليها عبد الغني إلى الصدام مع جنود الوالي، لكن علي باشا الكبير استطاع أن يخمد تلك الحركة بعد استخدام المدفعية وقصف تلك المناطق[(5)].

وقد سيطر علي رضا باشا على الرصافة فقط أي "الجانب الشرقي من بغداد" بعد السيطرة على حركة المفتي، وبقي الجانب الغربي منها تابعاً إلى عشيرة العقيل التي اشتهرت بالدفاع عن داود باشا حتى عام 1831م. وقد امتازت علاقة الوالي الجديد بعشائر العقيل بالتوتر منذ بداية استلامه لمهامه، وزاد ذلك التوتر خاصةً بعد أن أمر

---

(4) **الفهد، السياسة العثمانية تجاه العشائر العراقية (1869–1750)**، ص180

(5) الكركوكلي، **دوحة الوزراء**، ص93

(3) العزاوي، **تاريخ العراق بين احتلالين**، ج7، ص14

(4) العزاوي، **عشائر العراق**، ج4، ص113

(5) الشطري، **السياسة العثمانية تجاه العشائر العراقية (1914–1896م)**، ص57

علي رضا باشا بإسناد المهام العسكرية وتسيير القوافل التي كانت تقوم بها عشيرة العقيل إلى شمر الجربا، لكن الأخيرة فشلت في أداء مهامها مما أدى الى أضرار اقتصادية كبيرة في بغداد، اضطر علي باشا بسببها إلى العدول عن سياسته وإرجاع الأمر إلى ما كان عليه وأثر هذا التذبذب في سياسة الوالي سلباً على الاساقرار العام، إذ اعتقدت عشيرة العقيل أن الوالي أصبح تحت رحمتهم، وأصبحوا سادة الموقف فأثاروا حفيظته، فبعث إليهم حملة كبيرة من الجيش مدعومة أيضاً بالعشائر الموالية، لكنها بائت بالفشل وتمكنت عشائر العقيل من هزيمة العشائر الموالية، ولذلك أدركت الحكومة في إسطنبول صعوبة الموقف خاصة إذا استمرت هذه التحركات العشائرية ضد الدولة من قبل عشيره العقيل، وعلى إثر هذه الأحداث أرسل السلطان محمود الثاني رسالة طلب فيها من شيوخ العقيل الهدوء ودعمهم للوالي الجديد والوقوف ضد المعارضين للحكومة العثمانية[(1)].

واستمرت التحركات العشائرية في اعتراضاتها وفي إعلان التمرد على الولاة العثمانيين بين حين وآخر، أما عن الأسباب التي أدت إلى هذه التحركات العشائرية ضد السلطة العثمانية في العراق، فيمكن ذكر أبرزها من خلال الآتي:

المبحث الأول: أسباب مناهضة العشائر في وسط وجنوب العراق للسلطة العثمانية

أسهمت سياسة الحكومة العثمانية الرامية إلى تصفية القوى العشائرية المتمثلة بزعمائها، والذين كان لهم نفوذ وسلطة على مناطقهم، أسهمت في اعتراض العشائر على سياسة الولاة العثمانيون، وكانت التحركات العشائرية وكيفية السيطرة عليها والتقليص من نفوذها، وزرع الانقسامات بين العشائر ورؤسائها من أهم المشاكل التي واجهت السلطات العثمانية في العراق[(2)].

[(1)] نوار، **تاريخ العراق الحديث**، ص65-68

[(2)] محمد عبد الرحمن عريف، **العشائر العراقية بين الحكم العثماني والاحتلال الإنجليزي**، صحيفة رأي اليوم، 3مارس 2020، العدد 222.

كما أن القوانين العثمانية المجحفة تسببت في استهجان الكثير من أفراد المجتمع العراقي لسياسات العثمانيين، وأدت إلى تذمر العشائر العراقية وقيامها بتحركات مناوئة للسلطات. وقد كان المزارعون في العراق يعتمدون بصورة أساسية في معيشتهم على أراضيهم الزراعية والرعي، لكن نهج الولاة العثمانيين أصاب الوضع الاقتصادي بالعجز نتيجة زيادة الضرائب ومسألة "الأراضي الزراعية" التي تسببت بانهيار وتدهور الواقع الزراعي[(1)].

وكانت الأراضي الزراعية في عهد الحكومة العثمانية تابعة إلى بيت المال (الأراضي الأميرية)، فأصبحت المشيخات العشائرية تأخذ الأراضي من الدولة دون زراعتها ولا تبذل جهداً للنهوض بالواقع الزراعي، وذلك لأن مدة إقطاع هذه الأراضي كان سنة واحدة تعاد بعدها الأرض من جديد إلى الدولة بعد انقضاء المدة، فسارعت العشائر لتحركها من جديد في وجه الحكومة[(2)].

وفي سياق الحديث على هذا الموضوع يعلق مدحت باشا قائلاً: "...ولا يخفى على اللبيب أن أهالي كل بلدة يحافظون على أملاكهم لأنهم أصحاب البلاد، وإذا لم تكن لهم أملاك وكانوا كالرحل لا يقيمون في بقعة من الأرض عدوا البلاد غير بلادهم ولم يحتفظوا بها..."[(3)].

وهذا إن دل على شيء فيدل على أن الاهالي في كل بلدة كانوا بلا شك من المجتمعات القبلية، وأن الأراضي كانت تؤخذ من الحكومة وتعاد دون تعميرها وزراعتها، لأنها كانت ملكاً لخزينة الدولة، ويؤكد مدحت باشا على هذا خلال الحديث عن مسألة أراضي العراق في مذكراته فيقول "...هذه هي الأحوال التي أوصلت أراضي العراق إلى حالتها وجعلت أهلها يتضورون من الجوع بعد أن وصلت بلادهم إلى درجات العز قبل اليوم وكانت مشهورة بين بلاد العالم بثروتها ومحصولاتها وجودة تربتها..."، ولذلك ساد الجوع وخراب الأراضي بعدما كان العراق من أهم

[(1)] مؤنس، **تاريخ العراق السياسي (1872_1908)**، ص5.

[(2)] علي حيدر بك، **مذكرات مدحت باشا**، ترجمة يوسف كمال بك حتاتة، (مصر، مطبعة الهندية، ط1، 1913م)، ص164.

[(3)] علي حيدر بك، **مذكرات مدحت باشا**. ص164.

الحواضر الإسلامية الذي يتميز بتربة خصبة إضافة إلى المحصولات التي كانت تزرع فيه. وقد أسهمت عوامل عدة في نجاح التحركات العشائرية ضد العثمانيين في أغلب الأحيان، وأبرز هذه العوامل ارتباط هذه التحركات برؤساء العشائر مباشرة، وبُعد الولايات العراقية عن المركز (العاصمة)) والديموغرافية الجغرافية المتملثة بكثرة الأهوار والأنهار، يضاف إلى ذلك ضعف الدولة في تجهيز قواتها المتمثلة بالجيش وقوات حفظ الأمن. ((1)).

المطلب الأول: الأسباب السياسية

كان العراق ينقسم إلى إيالات ثلاث هي بغداد والبصرة والموصل في معظم الفترة من 1813_1872م، وذلك بعد تصفية إيالة شهرزور، والتي قسمت إلى عدد من الإمارات الكردية في شمال العراق، ويتضح من ذلك بأن العراق لم يشكل آنذاك أي كيان سياسي واحد، بل ثلاث وحدات سياسية، وكان على رأس كل إيالة والٍ يعين من قبل السلطان العثماني، ومنصب الوالي منصب إداري يخص شؤون الولاية والتعامل مع شيوخ العشائر، ويعد أيضاً منصباً سياسياً في حالة تعامل الوالي مع القنصليات الأجنبية((2)).

وفيما يخص الجانب الإداري فقد انتهجت الدولة العثمانية نهج التفرقة تجاه العشائر العراقية، وسعت إلى استبدال شيوخ وقيادات العشائر المنتمين إلى الطائفة الشيعية في الجنوب بأخرى سنية وتحديداً في البصرة أمثال: (آل باشا عيان، آل النقيب) وغيرهم((3))، كما وعملت الحكومة العثمانية على جلب بعض البيوتات السنية من أراضي الحجاز وتوطينهم في العراق ومنهم: (آل العمري) الذي يرجع نسبهم إلى عمر بن الخطاب (رض) في الموصل،

((1)) العزاوي، **عشائر العراق**، جـ4، ص5

((2)) مؤنس، **تاريخ العراق السياسي**، ص18

((3)) عبد الهادي الربيعي، **سلسلة القبائل العربية في العراق (عشائر المنتفق)**، قم، دار الهادي، (د.ت)، جـ14، ص43

وذلك لتثبيت ودعم الحكومة العثمانية في جهودها للسيطرة على المجتمع العراقي، والسعي إلى نشر المذهب الحنفي، والذي يعتبر المذهب الرسمي للدولة[(1)].

وقد عاشت هذه العشائر في وسط وجنوب العراق، وتعد "عشائر اتحاد المنتفق"[(2)] من أهم العشائر التي لها الثقل الأكبر في جنوب العراق، وتتكون من تحالف ثلاث عشائر هي بنو مالك، وبنو سعيد، والأجود. ويمتد هذا التحالف من منطقة القرنة إلى السماوة على امتداد نهر الفرات، ويرأس هذا الاتحاد شيخ العموم من آل السعدون التي كان أصلها من نجد[(3)]، وهم مسلمون على المذهب السني، بينما كانت عشائر اتحاد المنتفق نفسها على المذهب الشيعي، أما فيما يخص وسط العراق وتحديداً المناطق من السماوة إلى المسيب، فكانت كلها ضمن اتحادات عشائرية وقبائل ومنها:

- اتحاد عشائر زبيد: ويتكون هذا الاتحاد من "آلبو سلطان، والمعامرة، والجحيش".
- قبيلة بني حسن: وتتكون من قبيلة فتلة، والخزاعل.
- قبيلتا الأكوع وعفك[(4)].

وعلى الرغم من استقرار بعض هذه العشائر التي كانت تتخذ الزراعة حرفة لها، إلا أن الطابع البدوي كان يغلب عليها، وكانت هذه العشائر مهددة دائماً بنشوب نزاعات مع جيرانها من العشائر الأخرى، أو مع الحكومة العثمانية، وكان رجال العشائر يعتبرون أنفسهم مقاتلين إلى جانب كونهم مزارعين[(5)].

[(1)] عبد الهادي الربيعي، المرجع السابق، ص43

[(2)] **المنتفق**: اختلفت الروايات في سبب تسمية المنتفق بهذا الاسم، فمنهم من يرى بأن المنتفق هو اتفاق عشائر المنتفق الثلاث بني مالك وبني سعيد والأجود، وهذا سبب تسمية المنتفق، ويرى عباس العزاوي بأن سبب التسمية قد يكون بمعنى من يدخل النفق وهو شبه المغارة للاحتماء من شدة الحر والمنتفق اسم جدهم الأعلى "ابن عامر بن عقيل بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة"، انظر: العزاوي، عشائر العراق، جـ4، ص28.

[(3)] عبد الجليل الطاهر، **العشائر العراقية**، (بغداد، مكتبة المثنى، 1972م)، ص63

[(4)] مؤنس، **تاريخ العراق السياسي**، ص86

[(5)] مؤنس، المرجع السابق، ص87

ويرى الباحث أن العشائر استطاعت أن تكون تكتلات سياسية باتحاداتها القبلية والعشائرية ، مما أدى إلى تخوف السلطة المركزية من تلك التكتلات التي غالباً ما كانت تجنح إلى الانفصال والسعي للاستقلالية والخروج على سلطة الدولة[(1)]، وبالرغم من خضوع العشائر للسلطة العثمانية، إلا أن عشائر جنوب العراق ذات الثقل الأكبر في المجتمع العراقي في الفترة التي تناولتها الدراسة (1808_1872م) كانت تشكل خطراً كبيراً على الحكومة العثمانية لاسيما وأنها كانت رافضة للخضوع للسلطة المركزية المتمثلة بالحكومة العثمانية في عاصمة الخلافة في إستانبول، وهذا يدل على ضعف السلطات العثمانية في جنوب العراق، وارتباط هذا الضعف بطبيعة القبائل كانت على ترحال دائم، لا يسري عليها قانون، وتطالب دوماً بالاستقلال.

وتعد تسمية (الثورات) العشائرية، والتي غالباً ما كانت المصادر تصفها بـ (التمرد والعصيان)، محاولات أخذت طابع الجدّة في أذهان المجتمعات العشائرية بهدف التخلص من السيطرة العثمانية.

وفي النصف الأول من القرن التاسع عشر، وتحديداً في سنة 1848م، أوكلت حكومة بغداد إلى شيوخ العشائر في الأراضي الزراعية مهمة جمع الضرائب، شريطة دفع الاستحقاقات الضريبية في موعدها، ومن هؤلاء المشايخ شيخ وادي[(2)] الذي يترأس عشيرة زبيد[(3)]، فأدت هذه السياسة إلى تقوية بعض العشائر الكبيرة، بل وبدأت بعض العشائر تتسلط على العشائر الأصغر منها، وتتطاول على الولاة أنفسهم وتمردت وثارت عليهم[(4)].

[(1)] مصطفى، **تاريخ العراق السياسي (1917_1921)**، ص7

[(2)] وادي بك: ((...وكان أميراً كريماً وجواداً. وله من مكارم الاخلاق والأفعال والأقوال ما لا يسعه المقام هنا، وهو من بني منبّه بن مصعب بن سعد العشيرة ابن مالك، وهو مذحج بن أدد بن زيد بن يشحب بن عريب بن زيد بن كهلان، من القحطانية، وسمي سعد العشيرة، لأن ولده وولد ولده بلغوا مائة رجل يركبون معه فكان إذا سئل عنهم قال هؤلاء عشيرتي وقاية لهم من العين...)) العزاوي، **عشائر العراق**، جـ1 ص214

[(3)] Marufoğlu Sinan, Osmanlı Döneminde Güney Irak'ta Devlet-Aşiret İlişkileri, Irak Dosyası. İstanbul, 2003, s.328

[(4)] العزاوي، **تاريخ العراق بين احتلالين**، جـ7، ص82

ومع حدوث تلك التمردات العشائرية بسبب السياسة الحكومية التي أثقلت كاهل الفرد بالضرائب، لم يكن بإمكان الشيخ وادي فرض سيطرته بالقوة لأنه لم يمتلك قوة قتالية للسيطرة على قوة عشائر الهندية، ولذلك طلب الوالي محمد نجيب باشا من عبد الكريم نادر "عبدي باشا" قائد الفيلق السادس أن يتولى بنفسه إخماد تلك الانتفاضات العشائرية[(1)] وأدت تلك السياسات العثمانية المبتزة، والتي دعمت شيوخ العشائر الملتزمين، إلى سيطرة عشائر الهندية على المخازن التابعة للدولة، وعلى مخازن الغلال العامة، فأحدث ذلك أضراراً جسيمة في حركة ونقل البضائع في منطقة الفرات الأوسط، كون عشائر الهندية تعد المركز الرئيس لجمع الغلات الزراعية، ونتيجة لهذا زادت الانتفاضات والتمردات لتشمل بعض العشائر العربية التي كانت ساخطة على السياسات المتبعة من قبل الحكومة العثمانية، وأحدث ذلك انقساماً في الآراء بين نجيب باشا الذي كان دائماً يستخدم العنف ضد العشائر، وبين عبدي باشا الذي كان يؤمن بسياسة الحوار لحل تلك الأزمات.

وقد شجعت تلك الاختلافات في الآراء العشائر على الانضمام لمساندة عشائر الهندية، ومن بين تلك العشائر المنتفق والظفير وعشيرة الخزاعل ودليم وعفك. عندها قرر عبدي باشا اللجوء إلى الطرق السلمية وحل الأزمة عن طريق الحوار، فنجحت حواراته مع العشائر في منتصف حزيران 1849، ونجح في إقناع تلك العشائر بالتهدئة طاعةً للسلطان عبد المجيد الأول، وليس خشيةً من عنف وبطش نجيب باشا ولا خوفاً من الشيخ وادي[(2)]. وبالتالي تعهدت العشائر خطياً بدفع المستحقات من الضرائب والتي تبلغ أكثر من ألفي كيس. ويستنتج الباحث مما تقدم أن الوالي نجيب باشا قد أخذ على عاتقه عهداً باتباع سياسة تفكيك العشائر من خلال عاملين:

العامل الأول: استخدام العنف والقوة ضد العشائر لقطع آمالها بالقيام ضّده.

[(1)] الشطري، **السياسة العثمانية تجاه العشائر العراقية**، ص59

[(2)] الشطري، **المرجع السابق**، ص60. الكيس: يساوي 500 قرش

العامل الثاني: السعي إلى استمالة بعض شيوخ العشائر من خلال منحهم بعض الامتيازات.

لكن سرعان ما فشلت تلك السياسات التي اتبعها الوالي نجيب باشا بسبب وقوف شيوخ العشائر أمام جَشَعِ وطمع والي بغداد، وأدت تلك السياسات أيضا إلى حدوث استياء لدى المجتمعات العشائرية، فطالبوا السلطة العثمانية بتحجيم صلاحية الملتزمين في فرض الضرائب، وطالبوا أيضاً بعزل نجيب باشا، ومعاقبته، وهذا ما عملت به الحكومة العثمانية لكسب رضا العشائر ظاهرياً.

وبسبب السياسات الخاطئة التي اتبعها نجيب باشا تجاه عشائر الفرات الأوسط في مناطق الديوانية والنجف والحلة وكربلاء، قررت الحكومة العثمانية عزله وتعيين عبدي باشا بدلاً عنه[(1)]، لكن الأخير لم يستمر في ولايته سوى سبعة أشهر بسبب سوء تعامله مع شيخ وادي، إضافة إلى الانتفاضات العشائرية المستمرة، فقررت إستانبول عزله لعدم مقدرته على بسط الأمن والنظام داخل إيالة بغداد .

المطلب الثاني: الأسباب الاجتماعية

خيم الخراب على العراق في فترات عدة وخاصةً في القرن الثامن عشر، إذ نقص تعداد سكانه نصف مليون نسمة، وعانى القطاع الزراعي كثيراً، في حين انتعشت القبائل المرتحلة، وانتقلت سدة الحكم فعلياً من إدارة الحكومة إلى مشايخ الاتحادات القبلية[(2)]، وقد زاد الوضع سوءاً بعد فيضان نهر دجلة وتخريبه بيوت بغداد وإغراقها [(3)].

[(1)] اعتقد عبدي باشا أن التخلص من شيخ وادي سيؤثر إيجاباً في جلب رياح التهدئة واستقرار المنطقة، فأغفل الجانب الأهم وهو أن الشيخ وادي من كبار الشخصيات المؤثرة في الفرات الأوسط وجنوب العراق، وله أتباع ومؤيدون يؤثرون في الوضع الأمني للمنطقة الوسطى والجنوبية من العراق، وهذا بدوره يؤدي إلى نتائج سلبية على باشوية بغداد. انظر: **"دراسات في التاريخ والآثار"** (مجلة)، بغداد، العدد (21)، 2010، ص465.

[(2)] فلاديمر بوريوقيتش لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديثة**، ترجمة: عفيفة البستاني، (موسكو، دار التقدم، 1971م)، ص169.

[(3)] الأعظمي، **مختصر تاريخ بغداد القديم والحديث**، ص234، 247

وقد كانت الحكومة سبباً في الخراب الذي حل في العراق، إذ كانت تعاني من الاضمحلال السياسي، وكانت مفككة وضعيفة، ويمكن القول بأن الشعب والحكومة تفاعلا سلباً فكلما ضعفت الحكومة، أخذ الشعب يتمسك بقيمه البدوية، وأدى هذا التمسك بالنتيجة إلى ازدياد الضعف في المنظومة الإدارية للحكومة.

ولم يصل التجديد الذي ظهر في القرن التاسع عشر ورياح التغيير في الشام ومصر إلى العراق، بل استمر الولاة في فرض السيطرة الحكومية على الأهالي وخاصة المجتمعات العشائرية منها، وعاد التنازع من جديد، ووصل ذروته بين الحكومة والشعب، فأمعن الولاة في اتباع أسلوب العنف و أكثروا من سفك الدماء للتمكن من فرض السيطرة على السكان[(1)]، كما ووصل بعض الولاة إلى الانحلال الأخلاقي. ولا بد هنا من الوقوف على الأسباب الاجتماعية التي دفعت العشائر والأهالي للتخلص من بعض الولاة الذين كان همهم ملىء خزينة الولاية على حساب عامة الناس، رغم كل الأزمات الاقتصادية التي عانت منها الولايات العراقية والتي كان بعضها عائداً لتنازع الولاة فيما بينهم.

ومن هذه الأسباب أن الأوضاع التي مرت بها الولايات العراقية كانت تتحول من سيئة إلى أسوأ، خاصةً بعد أن استلم الوزارة سعيد باشا الذي نسي أمر إدارة البلاد، وأخذ الناس يتهمونه بالفساد والانحلال الأخلاقي[(2)]، وضج السكان وأصبح موضوع سعيد باشا حديث المجتمع العراقي ومجالسه[(3)]، يقول رسول الكركوكلي في كتابه دوحة الوزراء: ((...وكما نبه الوزير إلى ضرورة معالجة الأوضاع وعرضت عليه ما وصلت إليه الحالة فأعرض عن الناصحين، واستمر سادراً في طيشه وإهماله وسوء أعماله، إلى أن عمت الفوضى سائر الأرجاء...واتسعت الفتنة وانتشرت الثورات في أرجاء البلاد، وسارت الأحوال من سيء إلى أسوأ مدة ثلاث سنوات. ...))[(4)].

[(1)] الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، جـ2، ص9.

[(2)] الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، جـ1، ص223

[(3)] العزاوي، **تاريخ العراق بين احتلالين**، جـ6، ص229

[(4)] الكركوكلي، **دوحة الوزراء**، ص269

وقد تذمر المماليك من أفعال سعيد باشا، وأخذوا يلتفون حول "داود باشا" الذي أصبح الأمل الوحيد لإنقاذ حكومة المماليك التي أصبحت قاب قوسين أو أدنى من الانهيار في بلاد الرافدين، وفي أيلول من عام 1816م اتجه داود آغا من بغداد إلى كركوك بعد أن تلقى ترحيباً من قبل "محمود باشا" والذي كان على عداء مع سعيد باشا وحمادي "أبو عقلين"[(1)] الذي كان يسعى إلى عزله من حكم بابان وحرير وكوي، ومن هناك اتجه داود باشا إلى السليمانية، وأخذ الكرج وجماعات أخرى من الذين يناصبون العداء لسعيد باشا بتشجيع داود آغا على طلب الولاية قبل فوات الآوان.

وبعد حين من الزمن استطاع دواد بعد عقد عدة مؤامرات أن يحصل على فرمان بعزل سعيد الباشا وتنصيب نفسه والياً على ولايات العراق (بغداد، البصرة، شهرزور) مع رتبة وزير. وسار داود باشا إلى بغداد بعد استلام الفرمان السلطاني في محرم سنة 1816م، وبدأ بشن هجوم واسع ومكثف ضد سعيد باشا، وأرسل نسخة من الفرمان إلى ولاية بغداد حتى يثبت عزل سعيد باشا[(2)].

وفي بادىء الأمر لم يكن لسعيد باشا سوى الهروب من بغداد، لكن حمادي "أبو عقلين" أصر على سعيد باشا بأن يصمد وحثه على التحدي، فقرر سعيد باشا الصمود وانصاع إلى قرار حمادي، وبدأ بمقاومة الوزير الجديد داود باشا فأُغلقت أبواب بغداد، وطلب سعيد باشا من حليفه شيخ عشائر المنتفق حمود الثامر بأن يقف معه في مقاومة داود باشا، وسرعان ما لبى حمود الثامر طلب سعيد باشا، فجاءه على رأس قوة تبلغ 1500 فارسٍ من فرسان المنتفق نزلوا بجانب الكرخ، وجاء سعيد باشا على رأس 500 فارس، ثم نزلوا وعسكروا خارج باب جامع أبي حنيفة النعمان، وبالرغم من الصعوبات المالية التي كانت تعاني منها خزانة سعيد باشا إلا أنه صرف أموالاً طائلة على

[(1)] أبو عقلين: هو حمادي العلوجي الشاب الوسيم الذكي وقوي الشخصية، الذي أغرم به سعيد باشا، وأصبح يسيطر على آراء الوالي سعيد باشا، بل أصبح هو الذي يصدر القرارات، وأخذت سيطرته على سعيد باشا تزداد يوماً بعد يوم حتى تم تعيينه رئيساً للوزراء، فأخذ يأمر وينهى، والمضمون أن والد حمادي جاء به من قرية في الشام اسمها "بعقلين" فحرفها البغداديون إلى "أبو عقلين" ليسخروا من الذي يورط نفسه ويدعي أنه ذكي. انظر: الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، جـ1، ص223.

[(2)] عبد الأمير الرفيعي، **العراق بين سقوط الدولة العباسية وسقوط الدولة العثمانية**، (بغداد، مؤسسة المعارف للمطبوعات،2010) جـ4، ص50

تلك القوات، وأدى ذلك إلى فرض ضرائب جديدة على المزارعين والتجار، وهذا بدوره أدى إلى إشعال روح العداء ضده. وفي سنة 1817م تقدمت بعض طلائع جيش داود باشا قاصدة باب المعظم وأصبحت على مرأى من مدفع القلعة، ففاجئتها خيول المنتفق على رأس 500 فارس بمساعدة مدافع القلعة، وتمكنت فرسان عشائر المنتفك من ضغط ودحر قوات داود باشا الذي سرعان ما تراجع إلى الوراء، ولولا إعادة تنظيم قوات داود باشا لهلك في تلك المعركة((1)).

وقد تدهورت الأوضاع الاجتماعية عقب تلك الأحداث بشكل شديد، فانقطعت المؤن وأخذت الأسعار بالارتفاع حتى غدا المجتمع مشرفاً على المجاعة، وعلى إثر ذلك عمت المظاهرات أرجاء الولايات العراقية تتقدمها الدفوف والأعلام، وارتفعت هتافات الناس التي كانت تستنكر وتستغيث من ارتفاع الأسعار، وانتشرت الفوضى وكثرت أعمال السلب والنهب، وسيطرت بعض العصابات وقطاع الطرق ورجال العشائر على مفترق الطرق والأحياء، وزاد إطلاق النار مما اضطر سعيد باشا إلى أن يحتمي بالقلعة، واستمرت حالة النفير ودوي المدافع و"هوسات" عشائر العقيل وأناشيد وصيحات "الإنكشارية"((2)) مما سهل لداود باشا نشر الإشاعات وتحريض الناس بدء الفوضى والخروج على سلطة الدولة((3)).

وبعد سيطرة داود باشا على ولاية بغداد خرج سيد عليوي آغا بنية قتل سعيد باشا، يقول سليمان فائق: ((...أمر داود باشا بعض السفاكين الفجار بقتل سعيد باشا وساروا إليه بعد قطعة من الليل فقرعوا باب داره قرعاً خفيفاً وكان الباشا واضعاً رأسه على ركبة أمه، وكأنها كانت تهذي في مقام الضنى وهذيان المحموم، ... فتناولوه من حجر أمه وأضاعت رشدها وأصبحت تضطرب في ساحة الدار وتنادي أين سعيد ...))((4))

((1)) لونكريك، **أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث**، ص285

((2)) الوردي، **لمحات اجتماعية**، جـ1، ص288

((3)) الوردي، المرجع السابق، جـ1، ص288

((4)) سليمان فائق بك، **تاريخ مماليك "الكوله مند" في بغداد**، (بغداد، مطبعة المعارف، 1961م) ص50

وبعد أيام من مقتل سعيد باشا قُتل حمادي "أبو عقلين" بعد تعرضه لأبشع أنواع التعذيب، إذ وصل الأمر بقَتَلَتِه إلى تقطيع بعض من لحمه وهو حي، وسألوه عن المال الذي كان يجنيه بغية الحصول عليه، وكان حمادي يريد منهم أن يقتلوه ليتخلص من ذلك العذاب الوحشي[(1)].

وفي سنة 1820م، بدأت الأمور تزداد تعقيداً خاصةً بعدما انتشر في البصرة مرض لم يُشهد له مثيل من قبل، إذ ظن الكثير أنه مرض الطاعون، لكن اختلاف أعراض هذا الوباء وضع الأطباء في حيرة من أمرهم، ولم يعرفوا له دواء، وعُرف ذلك الوباء بداء الكوليرا الذي جاء عن طريق السفن القادمة من الهند وانتشر في موانىء الخليج، وفي أرجاء المدن العراقية، وساعد الإهمال فضلاً عن تلوث المياه وغياب الخدمات الصحية في سرعة انتشار ذلك الوباء في البصرة، ومنها انتقل إلى الوسط حتى وصل إلى بغداد، ومنها إلى كركوك والسليمانية، وكانت تلك الأحداث سبباً في احتدام الصراعات وكثرة النزاعات التي عانت منها حكومة بغداد المتمثلة بداود باشا، وبقي الوضع الاجتماعي في الولايات العراقية يتدهور تحت وطأة المرض والجوع. واستمر الوضع المتردي حتى قدوم الوالي الجديد علي رضا باشا عام 1831م، إذ انتشر الطاعون وأخذ الموت يحصد أرواح الناس، وخاصة في الأحياء البسيطة، وتوفي 7000 آلاف إنسان خلال 15 يوماً، وأخذ شبح الموت يطارد الناس حتى خلت المحلات من الأحياء، وملأت الجثث الشوارع في كل مكان[(2)].

ويتضح من خلال تلك الأحداث أن المجتمع العراقي عانى من تنازع الولاة العثمانيين على السلطة، إذ كان همهم الوحيد هو جمع الضرائب، وتثبيت الحكم العثماني في ولايات العراق، فتركوا المجتمع ينهار أمام المرض والفقر، وكثرة النزاعات الداخلية والتمردات المستمرة ضد الولاة. وقد برزت في تلك الفترة مشكلة أخرى وهي مشكلة

[(1)] العزاوي، **تاريخ العراق بين احتلالين**، جـ6، ص229

[(2)] الرفيعي، **العراق بين سقوط الدولة العباسية وسقوط الدولة العثمانية**، جـ4، ص87

الرعي، خاصة وأن العشائر "الرعوية" كانت تتركز حول المناطق الحدودية المتنازع عليها بين فارس والعراق، وهي عشائر بدوية رعوية متنقلة بطبيعتها، لم تتقيد بالحدود المفروضة بين البلدين الأمر الذي زاد الوضع تعقيداً ((1)).

ومن المشاكل التي ارتبطت بالعشائر الرعوية استقرارها عند حدود الدولتين الفارسية والعثمانية على حدود العراق، وقيامها بالسلب والنهب، وقطع الطرق على القوافل التجارية، وإيواء اللاجئين والهاربين المتهمين بالإخلال بالأمن والنظام، والاعتداء على القرى القريبة والمجاورة للحدود، وقد كانت تلك المشاكل تثير حفيظة الدولتين الفارسية والعثمانية، وخصوصاً مشكلة التعدي على القوافل التجارية التي كانت لها أضرار اقتصادية على الطرفين الآنفي الذكر((2)).

أما فيما يخص الحالة الصحية، فقد كانت متردية أيضاً، وانتشرت الأوبئة والأمراض المعدية التي أرهقت السكان، وكانت تستمر لفترات طويلة وتفتك بأعداد كبيرة من أفراد المجتمع، ويضاف إلى ذلك الإهمال الحكومي الذي بدوره زاد من سوء الأحوال الصحية، إذ لم يكن في البلاد أي مشفى حكومي((3)).

ومن الأمثلة على ذلك، الحالة السيئة التي عاشها سكان الأهوار جنوب العراق، والبالغ عددهم "400" ألف نسمة، وعاش أكثرهم عيشة بدائية، لا يعلمون شيئاً عما يجري حولهم حتى في المناطق المجاورة لهم((4))، ووقعوا فريسة الأمراض والأوبئة.

((1)) مؤنس، **تاريخ العراق السياسي**، ص255

((2)) مؤنس، المرجع السابق، ص265

((3)) رضا، **تاريخ التعليم في العراق منذ عهد الوالي مدحت باشا حتى نهاية الحكم العثماني 1869–1918**، ص10

((4)) هاشم جواد، **مقدمة في كيان العراق الاجتماعي**، (بغداد، مطبعة المعارف، 1946م)، ص92

ومن تلك الأوضاع الاجتماعية العصيبة ما حصل في عام 1857م، إذ غمرت مياه دجلة الأراضي الزراعية، مما تسبب في تلف جميع المحاصيل الزراعية أثناء موسم الحصاد، ونتيجة لذلك خيمت المجاعة على ولاية بغداد، كما وافتقرت الولايات العراقية والسناجق التابعة لها للنظافة وجهود الحفاظ على الصحة العامة[(1)].

ونستنتج مما سبق أن الأوضاع التي مر بها العراق وخاصة المنطقتين الوسطى والجنوبية، اتسمت بالتراجع المرتبط بضعف السلطة العثمانية وانعدام الأمن، وتهدور الأوضاع الاجتماعية؛ وبقيت الأوضاع متأرجحة ومتذبذبة بين الفوضى والاضطراب والتدهور، وبين الاستقرار نسبي.

المطلب الثالث: الأسباب الثقافية والدينية

أولاً: الأسباب الثقافية

كان التعليم في العراق يعاني من التخلف هو الآخر، وكان أغلبهُ تعليماً دينياً يؤخذ من الكتاتيب والمساجد لعدم توفر المدارس الحديثة[(2)]، واقتصرت الدراسة في الكتاتيب والمساجد على دراسة العلوم الدينية وقواعد اللغة العربية فقط، وكانت الأمية مرتفعة جداً بين السكان.

ويمكن القول بأن أسباب التخلف الثقافي في العراق لا تعود بشكل كامل إلى قلة اهتمام الحكومة، إذ كانت العادات الاجتماعية في بعض مناطق العراق تشجع على العمل أكثر من التعليم، حيث اعتقد المجتمع العشائري أن عمل أبنائهم معهم في الزراعة وتربية المواشي أفضل من انغماسهم في المنظومة التعليمية وانشغالهم بها[(3)]، لكن

[(1)] قاسم الجميلي، **تاريخ العراق الوبائي في العهد العثماني الأخير 1850-1918م**، العراق، دار دجلة،2017م، ص32، ص62.

[(2)] عمر إبراهيم الشلال، **مدارس البنات في الولايات العراقية أواخر العهد العثماني 1899–1914م**، مجلة سر من رأى، العدد 43، مج11، العراق 2015، ص335.

[(3)] حيدر صبري شاكر، **جذور التحديث الاجتماعي في العراق 1850–1914م**، رسالة ماجستير، غير منشورة، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، جامعة المستنصرية، 1984، ص101.

الاستثناء حصل في عهد الوالي "داود باشا"، الذي يُعد عهد الرعاية بالنهضة الثقافية، إذ بلغ عدد المدارس التي افتتحها ما يقارب (80) مدرسة لتدريس الآداب واللغات الفارسية، وأيضاً لتدريس اللغة العربية والتركية[(1)].

وقد أشار الرحالة "ولسند" بعد زيارته لبغداد أيام حكم الوالي "داود باشا" (1816-1831م)، إلى مدارس ملحقة بالمساجد. ومن أهم المعاهد التي أُنشأت في عهد الوالي "داود باشا": مدرسة داود باشا، إضافة إلى المدرسة العادلية، والمدرسة الأعظمية في بغداد[(2)].

ثانياً الأسباب الدينية

عند ظهور الدولة الصفوية وتحديداً في بلاد فارس في مطلع القرن السادس عشر، أخذت على عاتقها حماية المذهب الشيعي، بينما كان موقف الدولة العثمانية واضحاً تبنت المذهب السني دافعت عنه، وقد أدى ذلك إلى صراعٍ دائمٍ بين الدولتين[(3)].

ويبدو أن تلك الحساسية المذهبية التي كانت بين الطرفين، العثمانيين السنة، والفرس الشيعة، كان سببها أن العثمانيين كانوا يسيطرون على المزارات الإسلامية الشيعية، وخاصة "كربلاء والنجف"، والتي كان يقصدها الفارسيون الشيعة كل عام، إما للزيارة أو بغرض التجارة، فيتعرضون لسوء المعاملة أحياناً، والاحتكاك من جانب السلطات العثمانية[(4)].

وأوضحت المس بيل في مذكراتها مايلي: ((... لقد أوضحنا إيضاحاً كافياً خلال وضعنا الأساليب في الإدارة العثمانية، أن الأتراك لم يبدوا اهتماماً بالسكان الشيعة مع أن جميع سكان الريف تقريباً وأكثرية سكان المدن من

[(1)] نورس، **حكم المماليك**، ص140

[(2)] يوسف عز الدين، **داود باشا ونهاية المماليك في العراق**، (العراق، دار الحرية، 1975م)، ص140.

[(3)] حسن هادي الشلاه، **طالب النقيب ودوره في تاريخ العراق الحديث**، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 1970، ص21

[(4)] نوار، **تاريخ العراق الحديث**، ص160.

مصب شط العرب إلى فوق بغداد بقليل هم من الشيعة، غير أن العنصر السني فضلاً عن المؤازرة التي كانت تبديها له الحكومة السنية، كان يتمتع بمنزلة اجتماعية لا تتناسب مع عدد نفوسه...))[1]

ويضيف الباحث في شؤون الأقليات في الحكومة العثمانية "لورانت واني شابري" فيقول: ((...في الإمبراطورية العثمانية قبعت الطائفة الشيعية في العراق مستبعدة عن أجهزة الدولة، وقد احتفظ العثمانيون للسنة بكامل المراكز الوظيفية وفتحوا أمامهم أوسع الأبواب للوصول إلى التربية الحديثة...))[2].

وبسبب سياسية التهميش والإقصاء التي اتبعتها الحكومة العثمانية، أصبح المسلمون الشيعة في العراق دون "أهل الذمة" الذين شملهم نظام العمل العثماني بامتيازات كثيرة، وأصرت الحكومة في إستانبول على عدم الاعتراف بالمذهب "الجعفري" والتعامل بقسوة مع أي تحرك شيعي[3]، ومن جانب آخر فلم تسلم مدن المسلمين الشيعة من تلك السياسات الطائفية، ففي سنة 1825، حاصر داود باشا (1816-1831م) سنجق كربلاء حصاراً شديداً[4] استمر 4 سنوات حتى تمكن من دخوله في عام 1829م، وكثر فيها النهب والسلب، وكثر القتل في أبنائها، وكان السبب في ذلك هو ضعف الدولة العثمانية، واستقلال كثير من الولاة بولاياتهم، أمثال "محمد علي باشا" في مصر، واستقلال "علي باشا" في ألبانيا، فطمع داود باشا وأراد الاستقلال بالعراق، وقد بايعته أغلب مدن العراق عندما حاول الاستقلال عدا كربلاء والحلة[5].

---

[1] المس بيل، **فصول من تاريخ العراق القريب**، ص86.

[2] لورانت واني شابري، **سياسة وأقليات في الشرق الأدنى "الأسباب المؤدية إلى الانفجار"**، ترجمة: ذوقان قرقوط، مكتبة مدبولي في القاهرة، 1991، ص 151

[3] وجيه كوثراني، **الاتجاهات السياسية في جبل عامل لبنان والمشرق العربي 1860-1920م**، (بيروت، معهد الإنماء العربي، ط1، 1976م)، ص31

[4] نوار، **تاريخ العراق الحديث**، ص88-89

[5] هادي سلمان آل طعمة، **تراث كربلاء**، (النجف، شركة الأعلمي للمطبوعات، 1963م)، ص376.

ومن جانب آخر فإن سياسة الإقصاء تجاه المسلمين الشيعة في العراق امتدت إلى منعهم من إقامة شعائرهم، فاضطروا وخاصةً في عهد المماليك إلى إقامة شعائرهم في السراديب سراً، حتى لا يسمع المارة صوت قراءة "التعزية" الحسينية، فكان صاحب الدار يضطر إلى أن يُجلس امرأة تدير الرحى قرب باب الدار، حتى لا يُشك في وجود مجلس للتعزية في ذلك البيت[(1)].

وقد تعرضت كربلاء إلى حصار في عهد الوالي علي رضا الكبير وذلك في عام 1835م، ولم يُرفع الحصار عن مدينة كربلاء حتى أُجبر الأهالي على دفع مبلغ سبعين ألف قران فرضي الوالي وتراجع عن استباحتها[(2)].

ويضاف إلى ما تقدم ذكره ما حَدَثَ في عهد الوالي نامق باشا (1850-1851م)، حين تعرضت النجف إلى هجوم عنيف كان بقيادة الشاعر "عبد الباقي العمري" والذي تمكن من دخول النجف بعد أن هدد بقصفها بالمدفعية[(3)]،تحذف تكرار وحشو وما حدث في عام 1869م في عهد الوالي مدحت باشا (1869-1872م)، حين حرض أحد علماء بغداد الوهابيين "أحمد شاكر الآلوسي" السلطات العثمانية في ولاية بغداد فاتخذت قراراً بمنع إقامة الشعائر الحسينية، وهدد مدحت باشا كل من يقيم مجالس العزاء الحسيني في كافة المناطق العراقية[(4)].ولم تسلم نفائس مرقد الإمام علي (عليه السلام) في عام 1870م من مدحت باشا، إذ أراد بيع جميع النفائس في خزينة المرقد المقدس من أجل إنشاء سكة حديد (خانقين-بغداد)[(5)].

[(1)] الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، ج2، ص118.

[(2)] العزاوي، **تاريخ العراق بين احتلالين**، ج7، ص65

[(3)] محمد كاظم الطريحي، **النجف مدينة العلم والعمران**، (بيروت، دار الهادي، 2002م)، ص253.

[(4)] العزاوي، **تاريخ العراق بين احتلالين**، ج7، ص227-228.

[(5)] Midhat Bey, Ali Haydar, **The Life of midhat pasha**, London, 1925, p 53

ومن مظاهر تلك المعاملة السيئة أيضاً فرض الرسوم الباهظة، والتعرض لعمليات السلب والنهب من قبل بعض القبائل التي كانت تسطو على قوافل الزائرين والحجاج، إضافة إلى المعوقات التي وضعت من قبل السلطات العثمانية بخصوص دفن ونقل موتى الفرس لدفنهم بجوار العتبات المقدسة في كربلاء والنجف[(1)].

ويكثر عدد الشيعة في وسط وجنوب العراق، وتعتبر مدن النجف وكربلاء والكاظمية وسامراء من المدن المقدسة للشيعة، إضافة إلى كونها مراكز دينية وثقافية. وكان لهذه المدن أدوارٌ مهمة في تاريخ المذهب الشيعي على الصعيد السياسي والثقافي والاجتماعي على حد سواء[(2)]، فشكلت المدن المقدسة وخاصة النجف وكربلاء مراكز معارضة للسلطة العثمانية، ففي سنة 1877م اندلعت ثورتان في النجف وكربلاء ضد سلطات الحكومة العثمانية، وكانت تلك الانتفاضات مزامنة للحرب العثمانية_الروسية، ومن أسباب تلك الثورات:

1- قيام السلطات العثمانية بتجنيد السكان في كربلاء والنجف لدعم الجيش العثماني في حربه مع الروس.

2- فرض ضرائب مجحفة على تلك المدن لتعويض ماخسرته الدولة في الحرب[(3)].

ومن شدة هذه الانتفاضات، استخدمت الحكومة العثمانية أشد أنواع العنف والقسوة لسحق تلك المناهضات، وكان والي بغداد في ذلك الوقت هو "عاكف باشا"، وقد قام بمطالبة الرائد البريطاني نيكسون المعتمد السياسي في بغداد، بتحذير رعايا بلده من تقديم أية مساعدة "للمتمردين"[(4)].

[(1)] مؤنس، **تاريخ العراق السياسي**، ص 249

[(2)] الرهيمي، **تأريخ الحركة الإسلامية في العراق 1900-1924**، ص99.

[(3)] ج.ج لوريمر، **دليل الخليج، القسم التاريخي**، جـ4، ص2204-2206

[(4)] لوريمر، المرجع السابق، ص2205

ولا شك أن مجتهدي[1] الشيعة وعلمائهم في العراق خلال فترة الدراسة كانوا من القوى المعارضة والمناوئة لسياسة الحكومة العثمانية وتحديداً في العراق، وقد أسهمت عوامل أخرى في اتخاذهم لتلك المواقف السياسية، إذ ساعد استقلالهم المالي عن الحكومة العثمانية في خلق كيان سياسي ذاتي لهم، ودَعَمَ ضعف السلطات العثمانية الحاكمة في العراق موقفهم.

المبحث الثاني: تطور التحركات العشائرية في وسط وجنوب العراق

كانت سيطرة الحكومة العثمانية في أيام حكمها في جنوب العراق واهية، وذلك لكثافة تمركز العشائر العربية آنذاك ولتمتعها بقوة كبيرة في مناطقها، ومن أهم تلك العشائر عشيرتا بني كعب والمنتفق، وقد كانت البصرة محط أنظار هذه العشائر ومطمعاً كذلك لبلاد فارس، وعندما أهملت السلطات العثمانية الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية، ضعفت مكانة البصرة حتى أصبحت متسلمية تابعة بغداد وذلك في عام 1779.

وبينما كانت المنتفق[2] خاضعة للحكومة العثمانية في بغداد، لم تكن عشائر بني كعب تحت سيادة العثمانيين أو الفرس،) إذ كانت تسعى للاستقلال، وكانت تدفع ضريبة "ميري قلمية" للخزانة العثمانية في سبيل الرعي في مناطق نفوذ الأراضي (تصحح إلى: السلطات) العثمانية.

وقد نما أحد أفخاذ عشائر بني كعب وهم (عشيرة المحيسن) حتى استطاعوا أن يثبتوا أنفسهم كأكبر العشائر في عربستان، وتم إنشاء ميناء المحمرة من قبل شيخ المحسين عام 1812م واضطر الشيخ في النهاية إلى التعامل مع

---

[1] مجتهدي: كلمة مجتهد تطلق على العالم المسلم الذي استطاع الوصول إلى أبلغ مراتب العلم والفضل، وهو لقب يستخدم في الوقت الحاضر لوصف زعماء الدين منهم. انظر: لوريمر، **دليل الخليج**، جـ6، ص 3385

[2] **المنتفق**: لفظة عربية واسم مرتجل ليس بمنقول من صفة، فمن الوهم ما تصوره البعض أن "المنتفق" من الاتفاق والنون من زيادة المولدين. وهذا الاسم عريق ضارب في القدم يعود إلى ما قبل اتصال بني مالك بآل أجود، وكتب الأنساب تذكر "بنو المنتفق" وبنو المنتفق هؤلاء عرفوا باسم أبيهم المنتفق بن معاوية بن عامر بن عقيل. سليمان فائق بك، **عشائر المنتفق**، ط1، ص11

السلطات الفارسية والعثمانية نظراً للوضع الاقتصادي[1]. وفيما يأتي جدول بأسماء الحكام العثمانيين الذين حكموا البصرة من سنة (1860-1872م)[2].

اسم الحاكم	درجته الوظيفية	سنة التعيين
محمد منيب	باشا	1277هـ/1860م[3]
الوكيل علي أفندي	وكيل	1279هـ/1862م
إسماعيل بك	بيك	1280هـ/1863م
غالب بيك	متسلم بالوكالة	1268هـ/1869م[4]
حافظ باشا	متصرف	1287هـ/1870م
خليل بيك	متسلم	1287هـ/1870م
سعيد بيك	متسلم	1288هـ/1871م
آصف	أفندي	1289هـ/1872م

[1] نوار، **تاريخ العراق الحديث**، ص68_72

[2] أصبحت البصرة في عام 1869م لواءً تابعاً لولاية بغداد وذلك حتى عام 1875م، وبعدها أصبحت ولاية تشمل القرنة والزبير وسوق الشيوخ والناصرية وكوت الإمارة والكويت والإحساء، إلا أنها سرعان ما أنزلت مرة أخرى عام 1880م إلى درجة متسلمية. انظر: يقظان سعدون العامر، **البصرة في العهد العثماني الأخير**، بحث ضمن موسوعة البصرة الحضارية، البصرة، 1989م، ص246-247.

[3] **محمد منيب**: أرسل من قبل الوالي نامق باشا والي بغداد لحكم البصرة حكم مباشراً، عرف بحزمه، إذ استطاع في فترة حكمه للبصرة أن يعيد إليها الأمن والاستقرار، ويستعيد الأراضي والأملاك من المستولين عليها. انظر: أحمد نوري الأنصاري، (ت1881)، **النصرة في أخبار البصرة**، تحقيق يوسف عز الدين، بغداد، 1969، ص14.

[4]

أحمد باشا قومندان البحيرية	وكيل	1290هـ/1873م
خالد بيك قومندان البحرية	وكيل	1290هـ/1873م
أشرف باشا	متصرف	1291هـ/1874م
ناصر باشا	والي	1292هـ/1875م[1]

وفي تلك السنة أصبحت البصرة ولاية منفصلة عن حكومة بغداد، وكان الوالي "ناصر باشا" أحد شيوخ عشائر المنتفق، ويعتبر من الشخصيات المرموقة، وكان معروفاً بسخائه، إذ تبرع للدولة العثمانية بـ 30 ألف ليرة أثناء الحرب الروسية – العثمانية[2].

اسم الحاكم	درجته الوظيفية	سنة التعيين
محمد منير	باشا	1294هـ/1877م
الوزير عبد الله باشا	والي	1295هـ/1878[3]
ثابت باشا	والي	1296هـ/1879

[1] **ناصر باشا**: أحد شيوخ عشائر المنتفق، وقد وجدت الدولة العثمانية أن اجتماع السلطة الرسمية والنفوذ المحلي في يد رجل واحد أمرٌ غير محبب لها، فقامت باستدعاء ناصر باشا إلى إستانبول، إذ عين مستشاراً معتمداً للحكومة العثمانية، ولكنه في الحقيقة كان أحد السجناء السياسيين.

[2] محمد حسن خان، **تاريخ ولاية البصرة**، ترجمة: محمد وصفي، مراجعة: حسين محمد القهواتي، ص52

[3] **عبد الله باشا**: كان الوالي عبد الله باشا يمتاز بأخلاقه وسيرته الجيدة. خان، **تاريخ ولاية البصرة**، ص52.

مظهر باشا	متسلم	1297هـ/1880[1]
يحيى أفندي	متسلم	1299هـ/1881م

وفي سنة 1886 أصبحت البصرة ولاية وترأسها الوالي عزت أفندي[2]، وهذا الجدول أعلاه يوضح الولاة والمتسلمين الذين شغلوا منصب حكم البصرة إبان العهد العثماني، ومن خلال الجدول يتبين لنا أن الوضع الإداري للبصرة كان متذبذباً حتى بعد نهاية فترة الدراسة، وهذا يدل على ضعف الإدارة العثمانية خلال الفترة الأخيرة من حكمها.

المطلب الأول: التطورات السياسية العثمانية تجاه عشائر المنتفق والحلة

أولاً: إمارة المنتفق

ظهرت إمارة المنتفق في العراق وظهرت قبلها إمارات[3] عديدة نتيجة ضعف الدولة العثمانية وانحلال السلطة الحاكمة، ومن تلك الإمارات: إمارة المشعشعين، وآل سياب، وبابان، وبني لام، والخزاعل، وغيرها، ومن الإمارات الأخرى التي ظهرت قبل إمارة المنتفق: العمادية، والصورانين، والهكاريين. لكن المنتفق كانت هي أكبر تلك الإمارات، ولم تتمكن الدولة العثمانية منهم رغم الشدة المتبعة والممنهجة في القضاء عليهم، ويرى الباحث أن

---

[1] 1880: في هذه السنة خفضت درجة البصرة إلى متسلمية، انظر: يقظان سعدون عامر، **لمحات اجتماعية من أحوال البصرة في العهد العثماني الأخير**، ملاحق جريدة المدى، السنة 2016؛ لتفاصيل أكثر يرجى زيارة الموقع الألكتروني: https://www.almadasupplements.com/view.php?cat=16848

[2] خان، **تاريخ ولاية البصرة**، ص52

[3] إمارات: الإمارات هي اتحادات قبلية مختلفة، مثل قبائل قشم المتحدة، وقبائل المنتفق الثلاث: بني لام، والأجود، وبني سعيد، وبني مالك، انظر: العطار، **الحياة الاجتماعية في العراق**، ص244

الأسباب المساعدة لبقاء هذه الإمارة هي البعد عن (العاصمة)، وقربها من الأنهار والأهوار[1]، مما جعلها ترفض الاستسلام للسلطة والخضوع لها، وهو أيضاً ما ساعدها على عدم الإذعان والخضوع لإدارة الدولة وأوامرها.

وقد حددت السلمانات العثمانية الموقع الذي تستقر فيه عشائر المنتفق، وكان ممتداً من شمال منطقة الديوانية والسماوة التابعة لولاية بغداد إلى منطقة العمارة جنوباً، ومن قضاء الكوت شرقاً إلى صحراء الشامية غرباً[2].

وكانت مشيخة المنتفق في هذه الفترة من أسرة السعدون[3]، وهي أسرة معروفة كان لها تأثيرٌ على الصعيد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في البصرة، إضافة إلى كونها من الأسر التي لم ينحصر تأثيرها في تاريخ البصرة فحسب، بل لعبت دوراً كبيراً في تاريخ العراق عموماً، وخاصة خلال علاقتها مع الدولة العثمانية، فعند تمرد متسلم البصرة سليم آغا على سليمان باشا عام 1810م ، وذلك طمعاً في منصبه، وقفت عشيرة المنتفق التي كان المتسلم سليم آغا يعتمد على تأييدها ضده، حتى احتُلت البصرة في14 يوليو دون إراقة دماء، وسمحوا لسليم آغا بالخروج مع عائلتة وجميع ما يملك إلى بوشهر، ثم عين باشا بغداد أحمد بك متسلماً للبصرة بدلاً عن سليم آغا، ولم تعارض عشيرة المنتفق المتسلم الجديد عند دخوله إلى المدينة[4].وأسرة آل السعدون هم شيوخ المنتفق الذين يمتلكون مساحات زراعية كبيرة في عدة مناطق من البصرة، في البهادرية وكوت بندر والمعامر والشاملي والزريجي وكتيبان وباب جليع والكابسي الصغير وكوت الكوام وكوت سوادي[5]. ومن أشهر رجالاتها ناصر السعدون،

---

[1] العزاوي، **عشائر العراق**، ج4، ص12

[2] **سالمانة البصرة** لسنة 1890م، ص107؛ **سالمانة البصرة** 1891م، ص164.

[3] أسرة السعدون: انحدر آل السعدون من عائلة عربية شريفة الحسب والنسب والانتماء وترجع في أصولها إلى أشراف الحجاز، فهي عائلة قرشية هاشمية علوية كانت قد نزحت من الحجاز، وحطت رحالها في العراق في القرن الخامس عشر الميلادي. انظر: العامري، **موسوعة العشائر العراقية**، جـ 4، ص14

[4] لوريمر، **دليل الخليج، القسم التاريخي**، جـ4، ص1913-1914

[5] خلود عبد اللطيف عبد الوهاب اليوسف، **البصرة في العهد الحميدي (1909-1876م)**، كلية الدراسات التاريخية، جامعة البصرة، 2010، ص146

الذي تولى ولاية البصرة (1875-1877)[1]، والذي قام ببناء مدينة الناصرية، وكان لديه ثلاثة هم فالح ومزيد ومزعل، وأخوه منصور بن راشد، وابن أخيه سعدون بن منصور[2] الذي دخل في نزاع مع الحكومة العثمانية عام 1903م.

وقد اتبعت الدولة العثمانية تجاه العشائر الكبيرة كعشائر المنتفق سياسة تهدف إلى تطبيق تنظيم خاص يطلق عليه "مير شيرتك" وتعني "إمارة العشيرة"، و فيه أطلق على شيخ العشيرة الذي يتولى أمور عشيرته "مير عشيرت" وتعني "أمير العشيرة"، ويسري هذا التنظيم على بعض الشيوخ الذين توليهم الدولة مقابل مد يد الطاعة للسلطة العثمانية، وفي المقابل فإن الدولة تكفل لهم امتيازاتهم كرسوم الرعية والجرم، والجناية، وتكفل لهم حقهم في الزعامة، وعند الامتناع عن أداء الواجبات المطلوبة منهم كالمشاركة في مساندة الجيش والحملات التي تقوم بها الدولة يتم انتزاع المشيخة من شيخ العشيرة مع كافة امتيازاتها الممنوحة له وتمنح لأقاربه[3].

وقد كانت الدولة العثمانية تتسامح مع بعض الشيوخ كما حدث مع عشيرة ربيعة فقط لأنها عائلة شيوخها من السنة، حيث لا يخفى على الجميع أن تفضيل المذهب السني[4] كان من أولويات الحكومة ويعد ركناً من أركان السياسة العثمانية في العراق[5].

وفي آب من العام 1802م توفي سليمان الكبير وتولى صهره علي باشا (1802_1807م) الولاية بعده بتوصية منه، وانتهج الوالي الجديد أسلوباً جديداً مع العشائر، وكانت العلاقة بينه وبين إمارة المنتفق جيدة، وكان الشيخ حمود الثامر على رأس الإمارة آنذاك، وقد كان يمتلك علاقات جيدة ويحظى بمحبة الناس، ويسعى للحفاظ

---

[1] عبد القادر باش أعيان العباسي، **البصرة في أدوارها التاريخية**، (بغداد، مطبعة دار البصري، 1961م)، ص58

[2] لتفاصيل أكثر حول أسرة السعدون، انظر: سليمان فائق، **تاريخ المنتفق**، ترجمة محمد خلوصي، بغداد، 1961.

[3] فاضل بيات، **الدولة العثمانية في المجال العربي**، (بيروت، الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007م)، ص99

[4] الرهيمي، **تأريخ الحركات الإسلامية في العراق**، ص73.

[5] ماكس فرايهير فون أوبنهايم، البدو، ترجمة: محمود كبيبو، تحقيق: ماجد شبر، الناشر: شركة دار الوراق المحدودة، لندن، ج3، ص510

على علاقته الجيدة مع الحكومة خاصة بعدما أمر بإجلاء شقيق الشيخ ثويني (نجم عبد الله بن محمد المانع)، و(راشد بن ثامر السعدون بن محمد المانع) شقيقه إلى ديرة عشائر زبيد وذلك لإثارتهما الفتن في إمارة المنتفق، ومحاولتهما تشويش أذهان الناس والصيد في الماء العكر حول العلاقة بين إمارة المنتفق والوالي الجديد[(1)].

وفي عام 1805م اتجه الوالي علي باشا إلى حدود إيران، وكان يقود الجيش بنفسه لمحاربة الفتح الذي كان يقوده (علي خان)، وقد توغل في الأراضي الفارسية[(2)]، ثم أمر ابن اخته سليمان بك بالتوجه لمقاتلة عبد الرحمن باشا متصرف السليمانية، وبعد عدة تنازعات بينهما أُسر سليمان بك وتم ترحيله إلى طهران[(3)]، وبعد تلك الأحداث والتطورات التي حصلت هبت عشائر المنتفق لمساندة جيش الوالي وأمنت الطريق لجيش الوالي حتى دخولهم بغداد[(4)].

وفي عهد علي باشا أصبح لعشائر المنتفق دورٌ ملحوظٌ، خاصة عشائر شمر الجربا، وأصبحوا من أقرب القبائل للوالي، فاعتمد عليهم في أغلب الأحيان، كما عفا الوالي عن قبيلة العبيد، لكنه كان كثير الشك والريبة خوفاً من تزاحمهم على السلطة فأصدر حكم الإعدام خلال عام 1803م[(5)] بحق الشيخ محمد بن عبد الله الشاوي وأخيه عبد العزيز. وبعد أن التجأ سعيد بك أحد أبناء سليمان باشا إلى المنتفق عقب خروجه من بغداد خوفاً من بطش علي باشا اعتبر الوزير أن خروج سعيد بك إلى المنتفق يعد غدراً وخيانة، فزحف على رأس قوة عسكرية في يوم 27 من شهر شوال قاصداً في البدء الفلوجة لجمع الضرائب المتراكمة على عشائر الدليم، ومن ثم اتجه إلى الحلة،

[(1)] السعدون، **إمارة المنتفق وأثرها في تاريخ العراق والمنطقة الإقليمية 1546_1918**، ص156.

[(2)] العزاوي، **تاريخ العراق بين احتلالين**، ج6، ص161.

[(3)] الصوفي، **المماليك في العراق**، ص102

[(4)] عثمان بن سند البصري، **مطالع السعود**، ص257

[(5)] ياسين بن خير الله العمري، **غرائب الأثر في حوادث ربع القرن الثالث عشر**، (الموصل، مطبعة أم الربيعين، 1940م)، ص202

وقد وصلت إليه أخبار عن خطورة الحملة التي يقودها، خاصة وأن القوات العسكرية كانت تنتظر الذخائر الضرورية لاستكمال الحملة، لكن علي باشا قرر التقدم مهما كان الثمن[(1)].

وسار علي باشا بالقوات العسكرية، وجمع العشائر والموالين له وواصل الاقتراب من حمود الثامر شيخ المنتفق، واستمر في التقدم حتى وصل منطقة "غليوبن"، وبدأ الصدام بينهم، فبدأت المدفعية من الجانبين بإطلاق نيرانها من الصباح وحتى المساء، وكانت المعركة شديدة جداً فلجأت العشائر إلى الهرب، ولم يبقى سوى "سعيد بك آل سليمان" وقواته التي كان عددها 30 ألف فارس.

ولما رأى الجنود سعيد بك وتذكروا والده وفضله عليهم، مالت الجنود والعشائر من معسكر علي باشا إلى معسكر سعيد بك، فهرب الوزير علي باشا ومعه الكهية[(2)] "طاهر آغا"بعد أن تكبدوا خسائر جسيمة، وفي طريقهم إلى بغداد فاجأتهم العشائر بزعامة "محمد السعدون " شقيق "حمود الثامر" وأحاطت بهم، وتم أسر الوزير علي باشا وطاهر آغا وسليمان آغا الذي قتل أحد أبناء الثامر، وجيء بهم إلى سوق الشيوخ مقيدين بالسلاسل، تم قطعت رؤسهم وأرسلوا إلى أمير القبيلة، وكان علي باشا في عمر50 عاماً[(3)].

وبعد مقتل علي باشا عام 1807م، تولى من بعده ابن أخته سليمان باشا الصغير، وعُرف الأخير بشجاعته وسخائه[(4)]، وكانت تربطه علاقة جيدة مع الأمير حمود الثامر، إلا أن قلة حنكته وخبرته كانت سبباً في وقوعه في عدة مشاكل مع السلطات المركزية في إستانبول، والتي بدورها حركت متسلم البصرة سليم الآغا ضد السياسات

[(1)] الكركوكلي، **دوحة الوزراء**، ص258

[(2)] الكهية: استعمال تركي مصّحف للكلمة الفارسية المركبة "كتخدا" وتعني مالك البيت واستخدمت في البداية بمعنى "الموظف الكبير" أو "الأمين". انظر: عماد عبد السلام رؤوف، الملامح الاجتماعية لنظام الأصناف في العراق إبان العصر العثماني، شبكة الألوكة، سنة 2014م، لمزيد من التفاصيل انظر: www.alukah.net

[(3)] الكركوكلي، **دوحة الوزراء**، ص259_260

[(4)] سليمان فائق، **تاريخ المنتفق**، ترجمة محمد خلوصي الناصري، (بغداد، مطبعة المعارف، 1961م)، ص37

التي انتهجها سليمان باشا عام 1810م، لكن ذلك التحرك فشل وتم إخماده من قبل المنتفق التي دخلت البصرة وأفشلت تحرك سليم الآغا، وتم على إثرها تسليم البصرة إلى أخي الوالي بالرضاعة (أحمد بك) بعد هروب سليم آغا إلى بوشهر[(1)].

وقد أثلجت تلك الأحداث صدر بريطانيا التي بدورها كانت تسعى جاهدة إلى التخلص من هذا الوالي لأنه لم يبدِ أي ارتياح لمقيمها في بغداد بل حد من نشاطه وعرّض مصالح بريطانيا للتهلكة[(2)]، وهي مصالح قديمة كانت تسعى لها منذ تدخلها في تثبيت سليمان باشا الكبير لزيادة نفوذها عام 1780م، وكان سليمان باشا متجاوباً مع السلطات البريطانية ولم يعارض نفوذها بل كان التفاهم حاضراً بينهم.

وبعد إحباط تحرك المنتفق في البصرة، والضغط المستمر من بريطانيا، سعت الحكومة العثمانية إلى تعيين محمد سعيد والياً عى العراق، إذ كان يمتلك الخبرة الكافية لإخماد الدسائس والمؤامرات، وقد نجح بسرعة في مهمة الإخماد هذه، إذ استطاع أن يقتل الوالي وأن يفرق جيشه بالتعاون مع عشيرة الدفافعة الذين ينتمون إلى شمر[(3)]، ثم توجه محمد سعيد إلى المنتفق ليلتقي بشيخها حمود الثامر لكي يوفروا الحماية اللازمة له[(4)].

وتم بعد ذلك تنصيب "عبد الله باشا التوتنجي" والياً على العراق بعدما صدر فرمان خاص به أعطاه الحق بأن يضع الاسم الذي يراه مناسباً لمنصب الولاية[(5)].

ويبدو للباحث أن تعدد الولاة والتدخلات الخارجية أديا إلى عدم الاستقرار في العراق، وقاد ضعف السلطة وتعدد الأطماع في استلام زمام الأمر في الولاية، والسعي نحو إثارة الفتن إضافة إلى المشاكل الداخلية لدى العشائر،

---

(1) لونكريك، **أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث**، ص272

(2) ريج، **رحلة ريج في العراق عام 1820**، ترجمة بهاء الدين نوري، بغداد، 1951، ص14.

(3) الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، جـ1، ص213

(4) السعدون، **إمارة المنتفق**، ص158

(5) نورس، حكم المماليك، ص81

قاد السلطات العثمانية إلى إرسال "عبد الله باشا" الذي يتصف بالفكر المتقد والسمعة الحسنة إلى للعمل على استقراره، لكن عبد الله باشا كان منشغلاً طيلة أيام ولايته بمحاربة عبد الرحمن البابانى، ومراقبة أولاد سليمان باشا الكبير، الذين اعتبرهم الوالي برج مراقبة، فكان شديد الحذر منهم، حتى أنه أراد في مرة من المرات إعدام سعيد بك لولا تدخل الكهية طاهر آغا[(1)]، خاصة بعدما هرب "سعيد بك بن سليمان الكبير" باتجاه المنتفق بعدما أحس بالخطر من الوالي الجديد، وخاصة في الأشهر الأخيرة من عام 1812م إذ لجأ إلى المنتفق طالباً الأمان منهم[(2)].

وقد أغضب هرب سعيد بك الوالي وكهيته "طاهر آغا"، وعدوه أمراً لن يمر دون عواقب وخيمة، وذلك لخشيتهم أن يرسل سعيد بك كتاباً إلى إستانبول مطالباً بتسليم زمام الأمر إليه[(3)]، فأصدر عبد الله باشا أمراً بعزل حمود شيخ عشائر المنتفق وذلك لقبوله لجوء سعيد باشا إليه، وتم تعيين نجم بن عبد الله بدلاً عنه[(4)].

وبعد الحوادث التي ذكرت اتجه "سعيد باشا" إلى ولاية بغداد ومعه حمود وعشيرته، وبعد دخول بغداد أرسل "سعيد باشا" خطاباً إلى إستانبول يطالبهم فيه بمنحه وزارة بغداد وشهرزور والبصرة، وفي عام 1812م جاء المرسوم بإسناد إيالة بغداد إليه، ونظراً لذلك كرّمَ سعيد باشا أمير المنتفق "حمود بن الثامر" ومنحه أراضي كبيرة في جنوب البصرة وما جاورها وهي مساحة لا يستهان بها، وأصبحت جميع إيراداتها وأرزاقها تحت تصرف أمير المنتفق وكان ذلك الإيراد حوالي ثلث إيراد ولايات العراق[(5)].

[(1)] سليمان فائق بك، **تاريخ المنتفق**، ص27

[(2)] فائق بك، المرجع السابق، ص16

[(3)] الصوفي، **المماليك في العراق**، ص139

[(4)] محمد بن العلامة الشيخ خليفة بن حمد بن موسى النبهاني، **التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية**، (مصر، المطبعة المحمودية التجارية، ط2، 1344هـ)، جـ10، ص42

[(5)] النبهاني، **التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية**، جـ10، ص44

وعندما وصل مدحت باشا إلى منصب ولاية بغداد وذلك في نيسان عام 1869م، زُوِّدَ بالسلطة المدنية والعسكرية من قبل الإدارة الحكومية في إستانبول، مما أتاح له سهولة في تطبيق وتنفيذ القوانين الحكومية للدولة العثمانية بكل حزم وقوة، خاصةً بعدما وجد السلطة في بغداد ضعيفة جداً، فأنشأ مجلسين لتثبيت دعائم سلطته الأول إداري يتعامل مع الشؤون الحكومية الإدارية من الناحية القضائية والمدنية، والثاني فقد كان عبارة عن مجلس عام للنظر في الوضع المالي وعدد الموظفين الحكوميين وفي مقدمتهم مدير "الدفتر خاقاني" ويعني مدير تسجيل الأراضي في الولاية((1)).

وكان على مدحت باشا عندما تسلم منصب ولاية بغداد أن يتعامل مع نوعين من العشائر:

الأولى: المستقرة في ظل الإقطاع وهم الفلاحون الذين يكنون خالص ولائهم لشيوخ العشائر عوضاً عن الحكومة العثمانية.

الثانية: العشائر التي تسكن البادية وهي القبائل البدوية، والتي كانت تشكل مصدر إزعاج وبَلبَلَة للأهالي والسلطات العثمانية، وذلك بسبب غزواتها المستمرة على القوافل التجارية والمدن، إضافة إلى((2))صراعاتها فيما بينها، لذا شَرَعَ مدحت باشا في اتباع سياسة جديدة تهدف إلى استيعاب الحكومة للعشائر من خلال تشريع عدة قوانين تهدف إلى الحد من التحركات العشائرية وانتفاضاتها المستمرة على السلطة العثمانية، واستطاع مدحت باشا أن يبدأ بتشريع قانون توطين العشائر، وإقامة نظام ملكية الأرض، وذلك من خلال الحد من تنقل القبائل البدوية، وقطع أراضي جديدة لهم يمارسون فيها الزراعة، ويخضعون للنظم القانونية للدولة((3)).

((1)) دعاء ثامر حسن، **مشكلة الأراضي في لواء المنتفق 1915-1958م**، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة ذي قار، 2016م، ص8.
((2)) عبد ربه سكران إبراهيم، **السياسة العامة للدولة العثمانية تجاه العشائر من السلطان سليمان القانوني إلى السلطان عبد الحميد الثاني**، العراق، مطبعة تكريت، مج15، العدد2، آذار، 2008، ص426.
((3)) الشطري، **العراق في عهد مدحت باشا 1869-1872م**، ص228-229.

وكان الهدف من سياسة مدحت باشا تجاه العشائر تشجيع التوطين بعد استقرار العشائر في الأراضي الجديدة التي ملكتها الحكومة لهم، وبذلك الحد من النزاعات القبلية المستمرة على الأراضي، من خلال إلغاء ملكية الأرض الجماعية، وتحويلها إلى ملكية فردية تتيح للفلاح حرية التحكم في الأرض التي يمتلكها، وبذلك يصبح الفلاح مسؤولاً أمام الحكومة مباشرة بدلاً من شفاعة شيخ العشيرة.

وطبقت تلك السياسات التي اتبعها مدحت باشا على الأراضي التابعة لعشائر المنتفق، حيث أن النظام الذي طبقه مدحت باشا "نظام الطابو" يلغي كافة صلاحيات شيوخ العشائر بمنح الأراضي لأفراد عشائرهم، ويحدد العلاقة بين الفرد والحكومة، إذ تلغى الملكية الجماعية "ملكية العشيرة" للأراضي الزراعية[(1)].

وبسبب افتقار سكان العشائر لحق الملكية الخاصة للأرض، نشبت الكثير من النزاعات والصراعات الداخلية بين العشائر، فأقدَم الوالي مدحت باشا على تطبيق سياسة "تفويض الأراضي الأميرية"[(2)] إلى أفراد العشائر الذين يقومون بزراعتها عن طريق تمليكها لهم بنظام "الطابو"[(3)]، إلا أن المنظومة الحكومية أخفقت في وضع نظام لتسجيل الأراضي إلى حدٍ ما، وذلك بسبب عدم أمانة الموظفين الحكوميين، إذ سرعان ما بدأت المحسوبية والفساد وكثرت الرشاوى وانتشرت، مما أدى إلى عدم تسجيل الأراضي بالطرق السليمة [(4)].

[(1)] مروة حبيب حسن، **الإدارة العثمانية في لواء المنتفق 1869–1915**، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة ذي قار، 2015، ص129.

[(2)] تفويض الأرض: سياسة يقصد بها التزام العشائر بتأدية حصة من إنتاجها الزراعي تعادل حصة الحكومة من الضرائب وتسمى بالحصة الملاكية وتبلغ 20% من الإنتاج يقوم بجبايتها سركال العشيرة. انظر: عبد الله الجوراني، **دراسة وثائقية في تاريخ المنتفق الوطني وأحواله الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أواخر العهد العثماني**، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2008، ص54.

[(3)] جاسم محمد حسن، **العراق في العهد الحميدي، 1876– 1909**، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1975، ص43.

[(4)] ابن البطائح، **مشكلة أراضي لواء المنتفق**، (بغداد، مجلة عالم الغد، ج22، السنة الثانية، 16 آذار، 1947)، ص595.

وقد اتبع الوالي مدحت باشا سياسة جديدة للسيطرة على المنتفق بعدما فشلت كل محاولاته السابقة، فطلب من شيخ عشائر المنتفق "ناصر السعدون"[(1)] تأسيس متصرفية جديدة لمناطق "سوق الشيوخ"، وتم منح ناصر السعدون لقب "باشا" بدلاً من شيخ بعد أن صار موظفاً لدى الحكومة العثمانية، وعلى موجب هذا عقد الطرفان اتفاقية[(2)] نصت على تأسيس متصرفية جديدة تحت مسمى "متصرفية المنتفق"، تكون تحت زعامة الباشا "ناصر السعدون" بدلاً من "سوق الشيوخ"، وتسمى المتصرفية الجديدة باسم (الناصرية)[(3)]، ونصت الاتفاقية أيضاً على تفويض الأراضي "الأميرية" وشراءها من الحكومة، ومن ثم تسجيلها بسندات "الطابو" وتوطين ساكنيها من أفراد العشائر.

وكان الهدف من سياسة مدحت باشا تفتيت أراضي المنتفق إلى أجزاء صغيرة، وبيع أجزاء الأراضي بالتقسيط الميسر[(4)]، وبذلك أقدم الباشا "ناصر السعدون" وعائلته على شراء أغلب الأراضي مغتنمين الفرصة، وذلك بسبب رخص وقدرتهم على شراءها، على عكس أفراد العشيرة الذين رفضوا الشراء، لأنهم لم يريدوا أن يستقروا وأن يمتلكوا الأرض تهرباً من جباية الضرائب[(5)].

وخلاصة ما تقدم أن خطة مدحت باشا التي اتبعها مع عشائر المنتفق أسهمت في القضاء على أسرة آل السعدون، وذلك بعدة طرق منها تمليك بعض أفراد أسرة آل السعدون أراضي كبيرة وفق "نظام الطابو" الذي اتبعه

[(1)] ناصر السعدون: هو ناصر بن راشد بن ثامر بن سعد بن الكبير المشهور بـ(الأشقر)، أصبح أميراً على المنتفق للمدة 1866-1874م، ثم والياً على البصرة للمدة 1875-1876، انظر: خالد السعدون، **ناصر السعدون بين الإمارة والإدارة 1866-1876م**، (المكتب الجامعي الحديث، د.م، 2011)، ص1 ومابعدها.

[(2)] السعدون، **إمارة المنتفق**، ص200-201

[(3)] الناصرية: كانت بلدة سوق الشيوخ مركز اللواء في البداية ثم ارتأى الوالي مدحت باشا الانتقال إلى مدينة أخرى تشاد على الغراف إلى الشمال منها، فشرع ببناء المدينة في نهاية شهر آب سنة 1869م، ووضع تصميمها المهندس البلجيكي "جوليس نيللي"، وسميت بالناصرية تيمناً باسم ناصر السعدون. انظر: سليم مطر، وآخرون، **موسوعة المدائن العراقية**، (بغداد، مركز الدراسات الأمة العراقية، 2005)، ص231-232.

[(4)] الشطري، **السياسة العثمانية تجاه العشائر العراقية 1869-1914**، ص129.

[(5)] عبد الحكيم عجيل عبد الرزاق السعدون، **السعدون والسياسة العثمانية 1869-1917م**، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة البصرة، 1996، ص68.

مدحت باشا بحيث يجمع آل السعدون الضرائب ويؤدون جزءاً منها إلى الحكومة العثمانية، مع حرمان بعض السكان من أفراد هذه العشائر من تملك الأرض ، وقد حولت الحكومة العثمانية آل السعدون إلى مفوضين عنها، وبالتالي أصبح أفراد العشائر فلاحين في الأرض لصالح شيوخ وزعماء العشائر[(1)].

ثانياً: واقعة الوردية

بعد عزل نجيب باشا عن ولاية بغداد في تموز من العام 1849م حل محله الباشا عبد الكريم نادر، ثم تم عزله ليتسلم من بعده محمد وجيه باشا، وتم عزله أيضاً فتسلم الوالي نامق باشا الملقب بـ "الكبير" الولاية، بعدما كان مشيراً لفيلق السراق قبل توليه منصب ولاية بغدادوقد اختلف نامق باشا مع محمد وجيه باشا على كيفية حكم العراق بعد نشوب ثورة عشائرية كبيرة في الفرات الأوسط، فقدم الأخير مقترحاً يقضي باستخدام سياسة التهدئة، لكن نامق باشا ارتأى اتباع الحزم والشدة والفتك بهذه العشائر والقيام بتأديبهم وحفظ النظام، فجاءت الأوامر من الباب العالي في إسطنبول تؤيد رأي نامق باشا، مما أدى إلى رفع محمد نجيب باشا استقالته من الولاية، وتم بموجب ذلك تعيين نامق باشا الذي بدوره جمع بين الإدارة المدنية والعسكرية في نفس الوقت[(2)] .

وبدأ نامق باشا أول مهامه بأن تقدم على رأس جيش كبير نحو تلك العشائر المنتفضة في منطقة الفرات الأوسط وانتصر عليهم انتصاراً ساحقاً، وسميت المعركة "الوردية" لأنها حدثت في "مقاطعة الوردية" المجاورة للحلة ويذكر عباس العزاوي أن هذه الواقعة هي نفسها "واقعة بني حسن"[(3)]، ومن العشائر التي شاركت في هذه الواقعة الخزاعل وزوبع وبنو حسن وغيرهم.

[(1)] د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، ملف رقم32050/7910، (طلبات ملاكية)، **مشكلة أراضي المنتفق**، بتاريخ 31/3/1943، 33، ص91.

[(2)] الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، جـ2، ص191

[(3)] العزاوي، **موسوعة تاريخ العراق بين احتلالين**، جـ7، ص105

وتم أسر بعض من قادة هذه العشائر من بينهم سبعة رؤساء كان منهم ظاهر المحمود شيخ زوبع، وكريدي شيخ الخزاعل وثلاثة من قومه، وهو والد ضاري الذي عرف فيما بعد من قادة ثورة العشرين، وأمر نامق باشا بنفيهم إلى إسطنبول لكنهم لاذوا بالفرار[1].

المطلب الثاني: حادثة كربلاء ودور العشائر وتحركاتها في معركة المحمرة

أولاً: حادثة كربلاء

حدثت مذبحة كربلاء بعد انتهاء ولاية "علي رضا الكبير" وتسلم نجيب باشا لمقاليد الولاية عام 1842[2]وقد سعى الوالي منذ بداية حكمه إلى تقوية المركزية العثمانية في بغداد، وتبين الوثائق التي تطرق لها "ديلك قايا" في كتابه "كربلاء في الأرشيف العثماني" أن حادثة سنجق كربلاء التي حدثت في عام 1843م كانت نتيجة لمحاولات تثبيت السلطة والسعي إلى رسم خارطة جديدة لإدارة شؤون الولاية[3].

ويتحدث الرحالة جيمس بيلي فريزر عن حادثة كربلاء فيقول: ((... ازداد عدد المتمردين المتجمعين هناك بحيث لم يعد من الممكن لحاكم المنطقة ولا لسلطة الباشا أن تسيطر عليهم. وهؤلاء يفعلون ما يريدون فحسب، بل كانوا أيضاً يطلبون من الزوار الذين يأتون لزيارة العتبات المقدسة الإذعان لأوحش الطلبات وأبعدها عن المألوف والمعقول...))

---

[1] العزاوي، **تاريخ العراق بين احتلالين**، جـ7، ص107

[2] **نجيب باشا**: منحدر من عائلة ذات مستوى رفيع وكانت معروفة في الأوساط الاجتماعية، ويتفق المؤرخون على أنه كان صارماً شديد القسوة، والظاهر أن الدولة عينته لكي تباشر به "عهد التنظيمات" في العراق المليء بالروح العشائرية وارتباك الأمن. علي الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، ج2، ص112

[3] ديلك قايا، **كربلاء في الأرشيف العثماني 1867_1840**، ص190

كما ويذكر وجود عصابات "اليرماز" والقتلة في سنجق كربلاء وهم خارجون عن طوع القانون والحكومة[1].

وقد حوصر سنجق كربلاء من قِبَل عدة ولاة قبل ولاية نجيب باشا، ومنهم داود باشا وفي أيام الوالي علي باشا الذي حاصر المدينة وتم تسوية الأمر مع سادتها وعلمائها والذين تكلفوا له بزيادة الإيراد، إذ كان همُّ الوالي علي باشا جمع الإيرادات، وقد وفوا له 70 ألف قران أي أن الدفع تضاعف عمّا كانوا يدفعونه للوالي "داود باشا" فرضي علي باشا بذلك وتركهم.[2]

وكان امتناع العشائر والأهالي عن دفع الضرائب المجحفة في حقهم من أهم أسباب هذه الحادثة، إذ كان سنجق كربلاء يمر بوضع سيء من الناحية المالية والاقتصادية بسبب إهمال الولاة العثمانيين والحكومة العثمانية له، ومنذ قدوم الوالي محمد نجيب باشا وتكليفه بالقضاء على حركات التمرد ضد الحكومة العثمانية ولا سيما في كربلاء التي كانت تتبنى نهج المقاومة للعثمانيين، أراد محمد باشا أن يسيطر على المدينة مهما كلفه الأمر[3]. وقد مرت الواقعة بثلاث مراحل وهي:

المرحلة الأولى: بداية الشرارة

عندما فرض محمد نجيب باشا عام 1842 "تموين" الحامية العسكرية في المسيب وهي منطقة تقع على أطراف كربلاء، وألزم سنجق كربلاء بدفع الاستحقاقات المادية لتلك الحامية من الأرزاق والرواتب الخاصة بالأهالي، رفضت الجموع العشائرية والأهالي "تموين" الحامية العسكرية، وبدأ إعلان المناوئة والتحرك ضد قرارات الحكومة المجحفة، وكان على رأس تلك التحركات المناوئة لقرارات السلطات العثمانية "السيد إبراهيم الزعفراني".

---

[1] فريزر، **رحلة فريزر إلى بغداد 1834**، ص174

[2] عباس العزاوي، **تاريخ العراق بين احتلالين**، ج7، ص78

[3] باقر ياسين، **تاريخ العنف الدموي في العراق**، (بيروت، دار الكنوز الأدبية، 1999م)، ص248.

وقد حاول الوالي إفشال تلك التحركات، وأمر بإرسال القوات العسكرية لكنها لم تستطع القضاء على الانتفاضة، واستمرت تلك الحملات لمدة سنة كاملة دون جدوى، حتى قرر محمد نجيب باشا أن يذهب بنفسه، وأرسل طلباً إلى الحكومة المركزية لإرسال عمال لديهم خبرة في عمل "البارود"، وجهز المدافع وجميع الآلات الحربية من أجل فتح سنجق كربلاء، وعندما علم أهالي كربلاء بقوة الحملة العسكرية التي جاء بها الوالي محمد نجيب باشا، طلب السيد "كاظم الرشتي" من العشائر تسليم أسلحة الثوار وإنهاء تلك الثورة بعد أن أرسل محمد نجيب باشا خطاباً إليه يطالبه فيه بوقف الثورة ، لكن الثوار تمسكوا برأيهم وقرروا مواجهة الباشا محمد نجيب وقواته[(1)].

المرحلة الثانية: حصار سنجق كربلاء

دام حصار سنجق كربلاء 25 يوماً، وكان الجيش الذي جهزه نجيب باشا تحت قيادة"سعد الله باشا"[(2)] ، وقد قصد كربلاء بقوة مجهزة على أعلى مستوى، حتى أن الوالي نجيب باشا استدعى الأكراد بقيادة "أحمد باشا بابان"، وبعضاً من العشائر التي كانت تعمل مع الحكومة العثمانية، وقد كانت المدينة معروفة بكثرة الزائرين القادمين إليها من كل أنحاء العراق وبعض الدول المجاورة. وبعد تجميع القوات العسكرية ضُرب الحصار على سور المدينة المحكم، وحرم سكان كربلاء من الماء الصالح للشرب، فعُقد اجتماع حضره رؤساء العشائر واتخذ القرار باستسلام المدينة وإبداء الطاعة وترك السلاح من قبل الثوار، لكن اللواء مصطفى باشا ربط قبول ذلك الاستسلام بقبول شروطه التعجيزية، وكان من بين هذه الشروط تسليم بعض من عوائل الزعماء إلى قيادة الجيش، لكن الأهالي والعشائر رفضوا تلك الشروط، فأصر الباشا محمد نجيب على إبادة كربلاء، وقطعت الأشجار والنخيل لتسهيل

[(1)] موقع تركيا الآن، مقالة بعنوان (**مذبحة كربلاء 1842.. العثمانلي يقتل الآلاف ويقصف مسجد الحسين**)، وللمزيد عن هذه المقالة يرجى زيارة الموقع: https://cutt.ly/r8cGnjB.

[(2)] عبد الحسين الكليدار آل طعمة، **بغية النبلاء في تاريخ كربلاء**، بغداد، مطبعة الإرشاد، بغداد، 2015، ص44

عبور الجيش، وكان أهالي كربلاء يرمون القوات العثمانية من فوق السور وترد القوات العثمانية عليهم بنفس ما يصنعون[1].وتحالفت العشائر مع التحركات المناوئة للحكومة العثمانية ومنهم آل فتلة وآل يسار وآل زغبة[2].

المرحلة الثالثة: يوم الحادثة

وجهت القوات التركية مدافعها إلى سور كربلاء من جهة باب النجف، وذلك في كانون الأول من العام1842م والذي كان يصادف اليوم الثاني من عيد الأضحى، وتمكنت القوات من الدخول إلى المدينة، وبدأت المجزرة وارتكبت القوات العسكرية والجنود أبشع جرائم القتل، واستبيحت البلدة لمدة 4 ساعات، وتم نهب المدينة بطريقة همجية، وتم إعطاء الأمان لبيت "السيد كاظم الرشتي" فقط[3].

ثم دخل الجيش إلى صحن أبي الفضل العباس، وقتل كل من في القبر الشريف[4]، وقيل في روايات أخرى أن محمد نجيب باشا دخل إلى الصحن العباسي ممتطياً حصانه وانتهك حرمة المكان، وتم في ذلك اليوم قتل المئات من الأبرياء[5] الذين فروا من بيوتهم إلى الصحن خوفاً من المساس بهم، إذ تكشف الروايات المعتدلة أن عدد القتلى تجاوز 4 آلاف نسمة من أهالي كربلاء، و500 قتيل من الجيش العثماني.[6]

وكتب المؤلف المستر لونكريك في كتابة (أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث)[7] موجزاً عن الحادثة فقال ((.. وفي عام 1834 وقعت حادثة العقاب الشديد الذي أنزل بكربلاء، فلم يتسنَ لداود باشا ولا لعلي رضا

---

[1] مقالة (مذبحة كربلاء) انظر: https://cutt.ly/r8cGnjB .

[2] فريزر، **رحلة فريزر إلى بغداد 1834**، ص120

[3] فريزر، رحلة فريزر إلى بغداد1834م، ص121

[4] عبد الحسين الكليدار، **بغية النبلاء في تاريخ كربلاء**، ص44

[5] ياسين، **تاريخ العنف الدموي في العراق**، ص248.

[6] الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، ج2، ص279

[7] لونكريك، **أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث**، ص274

الدخول إليها. فدوفع عن البلدة بكل حماسة، وأعقب العراك في البساتين المجاورة حصار منتظم كانت نتيجته أن دخل الجنود الأتراك البلدة فارتكبوا بها شناعات كثيرة سرعان ما بولغ بها. ففزع من ذلك الإيرانيون والديبلوماسيون في إستانبول ..))

وقد طاردت القوات العثمانية "السيد عبد الوهاب آل طعمة" الذي كان يشرف على العتبتين الحسينية والعباسية حتى تم العفو عنه بشفاعة من "علي الكيلاني" نقيب بغداد فسلم نفسه، وتم القبض أيضاً على عدد من أشراف ووجهاء كربلاء بتهمة التحريض ومباركة التحركات والمقاومة ضد القوات العثمانية ومنهم: (السيد صالح الداماد وعلي كشمش وطعمة العبد) وبعض من السادة من نصر الله والنقيب.((1))

وتعد هذه الحادثة نتاجاً للسياسات الخاطئة التي مورست على الولايات العراقية وخصوصاً في زمن علي باشا الكبير الذي ضيق الخناق على العشائر العراقية ليتمكن من السيطرة عليهم((2)).

ثانياً: معركة المحمرة

بعدما نضجت عشيرة المحيسن التابعة إلى عشائر (كعب) أمام أنظار الدولتين العثمانية والفارسية على حد سواء، انتقلت من أماكن سكنها في البصرة إلى المحمرة بسبب الظروف الاقتصادية، وأنشأت فيها ميناء المحمرة التابع لها في عام 1812، وكانت السفن تدخل الميناء دون جمارك وتهرب البضائع إلى الزبير ومنها إلى نجد والعراق، وكانت البضائع خصوصاً الإنجليزية منها لا تفتش إلا بعد تجميعها في البصرة عند المقيمية الإنجليزية.

((1)) جعفر الخليلي، **موسوعة العتبات المقدسة قسم كربلاء**، (بيروت، موسسة الأعلى للمطبوعات، ط2، 1987م)، ج8، ص280

((2)) ديلك قايا، **كربلاء في الوثائق العثمانية**، ص191

وقد عمل الوزير داود باشا في عهده على فرض السيادة على عشائر بني كعب، وجمع منهم أموالاً طائلة وكان ذلك في أواخر أيام حكومته، واستمر ذلك إلى حين التوصل لحل سلمي بين الطرفين في عام 1824. وبُني هذا التفاهم على التزام عشائر بني كعب بعدم دعم المقاومة التي تتبناها عشائر المنتفق ضد داود باشا[(1)]، وخاصة عندما استنجد بهم شيخ المنتفق حمود السعدون[(2)]. لكن هذا لم يدم طويلاً ففي عام 1826م بدأ والي البصرة بشن الحرب على المنتفق، وسرعان ما استنجدت المنتفق بقبائل بني كعب، ولبت بنو كعب النداء وحاصرت البصرة، مما زج بوالي البصرة في موقف لا يحسد عليه، فطلب الوالي "عزيز آغا" الصلح وبذلك انتهى الحصار على البصرة وعادت بنو كعب إلى المحمرة[(3)]، وبقي نشاط المحمرة متصاعداً حتى أصبح الميناء في نمو مستمر.

وحين استلم علي رضا الكبير الوزارة كان عازماً على تدمير المحمرة، وعلى إعادة فرض السيادة العثمانية على عشيرة بني كعب، فطالبهم علي رضا باشا اللاز بتقديم الطاعة للسلطان، فما كان من شيخ بني كعب إلا أن حذّر علي الكبير من الإصرار عليه، وهدده بطلب المساعدة من حاكم "شوشر الفارسي" إذا تعرض لأي تهديد من قبله. وكان التجمع العربي في البصرة يتمتع بنفوذ واسع فقرر الاصطدام مع بني كعب، وحدثت مناوشات بينهم، وقدم حاكم شوشر الفارسي الدعم لشيخ بني كعب، وبدأت فارس بدعم أي شيخ من شيوخ عشائر بني كعب ضد آخر، ابتغاء إعلان فرض سيادتها الفارسية عليها[(4)]، وبالفعل خرج علي رضا باشا من بغداد في عام 1837م بجيش يتكون من القوات النظامية ومن "الأرناؤطيين"، وتبعتهم أيضاً البعض من العشائر العربية ومنها عشائر عقيل، المتمثلة بشيخها "سلمان"، وعشيرة طي وشيخها "فارس"، وعشيرة زبيد ورئيسها "وادي"، وكان تحرك علي باشا سرياً، ولم يعلن بشكل رسمي عن الجهة التي يريد قصدها، فظن البعض أنه يريد مهاجمة بعض العشائر في جنوب

[(1)] الأعظمي، **مختصر تاريخ البصرة**، ص93

[(2)] نوار، تاريخ العراق الحديث، داود باشا: الفصل الثالث

[(3)] عبد الهادي الربيعي وآخرون، **سلسلة القبائل العربية في العراق (بني كعب)**، (20ج)، (قم، دار الهادي، 2011م)، ج11، ص47

[(4)] نوار، **تاريخ العراق الحديث**، ص73

العراق وخاصة العشائر المحيطة بالبصرة، والتي كانت مصدر إزعاج للأهالي وكثيراً ما كانت تحدث الاضطرابات والقلاقل، وعند اقتراب علي باشا الكبير من البصرة التحقت به بعض العشائر النجدية، وكانت تحت قيادة "ابن مشاري" والبعض من عشائر المنتفق وشيخها "طلال"، وتمركزت تلك القوات في شمال البصرة وتحديداً في "نهر معقل"[(1)].

وكانت هذه المساعدة العشائرية للوالي نتيجة لتفاهم علي رضا باشا مع قبائل المنتفق، والتي قدمت له البعض من خيالتها تحت قيادة "طلال السعدون" بعد عزل شيخها السابق وتنصيب شيخ جديد يدعم تحركَ علي الكبير. وقد اعترضت عشائر الجنوب على الحملة التي قادها علي رضا باشا، وأرسلوا له طلباً ليوقف تلك الحملة مقابل أن يدفعوا) لخزانة بغداد 300 ألف قرش، لكن علي باشا أصر على استمرار مسيره إلى المحمرة، لأن المسألة كانت تخص تثبيت الحكم المباشر على العراق خصوصاً بعد التدخلات البريطانية والترحيب بالميناء الجديد الذي كانت بريطانيا تدعمه حتى لا تكون المحمرة تحت إمرة الحكومة العثمانية ولا الفارسية. وتألفت الحملة من 6 آلاف جندي من القوات النظامية و2000 من الخيالة، يضاف إليهم قوات العشائر العربية غير مأمونة الجانب عند خوض المعركة، وأخبر علي رضا باشا الأستانة بأن قواته في الحملة تربو على 90 ألف مقاتل. وبعد العديد من الاستعدادت خرجت الحملة العثمانية صوب جنوب العراق، يقودها الكبير علي اللاز بنفسه، وكان يطمح عبر قيادته الحملة شخصياً إلى إشاعة الخوف في قلوب العشائر التي كانت غير موافقة على سير الحملة عبر أراضيها، لكن الحملة وصلت دون أن تتعرض لها العشائر، بل واستطاع علي باشا أن يفرض السيطرة من خلال تموين جيشه بواسطة متسلم البصرة وعدد من شيوخ العشائر، وبعدها خاضت قوات الحكومة العثمانية معركة ضد عشائر بني كعب، وكانت معركة سريعة استطاعت فيها القوات العثمانية السيطرة على ميناء المحمرة سنة 1837[(2)].

[(1)] حسين خلف خزعل، **تاريخ الكويت السياسي**، (5ج)، (الكويت، دار ومكتبة الهلال، 1962م)، جـ1، ص107

[(2)] نوار، **تاريخ العراق الحديث**، ص77

ويتضح من خلال أحداث تلك الفترة أن بريطانيا أيضاً كانت تسعى لفرض نفوذها في تلك المنطقة من خلال دعمها لأية حركة حدودية متمردة خارجة عن طاعة الحكومة العثمانية، وقد استمرت المصالح التجارية البريطانية تنمو وتتزايد في البصرة خاصةً، وفي جنوب العراق بشكل عام[(1)]، ولكن وجود الباشا وحملته العسكرية ساهم في استعادة شيء) من مكانة السلطة العثمانية المركزية والحفاظ على هيبة الدولة.

ومن البصرة أخذ علي رضا باشا ينظم الأمور المتعلقة بجنوب العراق، فمنح منصب قبطان البصرة إلى "تركجه بيلمز" أحد ضباط محمد علي باشا الذين خرجوا عن طاعته، وتمت مساعدته من قبل بريطانيا حتى فر بباخرة بريطانية إلى الحجاز ومن ثم إلى العراق[(2)]. وكان القصد من وراء تعيينه الاستفادة من الخبرة التي يمتلكها في مقاومة المصريين، خاصة أنه كان صديق خورشيد باشا قائد الحملة المصرية لاستعادة شبه الجزيرة العربية إلى سلطة حكومة "محمد علي باشا"[(3)].

وذكر لوريمر بأن الرواية الإيرانية لتلك الأحداث والتي بعث بها الوزير البريطاني في طهران سنة 1845م إلى حكومة صاحبة الجلالة هي كما يأتي:

((... كان بين عرب تلك الجهات قبيلتان بالذات، وهما إدريس والأنصار وهما قوة كبيرة، وإليهما يعود خراب المحمرة. فقد خصص جابر لنفسه، بعد أن فرضه الشيخ ثامر خاناً لحكم المحمرة، وخصص لها كل الدخل الناشئ من البساتين دون أن يعطي شيئاً لعرب بني كعب، إبان وصول باشا بغداد. ووضعت خطة لقتل جابر وقد علم جابر بالمؤامرة بعد وصول الباشا بثلاثة أيام. وقبل أن تبدأ أية مذبحة هرب جابر بعائلته وحشمه في قارب ...))

[(1)] نوار، المرجع السابق، ص78

[(2)] **أرشيف ملتقى أهل الحديث**، ج3، ص117

[(3)] نوار، **تاريخ العراق الحديث**، ص78

وعند وصول ذلك الخبر إلى المجتمع العربي في المحمرة، أصاب السكان ذعر كبير، فقذفوا أنفسهم في ماء الشط، وغرق الكثير من النساء والأطفال في الماء لعدم معرفتهم السباحة. وأسر الأرناؤوط والجنود الأتراك حوالي 400 نسمة ونهبوهم.

لكن الوكيل السياسي البريطاني رولنسون الذي كان في بغداد، ومن خلال ملاحظاته كذب تلك الرواية، وقال بأنها بعيدة عن الصواب. واقتحمت الحملةُ المحمرة من الجانب الغربي لها، وتمكت من الوصول إلى سور المدينة وإحداث ثغرة والتشبث فيها، وبعد ذلك بدأ الهرب بواسطة القوارب في الحفار الذي يمتد على نهاية السور الجنوبي للمدينة، فغرق الكثير من الناس عندما ألقوا بأنفسهم إلى الماء، وكان العدد الكلي للمدينة لسكان المدينة مع الحامية العربية نحو "300 نسمة". ومن المتعارف عليه عند اقتحام مكان بهجوم عنيف أن تكون هناك خسارة كبيرة في الأرواح مع حدوث أضرار جسيمة في الممتلكات[(1)].

وبعد مطالبات إيرانية بالتعويض بعد سيطرة الشيخ محيسن الذي هو خارج عن طاعة عشيرة بني كعب، وخارج عن طاعة البصرة، ذكر لونكريك أن الشيخ محيسن تقرب من الإيرانين غير مهتم لأحد، وادعى كل من الشاه والسلطان الأحقية بالمحمرة لأنها ضمن أراضيه، واستمر الخلاف بين الدولتين على حد الحدود، حتى نتج عن هذا كله معاهدة أرضروم الثانية في سنة 1848م، والتي كان ضمن شروطها خضوع المحمرة للإيرانيين وتلخصت هذه الشروط بالآتي:

1_ العمل على متابعة ومراقبة القبائل التي تسكن بالقرب من حدود الدولتين.

2_ تسهيل شؤون الزوار الإيرانيين، وأمور الملاحة.

[(1)] لوريمر، **دليل الخليج، القسم التاريخي**، جـ5، ص2438

وفي سنة 1850 بدأت "لجنة الحدود" مهامها، وكانت مكونة من أربعة أعضاء: بريطاني وروسي وتركي وإيراني، وكان بدء عملهم في المحمرة. لكن تهكمات درويش محمد وإدعاءاته نتج عنه بقاء الحال كما هو وبصورة غامضة. ومع ذلك استمر أعضاء اللجنة البريطانية في مزاولة أعمال المسح والتدقيق على طول الحدود بين الدولتين، وبقي الحال هكذا حتى نشبت حرب القرم، فزادت الحكومة العثمانية من قواتها على الحدود خوفاً من تحالف إيراني_روسي[(1)].

المطلب الثالث: العشائر العراقية وموقفها تجاه التجنيد الإجباري (1860-1809م)

أولاً: كانت الإدارة العثمانية تسعى دائماً لتشريع القوانين في الولايات التابعة لها، ومن تلك القوانين قانون الخدمة العسكرية "التجنيد الإجباري"، والذي فرض خلال مدة حكمها المباشر (1831_1917م)[(2)]، ويعد الوالي عمر باشا (1858_1859) المسؤول الذي كُلف برسم وتطبيق هذا القانون على سكان الولايات في العراق، وكان يطلق على الخدمة الإجبارية "عسكر نظام"، وقد أراد الوالي عمر باشا أن يبدأ تطبيق هذا النظام الجديد في بغداد، ثم تنقل التجربة إلى بقية الولايات العراقية والمناطق المتبقية في حال تكللت بالنجاح[(3)].

وقد وُزِّعت الأموال على أعيان بغداد وشيوخها كل حسب مركزه الاجتماعي، وذلك قبل بدء قراءة الفرمان الخاص بالتجنيد الاجباري حتى يرحبوا بهذه القانون الجديد، وكان نصيب القضاة 10 آلاف قرش، أما الأعيان والحاضرون فتم إعطائهم 15 ألف قرش، وبلغ العدد النهائي للمبالغ التي أعطيت 63 ألف قرش. وتمت بعد ذلك قراءة الفرمان الجديد وبدأ الترحيب والتهليل به، وأخذ الشيوخ يأتون بأولادهم وبنيهم للدخول في النظام الجديد "عسكر نظام"، ففرح عمر باشا وخُيِّل له أن العراق سيسعى إلى الإرتماء في أحضان هذا القانون، لكن فرحه لم

[(1)] لونكريك، **أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث**، ص300

[(2)] لونكريك، المرجع السابق، ص377.

[(3)] الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق**، جـ٢، ص٢٤٨

يدم طويلاً إذ هبت العشائر والأهالي خارج بغداد، وأعلنوا التمرد والعصيان على الحكومة، وسرعان ما انتقل هذا التحرك العشائري إلى منطقة الفرات الأوسط، وحصل الصدام بين العشائر والقوات الحكومية، وتلقت عساكر وقوات الحكومة العثمانية ضربات موجعة تم على إثرها إعلان العصيان التام ليشمل "كربلاء والحلة والنجف والديوانية"، وحدثت معارك طاحنة بين قوات الوالي وبين عشائر الفرات الأوسط في 25 أيلول عام 1859م، وأدت المعارك إلى وقوع الكثير من الضحايا من الجانبين، وتم على إثرها عزل عمر باشا. وحين انتشر خبر عزل الوالي العثماني عم الفرح مناطق كثيرة في العراق، خاصة كربلاء والنجف والحلة والديوانية، وعدوا هذا اليوم – يوم عزل الوالي عمر باشا – عيداً وطنياً[(1)].

ثانياً: بعد عزل عمر باشا بعشر سنين آل الحكم إلى مدحت باشا الذي تولى منصب ولاية بغداد عام 1869م، وقد كان منذ البداية عازماً على إنهاء الفوضى التي كانت الولاية تعاني منها، وشرع بتطبيق عدة قوانين مهمة منها تسجيل النفوس في الولاية، ليمهد لتطبيق "عسكر نظام"، وقد أخذ الوالي على عاتقه إصلاح كل ما يتعلق بالولاية، وأراد وضع الحل المناسب لمشكلة العشائر، إذ تبين له أن العنف والبطش بهم لا يؤدي إلى نتيجة، فتبنى الطرق السلمية في التعامل معهم، وأصدر قانون التوطين العشائري، وقام بتوزيع الأراضي الزراعية خاصة على البدو الرحل بموجب نظام جديد يسمى "نظام الطابو"[(2)] وهو قانون أوجده مدحت باشا[(3)]، وكان من أهم أهداف هذا النظام ما يلي:

[(1)] أنوار ناصر حسن، **موقف العشائر العراقية من قانون التجنيد الإجباري**، (مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات، العدد 102)، ص 164

[(2)] **الطابو**: هو السند الذي يمنح من قبل الحكومة لأصحاب الأراضي والأملاك بغرض تثبيت حق التصرف والتملك في الملك. أحمد فهمي، تقرير حول العراق، (بغداد، المطبعة العصرية، ١٩٢٦م)، ص1.

[(3)] عبد الوهاب عباس القيسي، **حركة الإصلاح في الدولة العثمانية وتأثيرها في العراق** ١٨٣١- ١٨٧٧، (مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد ٣ كانون الثاني، بغداد، مطبعة العاني، ١٩٦١)، ص10.

1- إيجاد حل لمشكلة عدم استقرار القبائل من خلال قانون التوطين الذي يتيح لهذه القبائل السكن في أماكن معينة تحددها الحكومة.

2- معالجة النزاعات العشائرية عند نشوب المعارك من خلال سيطرة القوات العسكرية[(1)] .

3- استقرار القبائل من خلال توطين العشائر، مما يساعد على إجراء المسح السكاني لغرض فرض قانون التجنيد الإلزامي وجمع الضرائب بسهولة أكبر، وزيادة موارد خزينة الدولة[(2)].

وقد شرع نظام الطابو في العراق سنة 1870[(3)]، وكان الغرض الرئيسي منه إنجاح عملية توطين العشائر واستقرارهم، ويعتبر قانون تمليك الأراضي الأميرية من قبل الوالي مدحت باشا من أنجح القوانين التي شرعت وطبقت آنذاك، ويتميز بتمليك الأراضي بأقساط بسيطة لأصحاب الأراضي، مع حرية التصرف العامة لا المطلقة[(4)].

وقد صدر قانون الأراضي في 21 نيسان سنة 1858م، وذلك قبل صدور قانون الطابو، واعتمد في مواده على الشرع الإسلامي، وصيغ على غرار النظم الأوروبية كالنظام الإنكليزي والفرنسي والروسي فضلاً عن استناده للعرف[(5)]، وقد صنفت الأراضي في هذا القانون لعدة أصناف مختلفة منها:

1- الأراضي المملوكة: وهي الأراضي التي يكون فيها حق التملك للفردوتدخل هذه الأراضي في صنف القوانين الشرعية. وهي على أربعة أنواع: زراعية، وسكنية، وأراضٍ عشرية، وأراضٍ خراجية.

[(1)] عبد الله الفياض، **الزراعة والتجارة في العراق في النصف الثاني من القرن التاسع عشر**، مجلة الأستاذ، جامعة بغداد، المجلد الحادي عشر، بغداد، مطبعة الحكومة، (د.ت)، ص394

[(2)] علي هادي عباس المهداوي، **الحلة في العهد العثماني**، (بغداد، مطبعة الميزان، 2002م)، ص33

[(3)] المهداوي، **المرجع السابق**، ص33

[(4)] محمد أنيس، **الدولة العثمانية والمشرق العربي، (١٥١٤، ١٩١٤)**، دار تكوابرت للطباعة، القاهرة، ١٩٨٥، ص٢٢٠.

[(5)] خليل إبراهيم الخالد، محمد مهدي الأزري، **تاريخ أحكام الأراضي في العراق**، (بغداد، دار الرشيد للنشر، 1980م)، ص52

2- الأراضي الأميرية: وتكون ملكيتها المطلقة للدولة فقط أي عائدة لـ "بيت المال"، وللفرد حق التصرف بها.

3- الأراضي المتروكة: تكون مخصصة للطرق أو الرعي، فضلاً عن بعض الأغراض العامة.

4- الأراضي الموات: وهي أراضٍ غير صالحة للزراعة[1]، متروكة وخالية وبعيدة عن العمران بمسافة ميل أو نصف ميل[2].

وقد دخل قانون الطابو حيز التنفيذ في بغداد أولاً، ومن ثم طبق في ولايتي الموصل والبصرة[3]، ومن خلال قانون توطين العشائر استطاعت الحكومة السيطرة على العشائر وإخضاعها للقانون، وبالتالي تشريع قانون التجنيد الإلزامي[4].

ثالثاً: كان تفعيل قانون التجنيد الإلزامي في عهد الوالي مدحت باشا من أول المهام التي أخذها الوالي بجدية تامة منذ استلامه زمام الحكم في العراق، وكان وراء صدور قانون التجنيد عدة دوافع وأسباب منها:

1- ضرورة تواجد جيش قوي يعمل على مساعدة الحكومة في فرض الإصلاحات على السكان.

2- لم تكن أغلبية أفراد الجيش النظامي من العراق، ولزم تعزيز أعداد الجيش حتى يتاح لمن ينتظرون فرصة العودة إلى بلادهم الرجوع إليها في أقرب وقت [5].

---

[1] عبد الرحمن البزاز، **أحكام الأراضي في العراق**، (بغداد، مطبعة الأهالي، 1940م)، ص12-17

[2] جميل موسى النجار، **الإدارة العثمانية في ولاية بغداد**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1991، ط1، ص408

[3] النجار، المرجع السابق، ص373

[4] محمد أحمد محمود، **أحوال العشائر العراقية وعلاقتها بالحكومة (١٨٧٢ -١٩١٨)**، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٨٠، ص97

[5] ياسين عبد الكريم، **دور العراقين في المؤسسة العثمانية**، بحث ضمن كتاب حضارة العراق، (بغداد، دار الحرية، 1985م)، جـ10، ص55

3- توفير مزيد من الأمن والاستقرار في العراق، والحفاظ على الحدود العراقية من عمليات السطو والنهب والقتل[1]

وقد قرر مدحت باشا تشريع نظام يسمى "القرعة" في بغداد، منتهجاً النهج ذاته الذي كان يسير عليه الولاة العثمانين من قبله، وبدأ تطبيق القانون على أهل المدن دون العشائر وذلك بسبب الأزمات المتعاقبة التي عانى منها الولاة الذين سبقوا مدحت باشا، لكن هذه المرة رفض أهالي بغداد زج أبنائهم في السلك العسكري، وسرعان ماتجددت المظاهرات المسلحة في مناطق كبيرة من بغداد وتحديداً الجانب الشرقي منها أي في (الرصافة) في 28 آب عام 1869م، وهي مؤلفة من سكان محلة قبر علي والفضل وباب الشيخ، وقد أبدى هؤلاء امتعاضهم من نظام "القرعة" وطالبوا بإلغائه [2] فقرر مدحت باشا جمع الجيش وإنهاء حالة التمرد ومحاسبة العصاة[3].

وقد فشلت محاولة مدحت باشا في تطبيق وفرض الخدمة العسكرية " التجنيد الإلزامي"، وتضاف هذه المحاولة إلى تلك المحاولات التي بدأت منذ أن وصل عمر باشا إلى ولاية بغداد حين أراد الضغط على مدن الإيالة، ومهاجمة عشائرها لتثبيت أركان النظام الجديد، واستمرت هذه الحالة بعدما أسندت الوزارة إلى نامق باشا والذي تساهل كثيراً في تطبيق هذا القانون على الرغم من الضغط الحاصل من قبل حكومة الأستانة عليه، وأصبح القانون في عهده يطبق على المتسكعين في الشوارع والمدانين بالسرقة وشرب الخمور.[4]

ومن الجدير بالذكر أن مدحت باشا أراد أن يجد حلاً لمشكلة حدود العراق مع الدولة الفارسية المجاورة، فانتهز فرصة مجيء الشاه "ناصر الدين" لزيارة العتبات المقدسة[5] في العراق سنة 1871م، وعرض الإشكاليات التي

---

[1] أنوار ناصر حسن، **موقف العشائر العراقية من قانون التجنيد الإجباري**، ص166

[2] عبد الكريم، **دور العراقين في المؤسسة العثمانية**، ص55، طبق نظام القرعة تدريجياً على الجميع دون العشائر، وشمل المسلمين فقط.

[3] نوار، **تاريخ العراق الحديث**، ص388

[4] النجار، **الإدارة العثمانية في ولاية بغداد**، ص83

[5] مؤنس، **تاريخ العراق السياسي**، ص258

تخص مشكلة الحدود على الشاه، وأظهر استعداده لرسم خارطة جديدة للتفاوض، ووعده الشاه خيراً، وعند رجوع الشاه إلى بلاده، أخذت القبائل الإيرانية تغير على القرى والمزارع العراقية، وعلى إثر ذلك قرر مدحت باشا درء هذه الأخطار من خلال:

1- تهيئة فوج من المتطوعين العراقيين وتدريبهم تدريباً جيداً مع دفع مستحقات جيدة لهم.

2- العمل على بناء القلاع عى طول الحدود العراقية-الإيرانية، مع تزويد جميع هذه القلاع بالمتطوعين.

3- إنشاء سلسلة قلاع ثانوية داخل الأراضي العراقية لدعم قلاع الخط الأول عند تعرضها لأي هجوم مفاجئ[(1)].

المطلب الرابع: مدحت باشا وتشريع قانون توطين العشائر (1869-1872م)

سعى مدحت باشا أثناء سنوات حكمه في ولاية بغداد إلى إصلاح ما خربه الولاة السابقون فشرع عدة قوانين كان من أهمها قانون توطين العشائر الذي هدف إلى استخدام الوسائل البناءة من أجل توزيع الأراضي على العشائر، والحفاظ على المكانة التي يتمتع بها شيوخها، ولم يتحقق ذلك إلا عن طريق توفير الأمن للقوافل التجارية، وتأمين الحدود في المناطق العشائرية للتسريع بعملية توطينها، حيث كان طريق القوافل التجارية والمسافرين على طول الطريق الذي يربط بين البصرة وحلب معززاً بحراس مدججين بالأسلحة[(2)]، إضافة إلى وجود القلاع ونقاط التفتيش على امتداد نهر الفرات في مناطق ديار بكر والقائم وعانة وهيت والرمادي ومواقع عدة[(3)]. وقد كانت تلك القلاع تحتوي على قوة عسكرية مجهزة بالخيل، مما منح الأمن والأمان للمسافرين وللقوافل التجارية وشجع

[(1)] عبد الكريم، **دور العراقيين في المؤسسة الحكومية**، ص56

[(2)] ضياء شكارة، **الحياة الاجتماعية والاقتصادية والقبلية**، بحث مقدم إلى حلقة الدراسات الاجتماعية التابعة لجامعة الدول العربية، بغداد، 6-25 مارس، 1954، ص5

[(3)] الشطري، **السياسة العثمانية تجاه العشائر العراقية**، 135

على تطور وازدهار العملية التجارية. ولقد فقدت القبائل الكبيرة واحداً من مصادر كسبها وعيشها نتيجة للدور الذي أدته هذه القلاع ونقاط التفتيش في حماية المجتمعات المتوطنة من غزوات وغارات بعض القبائل، وانعكس ذلك إيجابياً على نشاط الحرس الذين نشطوا لرصد أي تحرك أو اضطراب عشائري في المناطق المجاورة لهم.

وفي الحقيقة فإن الفضل في نجاح سياسة التوطين التي اتبعت لتوطين عشائر الدليم في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي، يعود إلى نقاط التفتيش العسكرية التي أسست لحماية الطرق الخارجية، وخاصةً الطريق بين البصرة وحلب[(1)].

وقد اتبعت الدولة العثمانية كذلك عدة أساليب واستخدمت عدة وسائل للقضاء على اللصوص وقطاع الطرق وغارات بعض العشائر على القوافل التجارية، ومن ذلك إقدام حكومة الولاية في العراق على منح مسؤولية حماية الطرق لبعض شيوخ القبائل لقاء أجر شهري، حيث عهدت الحكومة إلى شيوخ عشائر شمر بمسؤولية حماية الطريق بين الموصل وحلب، وأوعزت إلى الشيخ "علي السليمان" شيخ عشيرة الدليم بالحفاظ على طريق بلاد الشام، كما أوعزت إلى شيخ عشيرة المعامرة "هزاع محيميد الفيحال" بحماية طريق المسيب[(2)] من أية اضطرابات قد تؤثر في حركة المسافرين والقوافل التجارية.

ومن العوامل التي ساهمت في عملية توطين العشائر:

[(1)] الشطري، **السياسة العثمانية تجاه عشائر العراق**، ص135

[(2)] "لغة العرب"، السنة الثالثة، ج5، ذو الحجة، 1331هـ/ تشرين الثاني 1913، ص280

أولاً: الاتصالات:

ساعدت وسائل الاتصال المستخدمة مثل الطرق النهرية وخطوط التلغراف[(1)]، في تطوير البنية الاجتماعية، كما عززت تحديث الموارد الاقتصادية للمناطق القبلية بعد تدهور الوضع الاقتصادي للعشائر إثر استبدال اقتصادهم المحدود باقتصاد السوق المنفتح، وأصبح المجتمع العشائري يعتمد بصورة أساسية على تجار الحبوب وأصحاب السفن التجارية في عمليات البيع والشراء والتبادل السلعي[(2)]. كما وشهدت الأسواق القروية وأسواق المدن عرضاً لسلع ومنتجات خارجية غير محلية بفضل افتتاح "قناة السويس" سنة 1869م الأمر الذي نتج عنه انفتاح العراق على الأسواق العالمية في الاستيراد والتصدير [(3)].

ثانياً: استحداث مدنٍ جديدةٍ:

إن توسع الرقعة الجغرافية للمدن المستحدثة تزامن مع تطور الملاحة النهرية، حيث أسهمت السفن في نقل السلع من مراكز الإنتاج إلى المدن في فترة وجيزة وبأسعار مناسبة للأسواق المحلية، مما أدى إلى سرعة تطور الأسواق المحلية العراقية وزيادة نشاطها، وقد استحدثت قرى ومدن جديدة بالقرب من أماكن تحميل السفن، ومن تلك المناطق (الكوت، الصويرة، العمارة، الناصرية، الرمادي، الشطرة، والعزيزية)[(4)].

[(1)] تم تأسيس أول خط تلغراف في العراق في حزيران عام 1861 عندما نصب أول خط بين الموصل وبغداد، ثم صارت شبكة الخطوط التلغرافية تتشعب وتمتد في مختلف أنحاء العراق، وأول امتداد لها كان باتجاه البصرة عبر المنتفق في كانون الثاني عام 1863. وجرت أول مخابرة تلغرافية بين بغداد والبصرة في 27 من كانون الثاني عام 1865. انظر: ميرزا حسن خان، **تاريخ ولاية البصرة**، ترجمة: محمد وصفي أبو مغلي، راجعه وعلق عليه: القهواتي، البصرة، 1980، ص91.

[(2)] الشطري، **السياسة تجاه العشائر العراقية**، ص136

[(3)] كمال مظهر أحمد، **رأي للمناقشة**، الإطار الزمني لتاريخ العراق الحديث والمعاصر، ص22

[(4)] تأسست مدينة العزيزية عام 1864م، والصويرة عام 1852م، والرمادي عام 1869. انظر: الحسني، **العراق قديماً وحديثاً**، ص163-205، ص266-274.

وزاد هذا النمو من اتساع دائرة سيطرة الحكومة العثمانية لتشمل مناطق عشائرية كان من الصعب على السلطات العثمانية الوصول إليها، حيث أن تلك المناطق تحولت إلى مدن، وأصبح فيها مراكز إدارية حكومية لموظفي الدولة العثمانية، مما أدى إلى تجهيزها بأعداد من الجند والحرس لضمان السيطرة واستتباب الأمن فيها[(1)].

ثالثاً: سياسة احتواء شيوخ العشائر:

لقد لاقى كل عمل استراتيجي قام به مدحت باشا، سواء كان إدارياً أو سياسياً، لاقى نجاحاً ولو بنسبة معينة، ويقاس على ذلك سياسة احتواء شيوخ العشائر التي أراد الوالي من خلالها عثمنة المجتمع العشائري، وإبراز مكانة العشائر الاجتماعية، واعتبارهم جزءاً لا يتجزأ من المنظومة الحكومية، فشرع الألقاب (بيك، باشا) ومنحها لهم معترفاً بهم كجزء ضمن المنظومة الإدارية للحكومة العثمانية، وبصفتهم مدنيين إلى جانب كونهم شيوخ قبائل، ومن هؤلاء الشيوخ الذين كانوا في الجهاز الإداري العثماني، والذين تم منحهم لقب (باشا) الشيخ "ناصر السعدون" شيخ اتحاد عشائر المنتفق، و"فهد بن ثامر السعدون" ، وشيخ عشائر شمر الجربا "فرحان باشا". وبتلك الألقاب اعتبر هؤلاء مسؤولين أمام الدولة العثمانية عن الحفاظ على حالة الأمن والاستقرار واستيفاء الاستحقاقات الضريبية، لا سيما في عملية توطين قبائلهم في الأراضي المحددة لكل منهم[(2)].

ومن أسباب إصرار الوالي مدحت باشا على سياسة احتواء العشائر، وخاصة المستقرة منها ما يمكن تلخيصه بالآتي:

[(1)] الشطري، **السياسة العثمانية تجاه العشائر العراقية**، ص137

[(2)] لونكريك، **أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث**، ص360، ص370، ص372

1- اعتقاد مدحت باشا أن هذه القرارات التي اتخذها بإمكانها أن تجعل الدولة العثمانية أكثر سيطرة بحيث تكون المسؤولة الوحيدة عن إدارة شؤون المجتمع العشائري، وبالتالي يضطر شيوخ تلك العشائر لتنفيذ الأوامر الصادرة من السلطة التنفيذية للدولة العثمانية[(1)].

2- أراد مدحت باشا لسياسة "العثمنة" أن تأخذ شكلها الطبيعي بعدما أصبح شيوخ العشائر موظفين لدى الدولة، وبعد أن منحهم ألقاباً ورواتب تصرف لهم من خزينة الولاية، وبذلك يتحملون مسؤوليتهم في الحفاظ على مناطقهم بعدما استقروا في الأراضي التي منحتها الحكومة لهم، مقابل أداء ما عليهم من واجبات لدى الحكومة[(2)].

وقد أدت سياسة مدحت باشا هذه إلى انشقاقات عِدَةً في المجتمعات العشائرية، على مستوى الأفراد و شيوخ العشائر، وبدا ذلك في عشائر المنتفق وشمر الجربا، فقد تحولت تلك العشائر إلى مجاميع يعادي بعضها بعضاً، كما أثارت سياسة مدحت باشا نزاعات طويلة بين الملاكين والفلاحين، وحتى ضمن عائلة الشيخ نفسه، فقبول "ناصر باشا السعدون" وابنه "فالح باشا"[(3)] الوظيفة العثمانية، والعمل على تنفيذ سياسات الحكومة، نتج عنه انقسام بين أفراد عائلة بيت السعدون، وتوزعوا بين شطر مؤيد وآخر معارض لتلك السياسة، حيث تزعم الشيخ "منصور" وابنه "سعدون" المدرسة التقليدية في سياسة العداء للدولة العثمانية ولأي تغيير حديث يطرأ على حياة المجتمع العشائري. أما فيما يخص عشائر شمر، فقد تفرقت إلى عدة تكتلات يعادي بعضها بعضاً، حيث وقف البعض ضد سياسات مدحت باشا التي كان يطبقها شيخ شمر "فرحان باشا"، والذي امتثل لأوامر الحكومة العثمانية

[(1)] الشطري، **السياسة العثمانية تجاه العشائر العراقية**، ص137

[(2)] لونكريك، **أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث**، ص360، ص370-372

[(3)] أصبح فالح باشا السعدون متصرفاً للواء المنتفق في 25 كانون الثاني من عام 1874م، بعد أن نُقل والده ناصر باشا إلى عضوية مجلس الإدارة في بغداد بموجب فرمان سلطاني. انظر: يعقوب سركيس، **مباحث عراقية**، ق2، ص27

واستقر في الأراضي الزراعية على امتداد نهر دجلة، أما البعض الآخر فقد رفضوا جميع تلك السياسات الجديدة باعتبارها تخالف أعرافهم وتقاليدهم البدوية[1].

رابعاً: تقييم سياسات مدحت باشا في العراق:

لعب مدحت باشا دوراً كبيراً في تغيير صورة المجتمع العراقي، ولا شك بأنه كان يعتبر من أهم رجالات الدولة العثمانية، خاصةً في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وقد ترك العديد من آثاره الإصلاحية في العراق على الرغم من أن فترة ولايته كانت قصيرة الأجل. وكانت إصلاحاته متسرعة وهو ما جعلها ضعيفة الأثر، ومن أبرز إصلاحاته نظام "الطابو" الذي سنّه في العراق لكي يتخلص من الفوضى التي كانت تسببها العشائر، كما شرّع نظام السيطرة على ملكية الأراضي، وتفرع عنه نظام الأتاوات القديم، ونظام عقود بيع وشراء الأراضي غير المرخصة من الحكومة، وتوزيع الباشوات للأراضي بطريقة كيفية، كما فعل الباشاوات "داود وعلي رضا"، وامتلاك العشائر للأراضي الزراعية بالعرف والعادة. وكان مدحت باشا يرجو من وراء ذلك تشجيع العشائر البدوية على الاستيطان، لكن شيوخ العشائر تخوفوا من تكاليف التسجيل، ومن تدخل السلطات العثمانية في شؤونهم، وكان بيت آل السعدون أو على الأقل زعيمهم "ناصر باشا"، الوحيدين الذي أبدوا موافقتهم على اقتراح مدحت باشا الذي يقضي بتوزيع أراضي منطقة العشيرة بين الحكومة وآل السعدون، وتحويل منصب زعامة المشايخ أو شيخ المشايخ إلى منصب متصرف جديد أي سنجق جديد.

---

[1] الشطري، **السياسة العثمانية تجاه العشائر العراقية**، ص138

وفي البداية لاقت تلك السياسة التي وضعها مدحت باشا نجاحاً إلى حد ما، فأُسست مدينة الناصرية على نهر الفرات، وأصبحت عاصمة السنجق الجديد، ونتيجة لذلك تسابق آل السعدون في إبداء الولاء والطاعة للحكومة لكي يحصلوا على أكبر المساحات من الأراضي الزراعية. لكن هذا الوضع قضى على تماسك الأسرة، وَحَوّل العلاقة السابقة بين شيخ المشايخ والعشائر إلى علاقة بين مالك أرض وفلاحين[(1)].

وقد كانت هناك آراء عديدة تنقسم بين معارض ومناصر لسياسات مدحت باشا، عبر عنها دارسو سياسة الأرض في العراق (1869-1872)، ولابد من أخذ آراء كلا الجانبين بالاعتبار قبل تقييم جهود الوالي مدحت باشا.

فذكر بعض الباحثين[(2)] أن جهود مدحت باشا لم تحقق أغراضها وذلك لعدة أسباب منها:

أ- فساد المنظومة الإدارية للحكومة العثمانية المتمثلة بالمسؤولين الذين رُخص لهم تسجيل الأرض، وقبولهم تعاطي الرشوة من قبل من يملكون الأموال، أو مساعدة أهل النفوذ لتسجيل الأرض بأسماء غير الأسماء المستحقة. كما وسعوا لتحقيق مطالب المتنفذين على حساب الناس الآخرين، مانحين لأصحاب النفوذ واسعة من الأراضي الأميرية.

ب-فشل الآليات الفنية في التوزيع كما أراد مدحت باشا. يقول "هولت" في هذا الخصوص ((... إن مسح الأرض وقضية الألقاب لم تكتمل إلا في أجزاء محدودة في العراق...))[(3)] إذ إن معظم الأرض الصالحة في الجنوب تم تسجيلها باسم مجموعة واحدة من أفراد بيت عائلة آل السعدون على حساب المستحقين الذين أصبحوا فلاحين بأجرهم عند الإقطاعين، مما تسبب في ظهور مشكلة اقتصادية واجتماعية بالغة الخطر.

[(1)] انظر: الشطري، **السياسة العثمانية تجاه العشائر العراقية**، ص138

[(2)] نوار، **تاريخ العراق الحديث**، ص440

[(3)] P. M. Holt, **Egypt and the Fertile Crescent**, **1516– 1922**: A Political History, Ithaca, New York, 1966, PP.250-251

وقد أيد باحثون[1] آخرون سياسات مدحت باشا، حيث اعتقدوا أنه تسامح مع عشائر اتحاد المنتفق، ليس لكونهم الأقوى، بل لوقوفهم بحزم في وجه أية معارضة لسلطتهم. ولقد رأى "لونكريك" أن تطبيق قانون الأراضي العثماني كان من أهم ما قام به الوالي مدحت باشا في العراق، إذ رسم خطة ذكية لتوزيع الأراضي على العشائر لأجل استقرارهم ونشر الأمن بينهم[2].

ورأى بأحث آخر أن محاولة مدحت باشا تطبيق قانون الأراضي: ((... أنها كانت محاولة طموحة، ولو أنها نفذت بشكل صحيح، لكان العراق قد مر بثورة اجتماعية تقدمية ذات أبعاد إيجابية عميقة، إلا أن النظام العشائري في العراق والإدارة العثمانية كانا غير مؤهلين لإسناد هذه المحاولة بالشروط اللازمة لنجاحها...))[3]

إن الذي شجع الوالي مدحت باشا على إجراء تغييرات واسعة في بنية الحياة الاقتصادية والاجتماعية في العراق، هو التفوقات والنجاحات التي حققها في هذا الجانب عندما كان والياً على البلقان[4] وذلك في سنة 1861، فكان ذلك حافزاً لتحقيق أهدافة السابقة في العراق، وعلى الرغم من نجاحات مدحت باشا في البلقان والعراق، إلا أن السلطان عبد الحميد الثاني يقول عنه: ((...مدحت باشا هذا كان والياً جيداً، ولكن إدارته السياسية كانت خطأ...)) وأشار السلطان عبد الحميد الثاني كذلك إلى أن مدحت باشا كان سبباً في خلع السلطان عبد العزيز فيذكر أيضاً: ((...باشتراك مدحت باشا في عملية الخلع، انتقل بذلك من مصاف رجال الحكم إلى عداد الثوار،

---

[1] لونكريك، **أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث**، ص360

[2] لونكريك، المرجع السابق، 360

[3] وميض جمال عمر نظمي، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية الاستقلالية في العراق، بيرت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1986م. ص53

[4] زاد الدخل القومي في دول البلقان من 26000 كيس إلى 300,000 كيس.

See: Bernard Lewis, **The Emergence of Modern Turkey**, London, 1975, P. 390.

ولا يستطيع أي حاكم أن يثق في رجل اشترك في عملية خلع حاكم، حتى لو كان الحاكم الجديد خصم حياةِ للحاكم القديم...))[1]

وكما ذكر السلطان عبد الحميد فإن مدحت باشا كان والياً ماهراً وناجحاً، فمن خلال تعامله مع العشائر، اتبع طرائق وسياسات تتوافق مع كل عشيرة. وتذكر الباحثة جويدة: ((... أنه اختلفت شروط حيازة الأرض من منطقة إلى أخرى في بغداد والموصل والبصرة، وكانت الأرض العامل الرئيس في تحديد العلاقات مع العشائر والحكومة...))[2].

وقد حاول مدحت باشا حقاً احتواء المجتمع العشائري قدر المستطاع، وليس من الإنصاف أن تُنتقد سياساته في العراق لأنه بذل جهده لإصلاح الأوضاع بالرغم من أن العشائر كانت معادية لسياسات المركزية العثمانية التي لم توفر أدنى حالات الأمن للعشائر، والتي كان يفترض أن تكون مهمتها الأساسية، كما تجاهلت الحكومة عدة مهام منها التعليم والرفاه الاجتماعي، لاسيما فيما يخص العشائر[3].

ويمكن القولُ أن مدحت باشا والإصلاحات التي سعى إلى تطبيقها في الولاية كانت نابعة من فكره وقوة شخصيته، وهذا خلاف ما تحدث به المستشرق البريطاني توبي دونك بأنها أي الإصلاحات تعد أمراً طبيعياً لم يهدف إلى زيادة قوة الحكومة، بل إلى التقليل من جبروت العشائر وزيادة هيمنة النخبة الحضرية على المجتمع الريفي[4].

---

[1] السلطان عبد الحميد الثاني، **المذكرات**، تحقيق: محمد حرب عبد الحميد، (دمشق، دار القلم، ط3، 1991م)، ص75-76. وانظر: الأحمد، **سقوط الخلافة**، ص194

[2] Jwaideh, Midhat pasha and the Land System of Lower Iraq, P.113.

[3] انظر: الشطري، **السياسة تجاه العشائر العراقية**، ص140

[4] Toby Dodge, **Inventing Iraq**, **The Failure of Nation Building and a History Denied**, New York, 2003, PP. 54 -55.

أما سياسة توزيع الأرض التي قام بها وبكل أشكالها، فقد كانت ناجحة إلى حد معين، كونها اختبرت على مدى عدة سنوات، وبذلك كان مدحت باشا هو أول والٍ عثماني يدرك بأن التغييرات لا تحصل في أي مجتمع دون دراسة المجتمع دراسة مستفيضة في إسطنبول مركز السلطة. وأخيراً بعد معارضة مشاريع مدحت باشا من قبل الصدر الأعظم "محمود نديم باشا" بحجة قلة المبالغ المستحصلة من الولايات العراقية والمرسلة إلى اسطنبول[(1)]، قرر مدحت باشا تقديم استقالته التي قبلت في23 مارس 1872م[(2)] وقد قبلتها الحكومة العثمانية على الفور[(3)]. وبذلك انتهت مدة حكم مدحت باشا في العراق العثماني.

[(1)] علي الوردي، **دراسة في طبيعة المجتمع العراقي**، (بغداد، مطبعة المعارف، 1965م)، ص136

[(2)] حيدر بك، علي، **مذكرات مدحت باشا**، ص184-185

[(3)] حيدر بك، علي، المرجع السابق، ص184-185

النتائج

1- لم تستطع الحكومة العثمانية أن تفهم طبيعة المجتمع العشائري وخاصة في وسط وجنوب العراق.

2- لم تستطع الحكومة العثمانية كبح جماح الانتفاضات العشائرية والسيطرة عليها.

3- استطاعت الحكومة العثمانية الحد من تنقل العشائر البدوية وذلك من خلال سياسة توطين العشائر التي اتبعتها.

4- أرادت الحكومة العثمانية من العشائر العراقية أن تفهم معنى الحكومة، وأن تلتزم بالضوابط والأوامر الإدارية.

5- أسهم ضعف السيطرة العثمانية في تغلغل النفوذ الأجنبي في بعض العشائر العراقية.

6- استطاع بعض الولاة العثمانيين فهم طبيعة العشائر العراقية ووضع سياسة تحد من انتفاضاتهم المستمرة، ومن هؤلاء الولاة المصلح مدحت باشا.

7- اعتبرت التحركات العشائرية إحدى أهم المعوقات التي واجهتها الحكومة العثمانية في العراق.

8- أسهمت بعض القوانين الحكومية في إشعال فتيل الانتفاضات العشائرية، وكان من ضمن تلك القوانين قانون التنجيد الإلزامي.

9- أدت الضرائب المجحفة التي أثقلت كاهل المجتمع العشائري، أدت بصورة رئيسة إلى إعلان تلك العشائر الخروج عن طاعة الوالي، وإعلان التمرد بين فترة وأخرى.

10- أثبتت الاتحادات العشائرية ومن بينها المنتفق والخزاعل قوتها في مناهضة السلطة العثمانية.

11- أهملت العشائر الزراعة لأسباب منها طبيعة حياتها التي تعتمد على التنقل، ولأن الزراعة عنت التزامهم بسلطة الحكومة وسطوة الوالي في فرض قانون الضرائب والتجنيد الإجباري.

12- كان داود باشا من ضمن الشخصيات التي اهتمت بالنهضة الاجتماعية والفكرية في العراق، إذ قام بتأسيس مدارس عديدة، واعتنى بالعلم والمكتبات الملحقة بالجوامع.

التوصيات

1- يوصي الباحث طلاب العلم عامة بالحرص على البحث عن المعلومات الصحيحة من خلال الرجوع إلى المصادر الأصلية من كتب المؤرخين الذين يبتعدون عن تزييف الحقائق العلمية.

2- يوصي الباحث بالتدقيق بالمادة العلمية المرتبطة بعلاقة السلطة العثمانية بالمجتمع العراقي لا سيما فيما يخص العشائر والمجتمع العشائري، وخاصةً في جنوب ووسط العراق، و العوامل التي أثرت في هذه العلاقة سلباً وإيجاباً بعد فترة الدراسة.

3- يوصي الباحث بتسليط الأضواء على بعض الولاة العثمانيين الذين فهموا طبيعة العشائر العراقية ووضعوا سياسة تحد من انتفاضاتهم المستمرة، ومن هؤلاء الولاة داود باشا ومدحت باشا.

4- يوصي الباحث بإجراء المزيد من الأبحاث والدراسات عن فترة ما بعد الدراسة، بدءاً من 1876_1909م، كونها فترة شهدت عدة إصلاحات من قبل السلطان عبد الحميد الثاني فيما يخص كيفية التعامل مع العشائر العربية.

الخاتمة

تناول موضوع البحث دراسة التحركات العشائرية في وسط وجنوب العراق في الفترة 1808-1872م، وتعد هذه الفترة قبل الأخيرة من الحكم العثماني في العراق.

ولم يشهد العراق في معظم تلك استقراراً إدارياً بسبب كثرة الولاة المتعاقبين على حكم الولايات العراقية وخاصة البصرة وبغداد، إذ شهدت هذه الولايات الكثير من التحركات العشائرية المناوئة للسلطات العثمانية نتيجة كثرة الضرائب وازديادها بشكل دوري، خاصة بعد أن دخلت الحكومة العثمانية في صراع مع الروس، فأثقلت كاهل المجتمع بالضرائب المجحفة لملءِ خزينة الولايات العراقية، دون الاكتراث لأمر السكان من الأهالي والعشائر.

كما اتسمت فترة الدراسة بالكثير من الاحتدامات بين الولاة العثمانيين أنفسهم خاصة في عهد المماليك، وارتبطت هذه النزاعات بتسلم منصب الولاية والتنازع على الحكم، كما امتازت فترة الدراسة بكثرة الصراعات بين العشائر الريفية والبدوية وبين السلطات العثمانية التي بذلت الكثير من المال في سبيل كبح جماح تلك العشائر .

وقد ساهم ضعف سيطرة الحكومة العثمانية على المناطق العشائرية في العراق، في تماسك المجتمع العشائري وترابطه، فقد كانت العشيرة بمثابة التنظيم السياسي والاقتصادي لأفراد العشيرة الذين منحوا ولائهم المطلق لشيوخ العشيرة، ولذلك جهدت الحكومة العثمانية خلال فترة حكمها لاستمالة العشائر للالتزام بالأوامر وإعلان الطاعة للحكومة العثمانية.

ويبدو أن العشائر أرادت في بعض الأحيان الاستقلال والانسلاخ عن الحكومة العثمانية، وفي أحيان أخرى طمحت إلى الحفاظ على كيانها المستقل دون تدخل الولاة في شؤونها، وحفظ الامتيازات التي يتمتع بها شيوخ

العشائر. وقد منحت الحكومة العثمانية الألقاب والهدايا وبعض المناصب الشرفية لشيوخ العشائر، كما ومنحتهم الإذن بجباية الضرائب من عشائرهم، لكن هذا انعكس سلباً على بعض شيوخ العشائر فتمردوا على العشائر الصغيرة، وأخذوا يفرضون المبالغ الكبيرة عليهم، مما أدى إلى نشوب النزاعات بين العشائر، ويبدو أن الحكومة العثمانية أرادت استمالة بعض شيوخ العشائر في سبيل التصدي للعدوان الخارجي، وخاصةً التحرشات الفارسية، وحملة إبراهيم باشا على سوريا.

وهكذا نخلص إلى أن فترة الدراسة اتسمت بالعديد من النزاعات وعدم الاستقرار سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، وقد أدت تلك الصراعات المستمرة بطبيعة الحال إلى تهدور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في العراق.

الملاحق

الملحق رقم (1)

رسالة السلطان العثماني محمود الثاني الى شيوخ العشائر العراقية[1]

فهذا فرماننا السلطاني الموشح بالتوقيت الرفيع الخاقاني الذي اصدرناه لى قدوة الأماثل والاقران شيخ قبيلة زيد قدره.

فإعلم أن داود باشا الوالي بإيالة بغداد، لّما طال زمان غيّر شأنه وازداد عن الحق عُميانه، حيث دام الظلم دوماً وكثر أنواع الجور والتعديات يوماً فيوماً على أهالي خطة العراق وشدّ النطاق للشقاق، ولم يخشى من الملك الخلاّق، ولم كانت الفقراء والضعفاء وكافة العجزة والبرايا وديعة من الله الملك الأعلى الى ذاتنا السلطاني.

فلزم وتحتم على ذمة همّتنا الخاقاني أن تزيل ظلمات المظالم عن مفارقهم، فأرسلنا إليه دفتردارنا الكبير السابق محمد صادق أفندي الذي هو أعظم رجال دولتنا العلية ليوقظه عن غفلة الغرور والشرور بالنصائح اللازمة والتنبيهات اللايمة(الملائمة) ويكفّف يده عن مثل هذه الحركات الرديّة التي هي مخالف للأوامر الإلهية ومغاير لإرادتنا العليّة وليطّلع كنه ماظهر بينه وبين الدولة الإيرانية من المنازعة الواقعة الممتدة، ثم ليسويها بحسن التسوية حسبما يقتضيه العهود المرعية، وينفّذ فرماننا المتعلق بسائر مصالح سلطنتنا السنيّة.

إلا أن ذلك الخبيث لم يمل ولم يرغب الى طرفي الصلاح والفلاح، بل أظهر العدول عن الإنقياد وأعلن صورة البغي والفساد على مقتضى ردائة جبلته وخبائث فطرته حتى إبتدر بقتل المأمور المذكور مع جميع خدّامة واتباعه، مع أنه كان والياً من طرف دولتنا العليّة في الخطة الجسيمة مثل أيالة بغداد من المدّة المديدة، وإجتبى من شجرة عناياتنا الباهرة إثماً والثروة المتكاثرة ونال من طرف سلطنتنا السنيّة أنواعاً من الألطاف البهيّة التي تجاوزت الحّد والغاية، ولم يعلم قدر ما أُنعم عليه وأبان العتو والعصيان ممّا لديه.

فلما كانت تلك الأفعال القبيحة خيانةَ عظيمةً وفضاحةً كثيرةً شرعاً وعقلاً تهيجت نار غضبنا وسطوتنا في حقه، فتعلّق إرادتنا القاطعة بقتله إحقاقاً واستحقاقاً يكون بسيئات أعماله جزاءً وفاقاً وتخليصاً عن تطاول يديه وتعديه جيوب العجزة والفقراء ورقاب التبعة والبرايا الذين هم كانوا ماكثين في أيالة بغداد وأطرافها.

---

(1) BOA. IRD. MUH.MEKT.DEF.8. s.

مقتبس من سنان معروف أوغلو، **العراق في الوثائق العثمانية الأوضاع السياسية والاجتماعية في العراق خلال العهد العثماني**، (عمان، دار الشروق، ط1، 2006م) ص233-234

ولتنفيذ إرادتنا وجهّنا أيالة بغداد والبصرة وشهرزور الى دستور وزيري علي باشا الوالي بأيالة حلب الشهباء مؤيداً، أدام الله تعالى إجلاله مؤيداً، فعلى هذا لزم أن يكون الذين هم كانوا مؤتمرين بأوامرنا ومنزجرين بزواجرنا حاضرين عند وزيرنا المشار إليه لدفع غائلة ذلك المغضوب عليه.

وانت أيّها الشيخ المومى إليه، لكونك متصفاً بتلك الخصلة الرضيّة والإطاعة المرضية، قد عيّنتك الى معيت وزيرنا المشار إليه بصدور خطّنا الشريف وخطابنا المنيف، إذا عملت هذا فكن مطيعاً ومنقاداً بكل الوصايا التي تكون واردةً إليك من طرف وزيرنا المشار اليه.

واعمل بموجب رأيه الرزين في كل شيء ما أمر لك حتى يقضى فرماننا السلطاني الذي من امتثل فقد نجى ومن عدل فقد هلك، وأقم نفسك في مقام الثبات والمتانه بلإطاعة والعبودّية، إيّاك والمخالفة ولإيذان مأموريتك هذا، صدر فرماننا الشريف وإرسل إليك لتكون تابعاً لمظمونه المنيف اذا فهمت ما نص عليه خطابنا المستطاب.

فاعمل بموجبه بالصدق والصواب، وإمتثل بفرماننا هذا كمال الإمتثال واعتمد باعلامة(السنيّة) كل الاعتماد وتحريراَ في اليوم الخامس والعشرين من شهر رجب(الغرو) لسنة ست وأربعين وماتين وألف.

صورة (نسخة)

الى مشايخ القبائل، كتب تسع قطعات من الأوامر ماعدا أصلها.

صورة كذلك الى مشايخ القبائل، حرّر عشرة قطعة.

النسخة الأصلية

ملحق رقم (2)

رسالة أرسلها التاجر صراف اسحاق إلى والده بنيامين اليهودي في إسطنبول في عهد الوالي داود باشا[1]

يشير إسحاق في الرسالة التي أرسلها إلى والده في إسطنبول في عام 1245هـ بأن الأمن والأمان هيمن على طريق البصرة، وبدأت قوافل العشائر تقدم من حلب باتجاه طريق البصرة، حيث أصبحت جميع الطرق مؤمنة من قبل بعض العشائر العراقية.

[1] الأرشيف العثماني في إسطنبول، رقم الوثيقة (79)، تصنيف الوثيقة (45)، تاريخ الوثيقة 1245هـ.

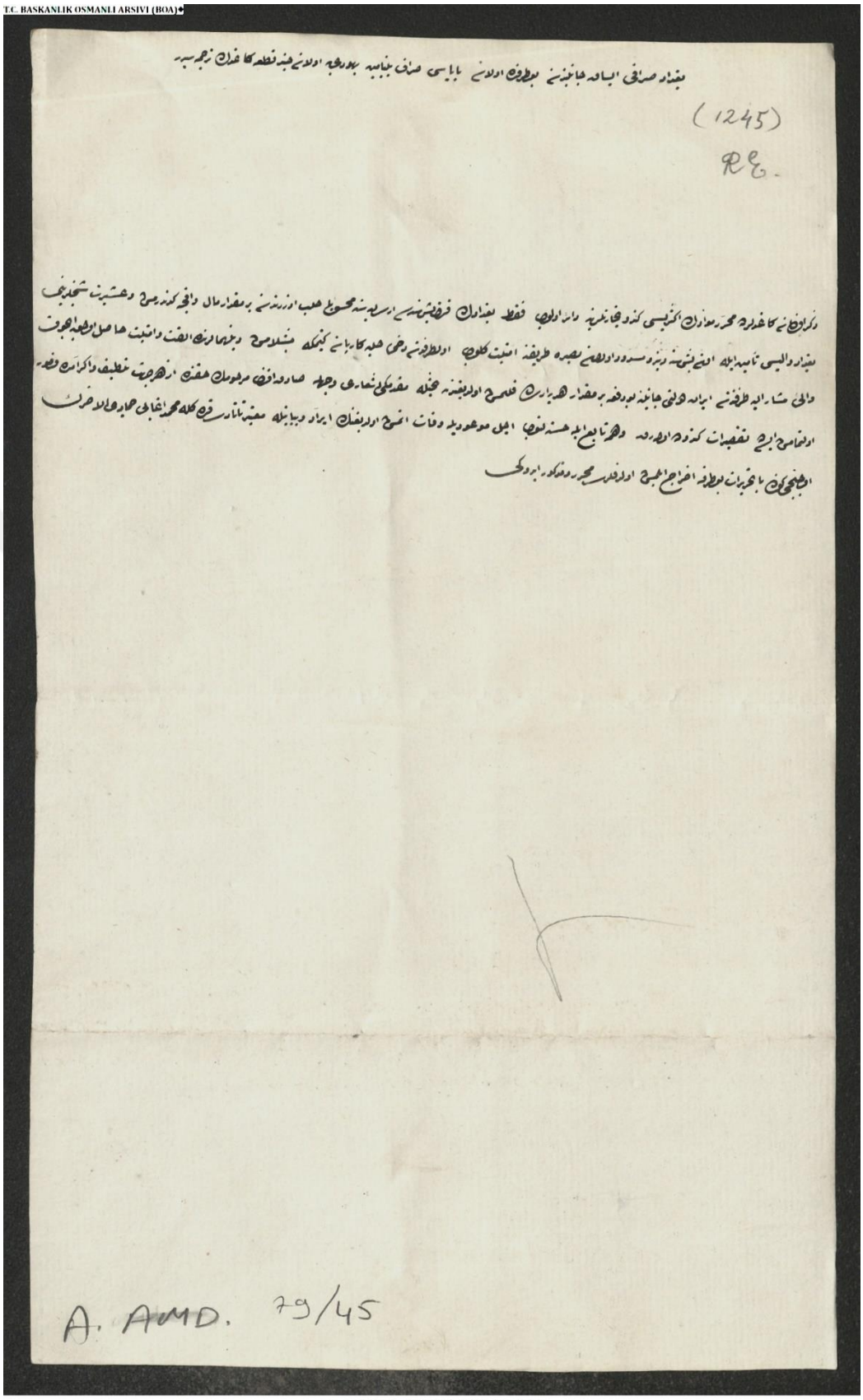

A.{AMD.00079.00045.001

الملحق رقم (4)

المصادر والمراجع

الوثائق المنشورة:

1- مجموعة التنظيمات (القوانين والنظم) العثمانية المنشورة باسم (الدستور)، ترجمة: نعمة الله نوفل، مجلد1و2، بيروت، 1301هـ، 1883-1884م.

2- BOA. IRD. MUH. MEKT. DEF.8. s359-360

الوثائق غير المنشورة:

1- الأرشيف العثماني في إسطنبول، رقم الوثيقة (79)، تصنيف الوثيقة (45)، تاريخ الوثيقة 1245هـ.

2- إرادة مجلس مخصوص داخلية، الرقم العام: 600، تاريخ الوثيقة 14 رجب 1227هـ،

المصادر والمراجع العربية:

1- الأحمد، محمد علي، سقوط الخلافة ((عرب بلاد الشام والدولة العثمانية))، الأردن، الناشر: دار الإسراء، ط1، 2007م.

2- أدامُوف، اَلِكسَندر، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها، ترجمه من الروسية إلى العربية: هاشم صالح التكريتي، (البصرة، مطبعة التعليم العالي، 1989م).

3- الأعظمي، علي ظريف، مختصر تاريخ البصرة، (بغداد، مطبعة الفرات، 1927م).

4- آل طعمة، عبد الحسين الكليدار، بغية النبلاء في تاريخ كربلاء، بغداد، مطبعة الإرشاد، بغداد، 2015.

5- آل طعمة، هادي سلمان، تراث كربلاء، (النجف، شركة الأعلمي للمطبوعات، 1963م).

6- الأنصاري، أحمد نوري، (ت1881)،النصرة في أخبار البصرة، تحقيق يوسف عز الدين، بغداد، 1969.

7- أنيس، إبراهيم، وآخرون، المعجم الوسيط، الناشر: مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، 2004.

8- أنيس، محمد، الدولة العثمانية والمشرق العربي، (١٥١٤ ، ١٩١٤)، دار تكوابرت للطباعة، القاهرة، ١٩٨٥.

9- أوبنهايم، ماكس فرايهير فون، البدو، ترجمة: محمود كبيبو، تحقيق: ماجد شبر، الناشر: شركة دار الوراق المحدودة، لندن.

10- أوغلو، أكمل الدين إحسان وآخرون، العلاقات العربية التركية من منظور تركي، (إستانبول، معهد البحوث والدراسات العربية ومركز الأبحاث والتاريخ والثقافة والفنون بإستانبول، 1993م).

11- أوليفيه، ج. أ، رحلة أوليفيه إلى العراق 1794-1779م، ترجمة: يوسف حبي، بغداد، 1988م.

12- إينالجيك، خليل، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، ترجمة: محمد الأرناؤوط، (بيروت، دار المدارس الإسلامي، 2002م).

13- البدراني، شيماء فخري جاسم، قبيلة العبيد ودورها في العراق أثناء حكم المماليك: سليمان الشاوي أنموذجاً 1750-1794، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2011.

14- البرازي، نوري خليل، البداوة والاستقرار في العراق، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1969م.

15- البزاز، عبد الرحمن، أحكام الأراضي في العراق، (بغداد، مطبعة الأهالي، 1940م).

16- بسيم، سعيد وآخرون، الدليل الإداري للجمهورية العراقية، (بغداد، الدار العربية، ط1،)، ج2.

17- بشر، عثمان بن عبد الله، عنوان المجد في تاريخ نجد، حققه وعلق عليه بعض الأفاضل في وزارة المعارف السعودية، (بيروت، مطبعة الصادر، (د.ت)).

18- بطاطو، حنا، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، تحقيق: عفيف الرزاز، (بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ط2، 1995م).

19- ابن البطائح، مشكلة أراضي لواء المنتفق، (بغداد، مجلة عالم الغد، ج22، السنة الثانية، 16 آذار، 1947).

20- البغدادي، السيد محمد بن السيد أحمد الحسيني المنشىء، رحلة المنشىء البغدادي، ترجمة: عباس العزاوي، (بغداد، شركة التجارة والطباعة المحدودة، 1948م).

21- حيدر بك، علي، مذكرات مدحت باشا، ترجمة يوسف كمال بك حتاته، (مصر، مطبعة الهندية، ط1، 1913م).

22- بيات، فاضل، الدولة العثمانية في المجال العربي، (بيروت، الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007م).

23- بسيم، مؤيد سعيد وآخرون: الدليل الإداري للجمهورية العراقية، (ج2)، ط1، (بغداد، الدر العربية، 1990م).

24- تايلور، الصراع السيادي في أوروبا 1848-1918، ترجمة: كاظم هاشم نعمة ويونين يوسف عزيز، جامعة الموصل، 1980.

25- جبارة، تيسير، تاريخ الدولة العثمانية (1280-1924م)، فلسطين، جامعة القدس المفتوحة، 2015م.

26- النجار، جميل موسى رضا، تاريخ التعليم في العراق منذ عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني 1869-1918، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، 1986م.

27- الجميلي، قاسم، تاريخ العراق الوبائي في العهد العثماني الأخير 1850-1918م، العراق، دار دجلة، 2017م.

28- علي، جواد، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، جـ1، دار الساقي، ط1، بيروت، 2001م .

29- جواد، هاشم، مقدمة في كيان العراق الاجتماعي، (مطبعة المعارف، بغداد، 1946م).

30- الجوراني، عبد الله، دراسة وثائقية في تاريخ المنتفق الوطني وأحواله الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أواخر العهد العثماني، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2008.

31- حاطوم، نور الدين، وآخرون، المدخل إلى التاريخ، مطبعة الإنشاء، دمشق، 1965م.

32- حسن، أنوار ناصر، موقف العشائر العراقية من قانون التجنيد الإجباري، (مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات، العدد 102).

33- الحسني، عبد الرزاق، عشائر لواء الموصل، مجلة: لغة العرب، بغداد، السنة السابعة، ج3، آذار1929.

34- الحصري، ساطع ، البلاد العربية والدولة العثمانية، (بيروت، دار العلم للملايين، 1960م).

35- فريد بك، محمد تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق: إحسان حقي (بيروت، دار النفائس، ط1، 1981م).

36- الحلبي، نور الدين، السيرة الحلبية-إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون، دار الكتاب العلمية، ط2، بيروت، 1427هـ.

37- الحلي، يوسف كركوش، تاريخ الحلة ((الحياة السياسية والفكرية))، محمد كاظم، النجف، 1965م.

38- الحمداني، طارق نافع، انتفاضات القوى العربية المحلية في البصرة والجزائر ضد التوسع العثماني خلال القرن السادس عشر، آفاق عربية، مج9، العدد8، 1984.

39- الحيدري، إبراهيم فصيح، عنوان المجد في بيان أحوال بغداد والبصرة ونجد، دار منشورات البصري، بغداد، 1962م.

40- الخالد، خليل إبراهيم-الأزري، محمد مهدي، تاريخ أحكام الأراضي في العراق، (دار الرشيد للنشر، بغداد، 1980م).

41- خزعل، حسين خلف، تاريخ الكويت السياسي، (5ج)، (دار ومكتبة الهلال، الكويت، 1962م).

42- ابن خلكان، أحمد بن محمد، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، بيروت، دار صادر، مج3، 1977م.

43- الخليلي، جعفر، موسوعة العتبات المقدسة قسم كربلاء، (بيروت، موسسة الأعلى للمطبوعات، ط2، 1987م).

44- الخياط، جعفر، صور من تاريخ العراق في العصور المظلمة، جـ1، (دار الكتب، بيروت، 1971م).

45- دروزة، محمد عزة، العرب والعروبة في حقب التغلب التركي، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر بسورية، دمشق، 1960م.

46- قايا، ديلك، كربلاء في الأرشيف العثماني 1840-1876م، ترجمة: حازم سعيد منتصر وآخرون، ط1، لبنان، الدار العربية للموسوعات، 2008م.

47- الراوي، عبد الجبار، البادية، مطبعة العاني، ط2، بغداد، 1949م.

48- الربيعي، عبد الهادي وآخرون، سلسلة القبائل العربية في العراق (بني كعب)، (20ج)، (دار الهادي، قم، 2011م).

49- الرفيعي، عبد الأمير، العراق بين سقوط الدولة العباسية وسقوط الدولة العثمانية، (مؤسسة المعارف للمطبوعات، بغداد، 2010).

50- الرهيمي، عبد الحليم، تاريخ الحركة الإسلامية في العراق (الجذور الفكرية والواقع التاريخي 1900-1924)، الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، 1985م.

51- ريج، رحلة ريج في العراق عام 1820، ترجمة بهاء الدين نوري، بغداد، 1951.

52- الريشاوي، متعب خلف جابر، إمارة الخزاعل في العراق، نشأتها وتطورها وعلاقتها المحلية والإقليمية 1640-1864، مطبعة دار الضياء، ط1، النجف الأشرف، 2009م.

53- دوزي، رينهارت بيتر آن، تكملة المعاجم العربية، بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية 1979-2000م .

54- زكي، محمد أمين، مشاهير الكرد وكردستان، نقله إلى العربية:كريمته، بغداد، 1945.

55- سكران، إبراهيم عبد ربه، السياسة العامة للدولة العثمانية تجاه العشائر من السلطان سليمان القانوني إلى السلطان عبد الحميد الثاني، العراق، مطبعة تكريت، مج15، العدد2، آذار، 2008م.

56- زيدان، جُرجي ، تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر، (2ج)، (مؤسسة الهنداوي، المملكة المتحدة، 1902م).

57- الساعدي، حمود، دراسات عن عشائر العراق الخزاعل، (مطبعة الآداب، النجف، 1974م).

58- السعدون، حميد حمد، إمارة المنتفق وأثرها في تاريخ العراق والمنطقة الإقليمية، 1546-1918م، (دار وائل للنشر، ط1، عمان، 1999م).

59- السعدون، خالد حمود، الأوضاع القبلية في ولاية البصرة العثمانية 1908-1914، (شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ط1، الكويت، 1988م).

60- السعدون، خالد، ناصر السعدون بين الإمارة والإدارة 1866-1876م، (المكتب الجامعي الحديث، د.م، 2011).

61- ابن سند، عثمان البصري، ، سبائك العسجد في أخبار أحمد نجل رزق الله الأسعد، (بومبي ، مطبعة البيان، 1897م).

62- شابري، لورانت و آني، سياسة وأقليات في الشرق الأدنى الأسباب المؤدية إلى الانفجار، ترجمة: ذوقان قرقوط، مكتبة مدبولي في القاهرة، 1991.

63- الشلال، عمر إبراهيم، مدارس البنات في الولايات العراقية أواخر العهد العثماني 1899-1914م، مجلة سر من رأى، العدد 43، مج11، العراق 2015.

64- الصوفي، أحمد علي، المماليك في العراق صحائف خطيرة من تاريخ العراق القريب 1749-1831م، (مطبعة الاتحاد، الموصل، 1952م).

65- الطاهر، عبد الجليل، البدو والعشائر في البلاد العربية، القاهرة، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، 1955م.

66- الطريحي، محمد كاظم، النجف مدينة العلم والعمران، (دار الهادي، بيروت، 2002م).

67- العامر، يقظان سعدون، البصرة في العهد العثماني الأخير، بحث ضمن موسوعة البصرة الحضارية، البصرة، 1989م.

68- العامري، ثامر عبد الحسن، معجم العامري للقبائل والأسر والطوائف في العراق، (مطبعة الوفاق ، بغداد، 2001م).

69- العباسي، عبد القادر باش أعيان، البصرة في أدوارها التاريخية، (مطبعة دار البصري، بغداد، 1961م).

70- عبد الكريم، ياسين، دور العراقيين في المؤسسة العثمانية، بحث ضمن كتاب حضارة العراق، (دار الحرية، بغداد، 1985م).

71- عز الدين، يوسف، داوود باشا ونهاية المماليك في العراق، (منشورات دار البصري، بغداد، 1967م).

72- العزاوي، عباس، عشائر العراق، جـ1، جـ2، جـ3، جـ4 بغداد، شركة التجارة والطباعة المحدودة، 1937م، 1955م، 1958م.

73- العزاوي، عباس، موسوعة تاريخ العراق بين احتلالين، جـ6، جـ7، جـ8، بغداد، شركة التجارة والطباعة المحدودة، 1954م، 1956م.

74- العسقلاني، ابن حجر ، فتح الباري في شرح صحيح البخاري، جـ1، بيروت، دار المعرفة، 1379هـ.

75- العطار، عبد السلام رؤوف، العراق في ظل الحكم العثماني، بغداد، الدار العربية للموسوعات، 2010م.

76- العطار، نادر، سوريا في مطلع العصور الحديثة، مطبعة الإنشاء، دمشق، (د.ت).

77- العطية، وادي، تاريخ الديوانية قديماً وحديثاً، النجف، المطبعة الحيدرية، 1954م.

78- علي، علي شاكر، تاريخ العراق في العهد العثماني، ط1، مكتبة 30 تموز، نينوى، 1980م.
79- العمري، سعاد هادي ، بغداد كما وصفها السواح الأجانب في القرون الخمسة الأخيرة، (بغداد، دار المعرفة، 1954م).
80- العمري، ياسين بن خير الله، غرائب الأثر في حوادث ربع القرن الثالث عشر، (الموصل، مطبعة أم الربيعين، 1940م).
81- العمري، ياسين بن خير الله، غاية المرام في تاريخ محاسن بغداد دار السلام، (بغداد، مطبعة البصري، 1968م).
82- عوض، عبد العزيز محمد، مجموعة قوانين العسكر، بيروت، المكتبة العلمية، 2013م.
83- الغازي، أماني بنت جعفر بن صالح، دور الإنكشارية في إضعاف الدولة العثمانية (الجيش الجديد)، دار القاهرة، القاهرة، 2007م.
84- ابن الغملاس، عبد الله ابن إبراهيم، ولاة البصرة ومتسلموها، (بغداد، دار البصري، 1962م).
85- فائق، سليمان، تاريخ المنتفق، ترجمة محمد خلوصي الناصري، (بغداد، مطبعة المعارف، 1961م).
86- الفتح، عارف مرضي، الإيجاز في تاريخ البصرة والإحساء ونجد والحجاز، الدار العربية للموسوعات ، بغداد، 2009 .
87- فرعون، فريق المزهر، الحقائق الناصعة في الثورة العراقية سنة 1920 ونتائجها، (بغداد، 1952).
88- فريدون بك، أحمد، مجموعة منشآت السلاطين، جـ1، دار الطباعة العامرة، إستانبول، 1858م.
89- فريزر، جيمس بيلي، رحلة فريزر إلى بغداد في عام 1834، ترجمة: جعفر الخياط، (بغداد، مطبعة المعارف، ط1، 1964م).
90- فليت، كات، التجارة بين أوروبا والبلدان الإسلامية في ظل الدولة العثمانية، ترجمة: أيمن الأرمانزي، ط1، الرياض، مكتبة العبيكان، 2004م.
91- دي فوصيل، بيير، الحياة في العراق منذ القرن 1814-1914، ترجمة: أكرم فاضل، (بغداد، المؤسسة العامة للصحافة والطباعة دار الجمهورية، 1968م).
92- الفياض، عبد الله، الزراعة والتجارة في العراق في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مجلة الأستاذ، جامعة بغداد، المجلد الحادي عشر، بغداد، مطبعة الحكومة، (د.ت).

93- القسام، الشيخ علي، السفر المطيب في تاريخ مدينة المسيب، (النجف، دار الآداب للنشر والتوزيع، 1974م).

94- القصاص، مهدي محمد، علم الاجتماع العائلي، (المنصورة، عامر للطباعة والنشر، 2008م).

95- القطراني، حسين علي عبيد، الزبير في العهد العثماني، 1571-1914م، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة البصرة، 1988.

96- قفطان، توفيق، تاريخ حكام بابان في قه لا جولان إلى بناء السليمانية، ترجمة: شعبان مزيري. (د.ت، د.ن).

97- القهواتي، محمد حسين، الحياة الاجتماعية، فصل من هذا الكتاب "حضارة العراق"، بغداد، 1985م.

98- القيسي، عبد الوهاب عباس، حركة الإصلاح في الدولة العثمانية وتأثيرها في العراق ١٨٣١ - ١٨٧٧، (مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد، العدد٣، كانون الثاني، بغداد، مطبعة العاني، ١٩٦١).

99- الكركوكلي، رسول، دوحة الوزراء في وقائع بغداد الزوراء، نقله عن التركية: موسى كاظم نورس، بيروت، مطبعة كرم، 1830م.

100- كوثراني، وجيه، الاتجاهات السياسية في جبل عامل لبنان والمشرق العربي 1860-1920م، (بيروت، معهد الإنماء العربي، ط1، 1976م).

101- لجان، رحلة لجان إلى العراق، ترجمة: بطرس حداد، مجلة المورد، مج12، العدد3، بغداد، 1983.

102- لوتسكي، فلاديمر بوريوقيتش، تاريخ الأقطار العربية الحديثة، ترجمة: عفيفة البستاني، (موسكو، دار التقدم، 1971م).

103- لوريمر، جون غوردن، دليل الخليج، القسم التاريخي،ج4، القسم الجغرافي، ج6، ترجمة المكتب الثقافي الحاكم، الدوحة، مكتب أمير قطر، 1969م.

104- لونكريك، ستيفن همسلي، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة: جعفر الخياط، بغداد، مطبعة أركان، 1985م.

105- مجهول، مذكرات تاريخية عن حملة إبراهيم باشا على سوريا، تحقيق أحمد غسان سبانو، دمشق، (د.ت)، ص42-80.

106- المس بيل، غيرترود، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة: جعفر الخياط، ط2، بيروت، وزارة التربية والتعليم العراقية، 1971م.

107- المسعودي، علي هادي عباس، الحلة في العهد العثماني المتأخر 1869-1914، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة البصرة، 1990.

108- مطر، سليم، وآخرون، موسوعة المدائن العراقية، (بغداد، مركز الدراسات الأمة العراقية ، 2005).

109- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت1311م)، لسان العرب، جـ 11، إيران، أدب الحوزة قم، مج11، 1405هـ.

110- منتشاشفيلي، آلبرت م، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ترجمة: هاشم صالح التكريتي، بغداد، 1978.

111- منهل، علي عجيل، انتفاضة عام 1832 في العراق ضد العثمانيين، مجلة المورد، مج7، العدد2، 1978.

112- الناصري، خلوصي، (بغداد، مطبعة المعارف، 1961م).

113- النبهاني، محمد بن العلامة الشيخ خليفة بن حمد بن موسى، التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية، (مصر، المطبعة المحمودية التجارية، ط2، 1344هـ).

114- النجار، جميل موسى، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1991، ط1.

115- نوار، عبد العزيز سليمان، المصالح البريطانية في أنهار العراق 1600-1914م، (القاهرة، مكتبة الأنجلو مصرية، 1968م).

116- نوار، عبد العزيز سليمان، تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا، القاهرة، دار الكتاب العربي، 1968.

117- نورس، علاء كاظم موسى، بغداد في رحلات الأجانب في العهد العثماني، مجلة المورد، مج5، عدد3، 1976.

118- نورس، علاء موسى كاظم، العراق في العهد العثماني، بغداد، دار الحرية للطباعة، 1979م.

119- نيبور، كارستن، مشاهدات نيبور في رحلته من البصرة إلى الحلة سنة 1765م، ترجمة: سعاد هادي العمري، (بغداد، دار المعرفة، 1955م).

120- الهلالي، عبد الرزاق، الهجرة من الريف إلى المدينة، ط1، مطبعة النجاح، بغداد، 1958.

121- الوائلي، إبراهيم، الشعر السياسي العراقي في القرن التاسع عشر، بغداد، مطبعة العاني، 1961م
122- الوائلي، عثمان بن سند، مطالع السعود بطيب أخبار الوالي داود، تحقيق عماد عبد السلام رؤوف وسهيلة عبد المجيد القيسي، (الموصل، دار الحكمة، 1991م).
123- الوائلي، عثمان بن سند البصري، خمسة وخمسون عاماً من تاريخ بغداد، وهو مختصر لكتاب: مطالع السعود بطيب أخبار الوالي داود، اختصره: أمين بن حسن الحلواني المدني، تحقيق: محب الدين الخطيب، (القاهرة، د.ن، د.ت).
124- الوردي، علي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، جـ1،جـ2، بغداد، مطبعة الإرشاد، 1969، 1971م.
125- الوردي، علي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، (بغداد، مطبعة دجلة والفرات، 1965م).
126- وليمسون، جون فردريك، قبيلة شمر العربية مكانتها وتاريخها السياسي (1800-1958)، ترجمة: مير بصري، دار الحكمة، لندن، 1999م.
127- ياسين، باقر، تاريخ العنف الدموي في العراق، (بيروت، دار الكنوز الأدبية، 1999م).
128- اليوسف، خلود عبد اللطيف عبد الوهاب، البصرة في العهد الحميدي (1876-1909م)، كلية الدراسات التاريخية، جامعة البصرة، 2010.

الرسائل والأطروحات :

1- الأنصاري، تنين صادق جعفر، العراق في عهد الوالي سليمان باشا الكبير 1780-1802، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة البصرة، 1998.
2- الجواهري، عماد أحمد، تاريخ مشكلة الأراضي والإصلاح الزراعي في العراق 1933-1970، أطروحة دكتوراة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1982.
3- حسن، جاسم محمد، العراق في العهد الحميدي، 1876- 1909، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1975.

4- حسن، دعاء ثامر، مشكلة الأراضي في لواء المنتفق 1915-1958م، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة ذي قار، 2016م.

5- حسن، مروة حبيب، الإدارة العثمانية في لواء المنتفق 1869-1915، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة ذي قار، 2015.

6- حسين، عبد علي، سكان محافظة كربلاء، (رسالة ماجستير غير منشورة جامعة بغداد)، كلية الآداب، 1974 .

7- خليل، محمد يوسف، العراق فيما بين 1914-1921، دراسة في تطوره السياسي، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1986

8- رؤوف، عماد عبد السلام، ولاية الموصل في العهد الجليلي 1726-1834، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، (د.ت).

9- السعدون، عبد الحكيم عجيل عبد الرزاق، السعدون والسياسة العثمانية 1869-1917م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، 1996.

10- شاكر، حيدر صبري، جذور التحديث الاجتماعي في العراق 1850-1914م، رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، جامعة المستنصرية، 1984.

11- الشطري، شاكر دمدوم، السياسة العثمانية تجاه العشائر العراقية (1869-1914)، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2012م.

12- الشلاه، حسن هادي، طالب النقيب ودوره في تاريخ العراق الحديث، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 1970.

13- عصفور، محمد سلمان، العراق في عهد مدحت باشا 1869-1872م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1989.

14- العطار، عماد عبد السلام رؤوف، الحياة الاجتماعية في العراق إبان عهد المماليك، 1749-1831م، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1976م.

15- علي، غانم محمد، النظام المالي العثماني في العراق (1839-1914)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، 1989.

16- البزاز، عمار كاظم فرج، العراق في عهدي حسن باشا وأحمد باشا 1704-1747، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، 2000.

17- الفهد، مؤيد أحمد خلف، السياسة العثمانية تجاه العشائر العراقية (1750-1869)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، 2002.

18- القيسي، جاسم محمد هادي، أحوال العراق الاقتصادية والاجتماعية (1831-1869)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1985.

19- محمود، محمد أحمد، أحوال العشائر العراقية وعلاقتها بالحكومة (١٨٧٢ -١٩١٨)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٨٠.

20- مراد، خليل علي، تاريخ العراق الإداري والاقتصادي في العهد العثماني 1638-1750م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1975.

21- مصطفى، آمال سعد زغلول، تاريخ العراق السياسي1917-1921، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 1980م.

22- مؤنس، أشرف محمد عبد الرحمن، تاريخ العراق السياسي (من نهاية حكم مدحت باشا إلى قيام حكم الاتحادين 1872-1908)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، 1993م.

الصحف والمجلات:

1- جريدة الزوراء، العدد 256، 12 ربيع الثاني، 1289هـ.

2- حي، جاهدة بلطة، صراع الدولتين العثمانية والبرتغالية في الخليج العربي، مجلة الوثيقة، العدد(15)، السنة (8)، (البحرين، 1989م).

3- دراسات في التاريخ والآثار (مجلة)، بغداد، العدد(21)، 2010.

4- زوراء، العددان 256 و258 بتاريخ 13 ربيع الثاني و19 ربيع الثاني 1289هـ.

5- عامر، محمود، المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية، جامعة دمشق، مجلة دراسات تاريخية، العددان 117-118، كانون الثاني، 2012م.

6- العبيدي، وديع، في علم الاجتماع القبلي، مؤسسة الحوار المتمدن، 2014، العدد 4344.

7- لغة العرب، السنة الثالثة، ج5، ذو الحجة، 1331هـ/ تشرين الثاني 1913.

8- مجلة المقتطف، الجزء السادس، السنة الخامسة، في تشرين الثاني (نوفمبر) سنة 1880.

9- عريف، محمد عبد الرحمن، العشائر العراقية بين الحكم العثماني والاحتلال الإنجليزي، صحيفة رأي اليوم، 3 مارس2020، العدد 222.

10- يفسكي، بوندار، التوغل البريطاني في جنوب وادي الرافدين ومحاولات احتلال الكويت في بداية القرن العشرين، ترجمة: نوري السامرائي، "الخليج العربي" (مجلة)، البصرة، العدد (3)، جامعة البصرة، 1975.

المخطوطات:

1- د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، ملف رقم 32050/7910، (طلبات ملاكية)، مشكلة أراضي المنتفق، بتاريخ 31/3/1943.

2- زفبوذا، يوميات زفبوذا، مخطوط في دار صدام للمخطوطات، تحت رقم6667، الدفتر السابع.

3- سركيس، يعقوب، أوراق يعقوب، دار صدام للمخطوطات، تحت رقم657.

4- الشاوي، محمود بن سلطان، مخطوطة التاريخ أو (تاريخ الشاوي)، مخطوط في دار صدام للمخطوطات، تحت رقم 10657.

5- العزاوي، عباس، بحوث تاريخية، مترجمة عن تاريخ جودت باللغة التركية، دار صدام للمخطوطات، تحت رقم 33704، جـ7.

6- المدامغة، مصطفى كاظم، نصوص من الوثائق العثمانية عن تاريخ البصرة في سجلات المحكمة الشرعية في البصرة 1118هـ -1330هـ، (البصرة، مطبعة جامعة البصرة، 1982م).

السالنامات:

1- بغداد ولايتي سالنامة سي، الدفعة الأولى، 1292هـ، 1857م.

2- سالمانة البصرة لسنة 1890م، ص107.

3- سالمانة البصرة1891م، ص164.

المصادر والمراجع الأجنبية:

1- Alkan, Mehmet, “Modernization from Empire to Republic and Education in the Process of Nationalism,” in Ottoman Past and Today’s Turkey, ed. Kemal H. Karpat (Leiden: Brill,2000).

2- Atiyyah, Ghassan R., Iraq, 1908–1921: A Political Study (Beirut: Arab Institute for Research and Publishing, 1973).

3- Austen, Layard, H; Discoveries in the ruins of Nineveh and Babylon, John murrary, London, 1853.

4- Bernard Lewis, The Emergence of Modern Turkey, London, 1975.

5- Beyhan, Mehmet Ali, “II. Abdülhamid Döneminde Hafiyye Tevkilatı ve Jurnaller,” Türkler,12 (Ankara: Yeni Türkiye, 2002).

6- Brown, L. Carl, ed., Imperial Legacy: The Ottoman Imprint on the Balkans and the Middle east (New York: Columbia University Press, 1996).

7- Carsten Niebuhr, Beschreibung von Arabien, Kopenhagen, 1772.

8- Eraslan, Cezmi, “Wkinci Abdülhamid Devrinde Osmanlı Devleti Dahilinde ve Afrika Kıtasında Wslam Birlixi Faaliyetleri” (Unpublished MA Thesis, University of Istanbul, 1985).

9- Fernea, Robert A., Shaykh and Effendi: Changing Patterns of Authority among the El Shabana of Southern Iraq (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1970.

10- Ghassan, R. Atiyyah, Iraq 1908-1921, Asocio Political Study, Beirut, 1973.

11- Habib.k. Chiha, La Province de Bagdad, Caire, 1908.

12- Hala Fatah, The Politics of Regional Trade in Iraq Arabia, and the Gulf 1745- 1900, New York,1997.

13- Jones, James Felix, Selections from the Records of the Bombay Government, No. XLIII. —New Series, Bombay, 1857.

14- Lady Anne Blunt, Bedouin Tribes of the Euphrates, Vol.II, London, 1879.

15- Marufoğlu Sinan, Osmanlı Döneminde Güney Irak'ta Devlet-Aşiret İlişkileri, Irak Dosyası. İstanbul, 2003, s.328.

16- Midhat Bey, Ali Haydar, The Lif of midhat pasha, London, 1925.

17- Mohammed, Jamali Fadhel: The New Iraq Its Problem Of Bedouin Education, the Rumford Press, New York, 1994.

18- P. M. Holt, Egypt and the Fertile Crescent, 1516- 1922: A Political History, Ithaca, New York, 1966.

19- Toby Dodge, Inventing Iraq, The Failure of Nation Building and a History Denied, New York, 2003.

السيرة الذاتية

أكمل الباحث الدراسة الابتدائية في مدرسة كندة للبنين في مدينة النجف، ثم أكمل الدراسة الثانوية في مدرسة حلب، وتخرج منها سنة 2012م، وبعدها التحق بالدراسة الجامعية، فتخرج من جامعة الكوفة، كلية الآداب، قسم التاريخ عام 2019م.

1808-1872 DÖNEMİNDE GÜNEY VE ORTA IRAK'TA OSMANLI DEVLETİ'NE KARŞI AŞİRET HAREKETLERİ

2023
YÜKSEK LİSANS TEZİ
TARIH BÖLÜMÜ

Mohammed Saad KADHIM

Tez Danışmanı
Dr. Öğr. Üyesi Mohamad Alı ALAHMAD